

۱۰

اشد شتر جی ا بکلی زادہ

۱۱

۱۲

SULE

۴۰

$\frac{10}{1}$

6.500

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	H. Hüsnî
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	1445

221

وبه بسم الله الرحمن الرحيم نستعين
الحمد لله المتوحد بالجلال والجمال المنتزه عن النظم والشبيه والمثال الذي رب
صنع الانسان في الماضي والحال والمستقبل وصرف بعضهم بالاختلاف وبعضهم بلا
اختلاف ولا اعتدال جلت حكمه عن ان يجوبها او عسية الاذهان وعلت نعمة
عن ان يروها السنة الا زمان والصلوة والسلام على من شئت من مصدر
الفضل والعرفان الحمد في الكتب المنزلة والفرقان وعلى آله واصحابه المقربين
وبه في سنن الرشد والتقى صلوة مضاعفة بالقدرة والآصال سالمة عن مضادة
النقص والمال ما سميت الاماء وفعلت الافعال **وبعد** فيقوله العبد الفقير الى رحمة
ربه القدير السيد علي بن حسين الادرنوي ان بعض من لا يعني مخالفة من
اخواني قد الزينه باقتراضه والحاح والى مسئلة قد الجأني اقترأ لئن التحقت منه
نعم الله ان يلجني وان ارويته بما عني مما انعمني سبحانه والهمني فلهذا
بعد ان اكرمني وارشدني ان اجمع كلها لتكون شرحا شرعيا للرسالة المدسوة
بالامثلة التي ظهرت ظهور الشمس في الازمنة مقبولة مرغوبة بين الانام ومختصة
سعيدة في اداء المرام اصابع اليها طر عرب وبعم لازالت ظنة في الانام ومتداولة
الى اخر الايام فاجبت اليه بعون الملكا العظم وان كان لا يليق بكالي على ما يشهد له
الافهام فسمت عن ساق الجدة فغوصت في الكتب المصنفة في التعريف والشروع
المؤلفة فيه المحتاج اليها التعريف لاسيما شرعي الزنجاني لسعد الملة والشريف
البرجاني وشروح الشافعية للعلامة ابن الحاجب المنسوبة الى نجم الائمة الرضوي والسيد
عبد الله والجاريري الصائب فاخذت منها وضمت اليه من بعض شروح المراء
المقصود خصوصا السمع بروح الشروح المعهود واصف اليه من بعض شروح
الرسالة الاضعية والكافية ما يقتضيه المناسبة من العوائد الوافية ليكون كالحوض
المورد تجري اليه العيون التجارية بل كالبئر المسجور رتقي به البحار الصافية فصرحت
تصريحا بذكرهم البعض وتركت بعضا قد يلا على من الظن المحض واوردت فيه بعض
ما يخفى من فكري الفاتر وسيم به خاطري والدفاتر وسكنت فيه مسلك التفصيل

التفصيل لانه هو المسؤول من اهل التحقيق والاسامة في الاسباب مع الاطناب بل
الامة في الاطالة الخالية عن فائدة الطلاب فان وجدت فيه ما هو الزلل و
الواني فلا تناد على الانكار وهو المرجو من ظلامي وخصم اخواني واجتهد فيه
واعمل صحيحا ولا تسو الظن ولا تمن شجيا فان لم يكن اجتهادك فاعمل المخطئ
ابن اخي تلك والكرم من ذي الكرم وهو سبحانه الكرم الاكرم ومنه العون العظيم
والصون الختم وهو الوهاب له اناب وهو الهادي الى سبيل الصواب انه على
كل شئ قدير وبالاجابة جدير **واعلم** اني رايت في بعض الكتب وسمعت من بعض
استاذي ان الدعا للعلم واجب على المتعلم اذا اراد ان يتعلم ويتكلم عليه بان يقول
رضي الله عنك وعلمك وعلم فلا بد علينا ان نسمعك من القوائد ما يتعلق بمبانيه و
معانيه وان لم يكن شئ منه غير مسمع بمبانيه او معانيه فان قلت ما معنى الوجوب الذي
ارادوا به هنا قلت الوجوب هو ضرورة اقتضاها الذات عنها وتحققها في الخارج وعند الفقهاء
عبارة عن نظر الذمة وهو ثلثة اقسام الوجوب الشرعي وهو احتقاق الفاعل بالمدح
والنواهي والتارك للذم والعقاب فالواجب الشرعي ما يكون فاعله مستحقا للمدح
والثواب وتاركه مستحقا للذم والعقاب كالصلوة والزكاة والحج وغيرها من الوجوب
الشرعية والوجوب العقلي وهو منظر الفاعل في الفعل مطلقا بحيث لا يمكن من التارك
فالواجب العقلي ما لم يرد عنه الفاعل بحيث لا يمكن من تركه بناء على مسئلة امر محال
كاستعمال الآلة عند ارادة ما لا يمكن حصوله الا بها والوجوب العادي وهو ما اجتمعوا عليه
واقصوا على فعله او تركه فيفعلون او يتركونه دائما او كثيرا كالعادة اذا علمت هذا فقول
لعلم ادهم ههنا القسم الاخير فان الرسم جرى على ذلك بل كان ذلك سنة سنينة وطريقة
مشهورة فقد قيل ان ابا حنيفة رحمه الله تعالى قال انما ادرت العلم بالحد والشركا فمضت
ووفقت على فقيه وحكمة فقلت الحمد لله فاذا زاد على ومن لم يسلم الناس لا يسلم الله و
العلم افضل النعم ولا ينال الا بتعظيم الاستاذ وتوقيره وطلب رضائه وتجنب سخطه
واظهار الشرف كرمته وان يلقى اليه زمام امره وينصحه اذ عان المريض الجاهل
للطبيب المشفى الكاذب وقد قال عزم من علم عبد آية من كتاب الله فهو مواليه وقال علي كرم
الله وجهه ورضي الله عنه من علمني حرفا واحد فقد صيرني في ان شأ باع وان شأ استحق
وهذا يقتضي صدق التوقير والانقياد الى الاستاذ فينبغي للمتعلم التحية له بسببه وادب
سيما عند التعليم فانه يجوز التملق والتضرع في ما ينبغي للاستفادة منه وان لم يجز

فيكون التملق اه
بشيء من الفضل
نفسه دون غيره من الناس
من الكافر لا يترك حجة الله
الخلق مع طهر انبها والفتنة
نفسه عن مقام الحق له شرعا
فوق ما ينبغي ان يكون له شرعا
في طلب العلم دون غيره
الظهار الصفة فوق التواضع
كصيانة دينه فوق التواضع
من تلف او تالم من ظالم
الله

ذلك في غيره قال صلى الله عليه وسلم ليس من اخلاق المؤمنين التعلق بالعلم طلب العلم
 رواه ابو امامة ومعاذ رضي الله عنهما فروعا وسئل ابو حنيفة رحمه الله تعالى كيف وجد
 العلم قال باربعة شيئا تملكت كالكلب وتواضعت كالسنور وصبرت كالبحار وصبرت
 كالغراب وفي تعليم المتعلم التعلق بمذموم الا في طلب العلم فانه ينبغي ان يتعلم لكتاذه
 وشركائه ليستفيد منهم وذكر الرازي في كتاب القضاء ان من دخل على القاضي في مجلس
 حكم وسعه ان يترك السلام عليه بيته له وافت ما ولهذا اجري الرسم ان الولايات
 والامراء اذا دخلوا عليهم لا يسلمون اليهم وعلى هذا من جلس بفقه تلامذته او يقرأ بهم
 القرآن فدخل عليه داخل وسلم وسعه ان لا يرد فقطن انت ان التسليم سنة وتحتية
 ورده فرض كفاية ومع هذا وسع الترتيب بيته واحتشاما على ان الاستاذ واسطة في
 الوصول الى معاني كلام الله وكلام رسوله وبما يتوصل اليه التخصيص الشقاوة الابدية والوصول
 الى السعادة السعيدية والتعلم الدائمة في دار السلام فلا بد له من الدعاء **قل** رضي الله عنه
 يدل الرضوان فان المصدر والتعريف والتشبيه وجبه التكبير والضمائر مما يرد الاشياء الى
 اصولها فهو المعنى الام الواسع من باب علم قلبت الواو الى لظفر فوا والكلب وما قبله فصار
 رضى وتثبت اليافيه لعدم موجب حذف منه **ولفظ** الجلالة عند اكثر القائلين باشتقاقها
 في الالاء واختاره البيضاوي حذف الهزة حذفنا غير قياس وعوض عنها الالف واللام و
 لذلك قيل في نداءه بقطي الهزة وانما اختص القطي بالنداء اذ هو يخص الحرف التعديضي ولا
 يلاحظ مع شائبه التعريف حذف من اجتماع ادنى التعريف واما في غير الله او في غير الحرف
 على اصله لعدم المانع منه فصار ال لاء ثم ادغم اللام الاولى في الثانية فصار الله وقيل اصله
 ال لاء معوقا كما اختاره صاحب الكنى وابوالقاسم فحذف الهزة الثانية تخفيفا بعد تليينها
 بسبب حركتها وعوض عنها لزم حرف التعريف ثم نقل حركتها الى اللام الاول فصار الله ثم ادغم
 فصار الله فالحذف على قياس التخفيف بنقل حركة الهزة الى اللام كما اختاره ابو البقاء اذ حذف
 الغير القياسي ان تحذف الهزة مع حركتها لم تنقل الى شيء فلهذا لم تحذف ولزوم التعويض وجوب
 الادغام ونقل الحركة في كل حين في حرفين غير متجانسين على سبيل اللزوم كل ذلك يجوز في القياس
 لانه الهزة لما حذفت قياسا كانت في تقدير الثبوت فيكون ما نعام كل المذكور لكنه من خواص هذا
 الاسم الشريف يمتاز بها عن نظائره امتياز مستماه عن سائر الموجودات بما لا يوجد الا فيه كان
 تعظيم الاسم من خواصه وظاهر عبارة الكنى يدل على ان الحذف على غير القياس حيث على قوله
 فحذفت الهزة ولم يغرض لنقل الحركة وصريحه ابو علي حيث قال الهزة الاء حذفت من فاعلم غير

رد الاشياء الى اصولها

لفظة الجلالة

من غير القياس نظر الى وجوب الادغام والتعويض فان الحذف قياسا في حكم الاء
 الثابت وما كان في حكم الثابت منع الادغام لعدم اجتماع المتماثلين في ويمنع التعويض
 ايضا للزوم اجتماع العوض والمعووض عنه والى اصل انه اذا كان حذف الهزة على القياس
 يكون لزوم الحذف والتعويض وجوب الادغام على خلاف القياس واذا كان الاول على
 خلاف القياس يكون الثاني على القياس فهذا الاسم الشريف لا يخفى عن خلاف القياس ففضيه
 توفيق بين الاسم والمسمى حيث كان الحق تعالى خارجا عن دائرة العقل وطرق القياس هذا
 وعند البعض ان اصل لفظة الجلالة لاء من لاء يليه اى احجب وارفع ثم ادخل
 عليه الالف واللام وادغم فصار الله واما حذفت الالف عن الحظ للال يكون على صورة
 النفي هذا بعض ما يطبق بالجلالة وباقي الكلام فيها في رسالتنا المعهولة في البسملة
 فارجع اليها تجد بعض التفصيل ليدبرها ثم انها من فوعة لفظا فاعل رضى والجملة لا محل لها
 استيفائية اخبارية لفظا وانشائية كما هو المقرر في امثالها التي وقعت موقع الاعداد
 ومعناها بالكتبة الله رضى او لست و لعل الاتيان بصورة الاخبار والمضى للتفأل
 دلالة على ان الرضا كان قد وقع او لاظهار الرغبة في وقوعه فان الطالب اذا عظمت
 رغبته في حصول امر يكثر تصوره آياه فربما يخيل اليه حاصلا فيا في بصيغة الماضي او الاحتراس
 من صورة الامر في مقام التفرغ فانهم والرضا تروا لا عزم وهو غير الارادة والمشيئة
 عند اكثر اهل السنة وقالت المعتزلة وبعض الاشاعرة الرضا والمشيئة كلاهما نفس الارادة
 والمشيئة واختصت المعتزلة بقولهم ان الخير من الله والشر من العبد واما الارادة و
 المشيئة فهما شيان عند المتكلمين من اهل السنة في حق الله تعالى واما في واجب العباد ففقدت
 لان الارادة من الرد وهو الطلب والمشيئة عبارة عن اليجاد كذا ذكره واو في حق الله
 الطلبية تنوع على نوعين طلب من المكلف على وجه الاختيار وهو المسمى بالامر ولا يلزم منه
 الوجود لتعلقه باختيار المكلف وطلب لا تعلق له باختيار المكلف وهو المسمى بالمشيئة
 والارادة والوجود من لوازمه للزوم العجز وهو سبحانه منزعه عنه بخلاف العباد والمحققون
 من اهل السنة على ان الارادة في كتاب الله تعالى ارادة قدرية كونية خلقية وهي
 المشيئة الشاملة لجميع كقوله تعالى عز وجل فمن يريد الله ان يهديه يسره صدره للاسم
 ومن يريد ان يضله يجعل صدره ضيقا حرا كما نأبى في السماء و ارادة دينية امرية هي
 شرعية وهي المتضمنة للمشيئة والرضا لقوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر
 وامثال ذلك والامر يستلزم الارادة الثانية دون من شرح الفقه الاكبر للشيخ

اعراب رضى الله

استغفلا لا قلت قد عرفت وجهه مع ان امثال هذه توقيفية لم ينقل استغفارها عن
السلف في غير النبي عليه السلام من الامة كما يقال قال الله تعالى عز وجل ولا يهاك قال
النبي عز وجل وان كان غزيرة او جليلا فان قلت قوله عز وجل اللهم صل على ابي اوفى يد
على جوارز استغفارها في غير النبي عليه السلام اجيب بانه مما خص به عليه السلام بدليل
ان السلف لم يستعملوا مطلقا والسلام كما لصلاة فلا يقال قال ابو بكر عليه السلام
بلى قال رضى الله عنه هذا ما ذكر في شرح المصباح والمصابيح وغنية الفتاوى و
ذكر اليا فني في تاريخه انه قد اختلف العلماء في انه هل يقال لغير الانبياء عليهم السلام
عليه السلام فحوزه بعضهم ومنه الاكثر وقالوا حكمه حكم الصلاة قالوا الذي انه يفرق
بينه وبين الصلاة والرضى قال لصلاة مخصوصة على المذهب الصحيح بالانبياء والملائكة
عليهم السلام والرضى مخصوص بالصحاب والاولياء والعلماء اعنف في الادب والترحم
لهم دونهم والعفو للمؤمنين والسلام مرتبة بين مرتبة الرضى والصلاة فيكون
لهم منزلة بين المنزلتين اعني يقال لهم اختلف في نبوتهم كحضر ولقمان وذو القرنين
عليهم السلام دون لهم دونهم انتهى من شرح الشريعة السيد على زاده وعنه الزيلعي
ان الاول ان يدعى للصحاب بالرضى فيقول رضى الله عنهم لانهم يبالون في طلب
الرضا من الله تعالى ويجهدون في فعل ما يرضيه ويرضون لما يلحقهم من الابلأ من جهة
اشد الرضا فلو لا احق بالرضى وغيرهم لا يلحق اذ انهم ولو اتفق ملأ الارض بها والاولى
ان يدعى للمؤمنين بالرحمة فيقول رضى الله عنهم ويدعونهم بعدام بالمغفرة والتجاوز فيقول
غفر الله لهم وتجاوز عنهم لكثرة ذنوبهم ولقلة اهتمامهم بالامور الدينية وفي مقدمة
شرح المسلم للنووي يجب الكتاب الحديث اذا كتب ذكر الله تعالى ان يكتب تعالى او
سبحانه او تبارك وتعالى او جل ذكره او تبارك اسمه او جل عظمته وما اشبه
ذلك وكذلك يكتب عند ذكر النبي عليه السلام صلى الله عليه وسلم بكا لها لارضا اليها
ولا مقصر على واحد وكذلك يقول في الصحابة رضى الله عنهم فان صحابيا ابن صحابي
قال رضى الله عنهم وكذلك يرتضى ويرحم على سائر العلماء الاخيار ويكتب كل هذا وان لم
يكن مكتوبا في الكل فان هذا ليس برواية وانما هو دعاء وينبغي للقارى ان يقرأ
كل ما ذكرناه وان لم يكن مذكورا في الذي يقرأ منه ولا يس من تكرره وذكره ومن
اغفل هذا حرم فيه كثيرة عظيمة وفوت فضلا جسيما فان قيل لفظ تعالى واما له اذا
لم يقع في الحديث يلزم تغيير لفظ الحديث بزيادة ما ليس في الحديث وانه لو لم يأت

ايتانه لاقى به النبي عليه السلام قلنا قال الفقهاء بوجوب تعظيم الله تعالى عند ذكر اسمه و
المغفرة في غير قوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى ايضا فعلمنا بتعظيمه مطلقا واما عدم
وقوعه في قوله النبي عليه السلام فلا يقوم بحجة علينا لعدم وقوعه في قوله تعالى جوار
ان يكون من جملة خواصه عليه السلام وقد قال بعض الفقهاء التعظيم لازم ولو وقع ذكر
اسم تعالى في قراءة القرآن لورثه صلاة النفل في الفرض وكذا استماعه فاعرفه ثم اختلفوا
في الرحم على النبي عليه السلام بان يقول اللهم صل على محمد وارضهم محمد او نحوه قال بعضهم
لا يجوز لانه ليس فيه ما يدل على التعظيم مثل الصلاة ولهذا يجوز الدعاء بهذا اللفظ لغير
الانبياء والملائكة عليهم السلام وهو موحى قطعا فيكون تحصيل الحاصل وقد استغينا عنه هذا
بالصلاة فلا حاجة اليه وقال بعضهم يجوز لان النبي عليه السلام كان من اكمل العباد
الى مزيد رحمة الله تعالى ومعناها معنى الصلاة فلم يوجد ما يمنع من ذلك بل ذكر الرحمة
على هذا المعنى وهو ان السلف مثلا اذا اراد عقاب الجاني الذي له اب شيخ كبير يقول
ذلك الجاني للسلطان ارحم على اب الشيخ الكبير وليس لاب جناية ولكن يريد انكس
اذا عاقبت على يتألم ابي فارحم ابي بان لا تعاقبني فذلك نبينا عليه السلام اب الامة
الامة وليس له ذنب ولا لا يخاطب له ذنب ولا تقصير ولكن اذا عوبت علينا يتألم وقولنا
وارحم محمد اذ في قوة قولنا لا تعذبنا بحرمة كذا في مشكوة الانوار وشرح ملتقى الابحر و
الشرح الكبير للمعتمد عن المستغنى عن المحيط وقيل يجوز الترحم عقيب الصلاة لانه في غيره
بان يقال اللهم صل على محمد وارضهم او ترحمه واسألها ثم لا كان عادة المعلمين بتعليم
معنى قول المعلمين **اعوذ بالله من الشيطان الرجيم** فانه الاستعاذة من اللعين بالمعين
مما لا بد منه في جميع الاوقاف خصوصا عند التعلم من المعلمين فان شتقا ساعة بتصحيح
العقائد وتحصيل الايمان شدة على الشيطان من عبادة الوفاء من السنين وقد امرنا الله
تعالى به بخوفه واما بينة عنك الشيطان نترغ فاستغفر بالله لكن في الذخيرة ولاسه
ولا يتعد ذلك التلمذ اذا قرأ على استاذة اى لا يسن فليحفظ من الدر المنها ركاه في المحدثي
الانهر شرح ملتقى الابحر في صفة الصلاة ناسب لنا ان نبين بعض ما يتعلق به كونه
تحفة للبتة ائمة وسهلة للتفخين وبالله التوفيق وبه ارضة التدقيق فتقول قوله **اعوذ**
اصلة اعوذ باسكان العين وضم الواو على وزن التثنية من الباب الاول (فلا يوفى
واوى ومصدره العوذ بفتح العين وسكون الواو والعيادة والعاذ وقد تلحق بالياء
في الاخير فيقال المعادة كلها بمعنى الاتجا وكالتعود والاستعاذة اى التجا وقيل استغث

اعوذ بالله

وقيل استعصم وقيل استعرب فاستقلت الغصة على الواو ثقلت الى العين وبقى
 الواو كنه قدت وهو مضارع متكلم فاعله فيه انا وهو مبتدئ على الفتح او على السكون على الالف
 بين البصرية واللويفية والجملة استئناف لامتنوبة المحل على تقدير القول اي قل اعوذ بك من
 لانه غير مناسب اذ ليس المراد التحليم كما لا يخفى على ذي العقل السليم قيل هو الحقيقة دعاء
 اي اعترفي من قبل استغفر الله اي اطلب الغفرة فهو من قبل استعما الاخبارى موضع
 الاشياء لعل وجهه هو الاصره من صورة الامر تأديا كما في رضى الله تعالى انتهى
 وقوله بالله متعلق باعوذ وكذا قوله من الشيطان او متعلق بخاتمة المقدور وهو حال من فاعله
 على الاحتمال المرجوح ومنه كونه صفة للجلالة بتقدير المتعلق الخاص المعروف باللام اي الحافظ
 مثلاً وكذا كونه حالاً منها اي حافظاً وكونه خبر مبتدأ محذوف اي هو حافظ والشيطان في حال
 من شطن اذ بعد يقال شطن عنه اي بعد وشطنة بعده وبشر شطون على وزن روف
 اي بعيدة القمر من باب كتب سمي به بعده عن رحمة الله تعالى واحش وقيل بعد غيرة
 في الشر ويحتمل والله يعلم ان يكون من شطنة اذا شره بالشطن وهو على ما في
 القاموس من مختار الصحاح فيفتحين الجمل مطلقا او الجمل الطويل او من شطنة اذا خالفه
 من باب كتب ايضا سمي به لانه ثبت في الآثار انه يجس ويشر بالسكك والاعمال
 في ميامين الاوقات شهر رمضان وبعض الليالي المباركة او لانه شره الى يوم الوقت
 المعلوم فكانه شره بالجمل الطويل المتين واخرى عنانه الى ذلك الوقت او لانه مضور
 التعذيب ومعه فيه انواع العذاب من السكك والاعمال فينبأ على تحققة سمي به او لخافة
 امره تعالى اول كل مخالف وعدم اطاعته بعبثه وطغيانه او هو فعلا من شاط يشيط
 شيطا اذا اهلك فهو اجوف بائي كبايع يبيع ويا بيه ضرب سمي به لانه يطفئانه و
 قيل لبا لغته في اهلك غيره والحاصل ان نونه اذا جعلتها اصلية يكون فيعلا من شطن
 وان جعلتها زائدة فوزنه فعلا وكلاهما مروي عن سيبويه كما في انوار التنزيل فعلى
 الاول منصرف وعلى الثاني غير منصرف للعلمية والالف والنون وقد يرجع الاول قرأته
 بالتفويض في قوله لا تقبض له شيطا قوله قرين فافهم قال في انوار التنزيل ويشهد له
 قوله تشيطن ورد بان يحتمل ان يكون مأخوذاً من الشيطان لانه اصله اي فعل فعمل
 الشيطان فليتأمل ويشعر به قول صاحب القاموس بعد قوله والشيطان معروف وشيطن
 وتشيطن اي فعل فعله فاعرف لكن ايراد في باب النون دليل على انه لو كان مأخوذاً
 من الشيطان لكان مأخوذاً من الشيطان المأخوذ من شطن وهذا يزج كونه النون اصلية

فان قيل على الاضلاع اه فانه عند
 من نفس الحكمة عندم وانما هي
 زائدة على بيان الفقه لانه
 لولا الالف لكانت الفقه لانه
 فليس بان الحرفية المصدرية و
 عند الكوفية هي من نفس الحكمة و
 الاول هو الالف كما في اللفظ

اصلية ايضا ايراده آياه في فصل شطن وقوله في فصل شيط ط ومنه الشيطان
 في قوله اي من شاط اذا اهلك حيث رجع الاول والشيطان معروف وهو اليوس في رتبة
 والاكثرون على انه لم يكن من الملائكة كما هو ظاهراً تعالى كان من الجن وقال في المعالم
 قال ابن عبيد رضى الله عنه كما مر من الملائكة يقال لهم الجن خلقوا من نار السموم وقال
 الحسن كان من الجن ولم يكن من الملائكة فدل على ان آدم عليه السلام هو الانسان
 في انوار التنزيل والآية وهي قوله في سورة البقرة واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم تدل
 على ان اليوس من الملائكة واللم يتناولهم ولم يصح استثناءه منهم ولا يدعى اليوس
 قوله تعالى الا اليوس من الجن لجداز ان بها لانه كان من الجن فعلا ومن الملائكة نوعا ولان
 ابن عبيد روى ان من الملائكة ضربا يتدعونهم يقولون لهم الجن ومنهم اليوس لمن زعم انه لم
 يكن من الملائكة ان يقول انه كان جنيا شائبا بين اظهر الملائكة وكان مغورا بالالوف منهم فقلبا
 عليه او الجن ايضا كانوا اموريين مع الملائكة لكنه استغنى بذكر الملائكة فانه اذا علم ان لا كابر
 مأمورون بالتدليل للاحد والتوسل به علم ان الاضاغر ايضا مأمورون به والضمير في سجودوا
 راجع الى القليلين فكانه قال فاسجدوا مأمورون بالسجود واليوس فيه ايضا لا يقال كيف
 يصح ذلك والملائكة خلقت من نور والجن من نار لما روت عائشة رضى الله عنهما
 انه صلى الله عليه وسلم قال خلقت الملائكة من نور وخلق الجن من نار لانه لا تقبل
 لما ذكرنا فان المراد بالجن المخلوق الناري كذا في غير ان صوته مكد ومغور بالالوف مخدور
 عنه بسبب ما يصح من فوط الحرارة والاضاغر فافصلت مهنه بمصفاة كانت محض نور
 ومتى نكست عادة الحالة الاولى بجزعة ولا تترتيد من نورها ويبقى دفعا الفرق
 قال وهذا شبه بالصواب واوفى للجمع بين النصوص والعلم عند الله انتهى ورجع قول الاكثرين
 بنحو وبراين ذكرت في محلهما هذا ويقال للكمرة ومغت من الانسان والجن والدواب شيطان
 وقد يقال الحكمة لتمردها وجبايتها **الرجم** فعيل من الرجم بفتح الراء وسكون الجيم بمعنى اللعن و
 الشتم والرهبة والطرده من باب كتب وهو اما بمعنى المفعول واضاره البضاوى والغوى
 وغيرها اي مرجوم بمعنى بالطرده واللعن عن حضرة الجن او المرجوم المطرود بالشبه من قبل
 المتأخر او بمعنى الفاعل اي الرجم بالسوسة لقلب الخاف عن ذكره اليوس فاعلم الاول اسم
 مفعول وعلى الثاني اسم فاعل وعلى التقديرين قد انا مجرد وصفة ذامة للشيطان ويجوز كونه
 بدلا منه واما مخرج على الخربة لمبدأ محذوف اي هو او مبتدأ خبره محذوف واما منصوب على

كونه فاعلا لانه اي فاعلا من
 الخوف من الشيطان او فاعلا من
 الخوف من الشيطان او فاعلا من
 الخوف من الشيطان او فاعلا من
 الخوف من الشيطان او فاعلا من

على الذم اي اعني به او اذم وعلى التقادير فابجدة استئناف والجر اولى من الرفع
والنصب سلامة عن الحذف فاما الرفع راجع بالنسبة الى النصب لان الحذف فيه
قليل كما لا يخفى على ذوي فهم قليل فضلا عن ذي عقل عظيم **واعلم** ان الشيطان يأتي ابن آدم
من قبل المعاصي فاذا امتنع يلقيه في برعة فان ابى يشككه وضوئه وصلوته فان ابى يوقه
في العجب وعند ذلك يشته حجة فانه اخر امره فاذا اخلص العبد منه بعد من شره وسما
ومناخ الطريقة اخلفه في انقطاع وسوسة فابعضهم انما تنقطع بذكر الله تعالى
وفرقة قالت لا يخدم هل وسوسة ولكنها تجرى في الباطن ولا يكون لها اثر اذا صار القلب
بمستغفار في شغل لا يذكر الله تعالى وقالت طائفة اذا تنور القلب بنور الذكر يوسوس
عنه بعدد ضعف واجواء على انه من على قلبه بالدينيا وطمع ان يخلص من الشيطان كما
لمن انفسه في العسل في اليوم الصيف وظن ان الذباب لا يقع عليه وهو **روي** انه كان
محمد بن واسع يقول كل يوم بعد صلاة الصبح اللهم آتني من رزقي من رزقي
وقطه منا كما قطعت من عقره وابعده بيننا كما ابعدت بينه وبين جناتك انك على كل
شيء قدير فتأمل له الالبس هو ما فقا راي ابن واسع هل تعرفه فانا الذي تستعين منه
كل يوم بشكك اريد ان لا تعلم احدا هذه استعاذة فاسم جبري واحرق كبدى قال محمد بن
واسع والله لا اتمتع بها اريد ان اضع ما سئلت كذا في مشكوة الانوار حفظنا الله تعالى
من شره واعلم ان من مله بالنيب وآله وصحبه **عن سليمان** بن مرد رضوان الله تعالى عنه انه قال
استب رجل عند النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ونحن عنده فيمانيب احدنا صاحب مغنيا قد
احمر وجهه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اني لا اعلم كلمة لو قالها ذهب عنه الذي يحمر
لو قال اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ذهب عنه ما يحمر وفي جامع الصغير اذا غضب
الرجل فقال اعوذ بالله من الشيطان الرجيم سكن غضبه قال رشاد لان الغضب من
الشيطان اي من غوائله وسوسه واستعاذة من اقوى سلاح المؤمن على دفع كيده للعين
ابليس ومكره واذا تأمل معنى الاستعاذة وهو الاتجاء الى الله تعالى والاعتصام به وضم
له التفكير فيما ورد في كظمه ونوابه واخضار ان الله تعالى اعظم قدر من قدرته على
من غضب عليه سكن غضبه لا محالة قال اهل المعرفة هذه الكلمة وسيلة المقربين واعتصام
الحائقين وبما سط المحبين امتثال لرب العالمين **ثم اعلم** ان من دأب المصنفين و
المؤلفين ان يذكر وافي او اقل تصانيفهم وتأليفاتهم ببسملة الحمد لله تعالى والصلاة
على رسوله وآله وقد يذكرون ايضا اسامي تصانيفهم ومؤلفاتهم وانما من اتى فن اي

هي ويذكرون عدد الابواب والفصول وكذا الفوض منها ايضا كما هو دأب بعض المؤلفين
فهذه سبعة اشياء يورد بها بعض ارباب النقول عند الافتتاح بعبارة او عبارة لا يخفى على
اصحاب العقول **ولما** اراد المصنف وهو على ما قيل على كرم الله وجهه ورضي الله تعالى عنه
الافتتاح بالقرآن المجيد والافتتاح بحديث النبي المجيد صلى الله تعالى عليه وسلم وعظم وكرم كل امر
ذي بال لم يبدأ ببسم الله الرحمن الرحيم فهو انقطع **قال بسم الله الرحمن الرحيم** وقد قضيت
الوطر منها في رسالتنا الموضوعة فيها فلا نعيد ههنا للتأليف التكرار المودى الى الملالا وهو
الباعث الى التهور والفضلا وان كان فيه بعض الفوائد ولا يخفى النكاح القطن ولئن شئنا
لنذهب بالذي اوردنا فيما مضى حذف الزوائد ولنا تيسر بتمتة ولنزيدك كثير من نصب
الشواهد بعون الملك الباقى والطف الرب الشهد فهذه او ان قصور الراسم وازمان
وفور الشغل في الزم وفقلم الله لاقصى الاماني وعصنا واياك عزك كونه مثل تلك الامم
وانما لم يذكر المصنف الحمد والصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والحمد لله
فهو اجزم وحديث كل كلام لم يصدر على بالصلاة فهو اجزم على ما روى بعض النفا او ظاهر
البحر عن الاداد وهو اكل الحمد واعظم المدح فانه عليه السلام اظهر عجزه في مقام الشنا حيث
قال صلى الله تعالى عليه وسلم لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك اول اتفاقا
بالبسملة او لتضمنها الحمد لوجود الوصف بالجميل فيها او لوجود الذكر القليل منه وان لم يوجد
الذكر الا في او الخلق او الخلق والصلاة تابعة للحمد **الامثلة** مجموع مثال وهو الهيئة والصفة الشيء
والمراد ههنا الكلمة من حيث يلاحظ معها الهيئة التي تقرر لها من الحركات والسكنات وتقيم
بعض الحروف على بعض وتأخير عنه **واعلم** ان الجمع تسامى جمع قلة وهو الذي يستعمل فيادون
العشرة وجمع كثرة وهو المستعمل فيما فوقها ومعناه ما ذكره بعض الافاضل في شرحه
الترجاني ان الاول يطلق على الثلثة الى العشرة من غير قرينة ولا يطلق على ما فوقها
العشرة بدونها بخلاف الثاني فانه يستعمل فيما دون العشرة الى الثلثة وكذا فيما فوقها الى
ما لا نهاية له بلا قرينة لا قال صاحب الترمذي من انه لا فرق بين جمعي القلة والكثرة في اللام
على الثلثة الى العشرة من غير قرينة وانما الفرق في اللام على ما فوق العشرة من غير قرينة
حيث يجمع اللام على الكثرة على ما فوق العشرة دون جمعي القلة وقولهم جمعي الكثرة يطلق على
العشرة الى ما لا نهاية له لا يميز منه ان لا يجمع اللام على الثلثة الى العشرة اذ هو مذكور
عنه لشدة كونه اقل كل جمعي سواء القلة او الكثرة ثمة واجمع ان العشرة داخلة في القلة
نقول ايه كمال باشا في شرحه التنقيح جمعي الكثرة يرا ديه كل عدد فوق تسعة ليس على ما ينبغي

كذلك في النسخ
الشيخ قال في المقصد الثاني
في الامام محمد بن عباد الله
عند عقائد وافتتاحها
من وبنينا على الله تعالى عليه وسلم
الشيخ بقدر ما في الانبياء من اوصافه
الشيخ المطلق هو الذي سبحانه من
الشفاء على القاري

فان قيل ما اوزان جميع القلة والكثرة قلنا اوزان القلة كل شيء مذكور كان او
 مؤنثا وافتعل وافتعل وافتعل من المكسر وزاد الفاء فقلت بالفتحات وبعضهم
 افتعل بكسر العين والكوفية فعلا وبضم الفاء وكسرها والكثرة ما عداها وظاهر كلام اللباب
 مشربان حتى الصحيح للغة مطلقا سواء كانا معرفين او منكرين والمذكور في كتب القوم
 انها انما يكونان للقلّة اذا كانا منكرين ولما الحرف باللام فلما قال بعض النحاة انهما
 اي الصحيح مطلقا شبه كان بين القلة والكثرة وذكر بعض المحققين من النحاة معنى نجم
 الائمة الرضخ ان الظاهر المطلق الجح من غير نظر الى القلة والكثرة ونحو في الميزان و
 لكن ان تعد الجح المضاد يكون الجح في القليل والكثير وللعدد لان الاضافة كاللام في
 كونها للجح والعدد والافتحان صريح به السيد الشريف قدس سره في بحث تعريف المنكرين حيث
 المطول المذكور في كتب القوم انه قد يستعار احدهما للآخر وان وجد الآخر فيستعمل
 القليل في الكثير وبالعكس نحو ثلثة قرو مع وجود الاقراء على وزن افتعل فاذا اضيف لك
 ما ذكرنا عرفت ان الائمة جميع قلة على وزن افعلت استعملت لهما للكثرة اي الابنية و
 الصبح **المختلفة** باختلاف الهيئات اي المتنوعة كمن ينصر انصر لا تنصر فاصح منصور
 وغيرها لكن في حاشية شرح الزنجاني العلة مأخوذة من الرضخ هو انه اذا لم يأت بكلام الا
 بنا القلة كالجح في الرجل بكسر الراء وسكون الجيم وازرع في الزراع او بنا الكثرة كرجل
 في الرجل فتح الراء وضم الجيم ضد المرأة فهو مشتق من بين القلة والكثرة انتهى وقال في الرضخ
 وكذا كل جح كسبه للرباي الاطرح وفتح الجح وفتح الراء وكذا فلان الجح الجمع كاجادل ومضارع انتهى و
 اعلم ان الوضع وهو جعل اللفظ بازا المعنى على نوعين شخشي سماعي وهو تعيين لفظ معين
 بنفسه بمادته وصورة الجزئيتين للدلالة على معنى كمن مصدر فان مادته مع صورة الحظوة
 دالة على الحرث لا مطلقا بل الحرث المخصوص وهو النحر وليست المادة مستقلة فيها وال
 لعل عليه كل من الصور الجزئية المأخوذة منها والعلم الباطن منه يسير علم اللغة فهو علم يبحث
 فيه عن احوال المفردات من حيث معانيها الكلية **واختلف** في وضع لغة العرب فذهب
 المحققون الى الحسن الاخرى رحمه الله واتباعه الى انه هو الله تعالى ويسمى هذا المذهب منسوب
 التوقيف وذهب الآخرون الى انه هو الانسان وهذا ذهب الاصطلاح ومنهم من ذهب الى
 التوزيع وقال بتوقيف البعض واصطلاح البعض وقيل اول من تكلم بالعربية سمع الله
 بن ابراهيم عليه السلام الهامنا من الله تعالى واستدل على الاول بقوله تعالى وعلم آدم
 الاسماء كلها فان الاسماء تدل على الالف بخصيص او بعموم وتعليمها في القاموس على التعليم

وضع الالفاظ

على التعليم مبتدأ له معانيها وذلك يستدعي سابقة وضع والاهل ينبغي ان يكون الوضع ممن
 كان قبل آدم ام فيكون من الله تعالى فليعلموا النوع الثاني من نوى الوضع نوى قياسه
 وهو تعيين صورة كلية مفردة او مع جزمها من المادة زائدة مأخوذة بالنوع بشرائط مخصوصة
 للدلالة على معنى فالاول كمنصر فان صورة الكلية في الفصل دالة على الزمان الماضي والثاني
 كمنصور فان صورته مع الميم الزائدة في قوله والواو بعد عينه في الصفا دالة على من وقع
 عليه الحدث فهذا النوع يكون بثبوت قاعدة كلية دالة على ان كل لفظ يكون كذا فهو متعين للدلالة
 بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه له مثل الحكم بان كل اسم آخره الف او ياء مفتوحة
 ما قبلها ونون مسورة فهو مفرد من مدلولها كالحج بآخره هذه العلامة وكل اسم غير الى
 نحو رجال ومساكن فهو مجموع من حيث ذلك الاسم ومثل هذا من باب الحقيقة بمنزلة الموضوعات
 الشخصية باعيانها بل اكثر الحقائق من هذا القبيل كالمشعر والمجمع والمصرف والمنسوب و
 عاتة الافعال والمشتقا والمركبات وبالجملة كل ما يكون دالة على المعنى بالهيئة كوا في اللوحج و
 الوضع في هذا النوع عام والموضوع له خاص والموضوع فيه يلاحظ بامر عام لقدره بجملة في النوع
 الاول والوضع العام للموضوع له الخاص يجوز ان يكون بالوضع للكلية الصرفة لا باعينها بل بالخطوة
 بامر صادق عليها كوضع المشتق وسفصله لك ان شاء الله تعالى والعالم الباحث من هذا
 النوع من الوضع يسمى علم التصريف لكن ليس مقصودا عليه بل يبحث فيه ايضا عن التغيير الكلية
 فيبحث التصريف من الموضوعات النوعية والمفيدة القياسية وذكر غير القياس في سطر اد او
 لث بجهة القياس بنوع ضبط يوجد فيه كما في المجموع المكسرة السماعية فانما تذكر في الصرف
 على وجه يحصل به نوع قياس لا من حيث خصوصياتها منتشرة فانها من تلك الحشية تذكر في اللغة
 وكذا المصادر الثلاثية والابواب او التسمية الفائرة او غيرهما وعلم التصريف علم يبحث فيه
 عن المفردات من حيث صورها واهياتها فذا يقدم في العالم على النحو فان التصريف يبحث عن
 الكلمة والنحو عن صفاتها وذكر نجم الائمة ان التصريف على ما حكى سيوسيه عنهم هو ان تبني
 الكلمة بناء لم تبني الوب على وزن ما تبني ثم تعمل في البناء الذي بنيت ما يقضيه قياس كلامهم
 والمتأخرون على ان التصريف علم بابنية الكلام وبما يوضح كروها من اصالة وزيادة وحذف و
 جهة واعلا وادغام والامة وبما يوضح لآخرها مما ليس باعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك
 انتهى والتصريف في الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما يبحث فيه عن الموزونات اعني الائمة
 المتأخرة باعتبار اشتقاقها من المصادر علم اشتقاق ويعرف بانه علم يتجول بالاهل الواحد الى
 ائمة مختلفة لمعان مقصودة وثانيها ما يبحث فيه عن القواعد الوزنية للوصول الى المعاني

مثل ان يكون مادتها اصل مادة لفظ
 موضوع بالشخص والفظا الحديث
 وغير ذلك لمحرره وفقه الله

والوضع في هذا النوع عام في كل
 لا يكون من الوضع الذي مع بقية التفصيل
 فكل ذلك يمكن ان لا يكون في وضع
 القائل مثلا ان لا يكون في وضع
 منه اللفظ الذي في هذه الهيئة فان تعدد
 الفاعل القائل باعتبار الخلو في جواهر كساد
 التفصيل فالقول بالوضع تعدد كساد
 بلا دليل

نوع التصريف

من الموضوعات النوعية
 عموم من وجه لا بجماعها في نحو قال و
 افتح في الاول في نحو قدس في قوله و
 على اختلاف القائلين وافتح في الثاني
 في قوله دار

الموزونة في تيسر علم الاوزان ويعرف بان علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم
 التي ليست باعراب وفي هذا الفن لا يبحث عن الاشتقاق ولا عن المصدر بطريق الاصل بل
 بالتبع والمراد بابنية الكلم هي الالفاظ باعتبار حركاتها وسكناتها الموضوعة لها
 باعتبار كونها مادة للكلمة واصل الالابنية العوارض التي تحقها بحسب كل غرض وفي شرح
 المراح الحق ان الاشتقاق ليس بجزم من التصريف حقيقة بل هو علم على عدة وذكر في شرح
 الميزان ان علم الاشتقاق داخل في تعريف الثاني بقوله وسببان فما ذكر ان موضوع التصريف
 المفرد المذكورة من الحثية المذكورة الخفية التي هي الهيئة اعني الالفاظ باعتبار حركاتها و
 سكناتها في غير آخرها واصلها وزواياها والترتيب الذي فيها بحسب الالفاظ على وجه كلي وانما
 قلنا في غير آخرها اذ حركه الآخر وسكونه لا يغير البناء ولا يجوزوا الالفاظ في آخر المحقق والكلية
 معتبرة في الالفاظ بالجنسية وفي غير بالانوعية ولعل لهذا السر عبرة واعز الاصول بالفاظ و
 العين واللام والزوائد بانواعها سيجي وكل حرف من حروف التاجي السبعة والعشرين نو
 مغاير لآخر كل حرف من الحركات نوع وكذا السكون فقل ومنه بنا واحد للاتحاد في جنس الاصول و
 نوع الزائد ونوع الحركات والسكون وكذا قال ونص ونص وقيل بخلاف الكرم والكرم وقيل
 لعدم اتحادها في نوع الحركات واتحادها في جنس الالفاظ ونوع الترتيب والسكون فالمعتبر في شخص
 الصيغة شخص الحركات وشخص السكون فيختلف الصيغة بالشخص باختلاف شخص الحركات و
 السكون باختلافها في ضرب وتطلب مثلا على بناء الالفاظ على اتحادها بالنوع وكذا يعقل وينص فانها
 باعتبار شخص الحركات وشخص السكون فيختلف الصيغة بالشخص ومحددان بالنوع للاتحاد في الحركات
 ونوع السكون فيختلف الصيغة بالنوع باختلاف انواع الحركات والسكون باختلافها في ضرب وضرب
 بالحركة وكذا يعتبر في شخص الصيغة شخص الترتيب فيختلف الصيغة بالشخص باختلاف شخصها
 باختلافها في ضرب ورتب مع اتحادها في نوع الترتيب فان باختلاف المقدم والمؤخر لا يختلف
 نوع التقديم والتأخير وان اختلف شخصها لكن صيغة فالعلاقة بالنوع لصيغة الفعل مع ان
 الهيئة الحاصلة لها باعتبار نوع التقديم والتأخير ونوع الحركات والسكون متحدة اللام الا ان
 يقع اختلاف الصيغة بالنوع فيها هذا واما الاعراض الذاتية للملك المفرد في احوال عارضة
 لانها اتماما اما الحاجة معنوية هي افادتها المعنى والبحث عنها هو المسمى بالعلم من التصريف كقولنا
 تشبه وجمعا ومصوفاً ومنه باو مصدر وماضيا وغيره من المشتقات واما الحاجة لفظية كتحقيق
 الهزلة والادغام والاعلال والامالة وما من مقتضاه وورد الى غير ذلك واما غايته فهي
 التيسر في معرفة الالفاظ الكثيرة والمقاييسية ومعانيها بواحد منها وتفسيره عن سماع الباق

مستقل بالاعتبار
 المستقل بالاعتبار
 المستقل بالاعتبار

والمعتبر في نوع الصيغة نوع
 الحركات والسكون

الباق وتفسيره فيمكن من ضبط بسهولة ويأمن من الخطأ في تلفظه ويعرفه اذا صدر
 من غيره فلهذه فائدة عظيمة وغاية شريفة ولقد اطينا الكلام في هذا المقام ليعبر القارئ من اللبس
 عند طلبة المرام **المقالة** بحث علم التصريف مقصودا على الموزونة النوعية والمغيرة الفياستين
 وكان الاول هي المقصودة الاصلية ومستندة لمعرفة بعض انواع الثانية ومدار المعرفة بعضها
 الآخر فانما انما عرفنا ان قال مغيرة قولنا ان ابنا الموضوع بالنوع لانه الثاني متحرك العين
 وسهل المعرفة للبدء بخلاف الثانية اقصر المقصود في هذه الرسالة على ذكر امثلة الموضوعات النوعية
 والموضوع التي اما مجرد او مزيجية فالجهد لا يكون حروفه الاصل الا من ثلثة وهو الالوان الال
 في كل كلمة ان تكون على ثلثة احرف يتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يفصل بين البتة به و
 الموقوف عليه اذ يجب ان يكون البتة به متحركا لتقدير الابداء بالسن كما سبأ في تمام بحثه
 في الماضي ان شاء الله تعالى ويجب ان يكون الموقوف عليه سكتا لانه لا يوقف على الحركة في عرفهم فلما
 تنافيا في الصفة من الحركة والسكون كما هو مفادنا تفصلها بينها بحرف لا يبعد التوسط لا
 يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا واما ما كان يزعم التنافس مع احدها لانا نقول لما جاز الحركة و
 والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط ولم يجب احدهما بخصوصه لم يحقق الثاني و
 يجوز وفي الالام ربا عيا وخامسا للتوسع ولم يجوزوا سديا فانوه للتأنيهم انه كلما
 مرت من الالام وهذا يعني كذا الرباعي والخامسة صنفين غير الثلاثي من سبب به وجمهور الحاجة وتلك
 الفراء والسكت بل اصلها الثلاثي فقال الفراء الزائد في الرباعي الاخير وفي الخامسة الحرفان الزائد
 وقال السكتي الزائد في الرباعي الحرف الذي قبل آخره ولا دليل على ما قاله نحم الاثمة وقد تنافسا
 قولها بالتقاربا على ان وزن جعفر فعلا ووزن سفيان فعلا مع اتفاق الجميع على ان جعفر الزائد
 اذ لم يكن تكرار يوزن بلفظه وقد عرفت قبل ورقة وسبأ في مزيد تفصيل والمراد باللام
 انها الالام المتكلم الذي يمكن تصريفه وشمثاقه كرجل وفسر الالام البنية كمن وما في حكم الحرف
 واما في الفعل فم يجوزوا ربا عيا ولم يجوزوا خامسا فصاعدا لكثرة استعمال الفعل مع نقله
 معنى دلالة على الحدث وزمانه ولفظا لاقتضائه الفاعل ايداً وكذا المفعول والغاية والمكان
 والزمان في البعض ولانه فرع الالام فلو اجيز لزم المساواة بين الفرع والكل ولان الغرض من
 على الثلثة توسيع في الكلام وبالرباعي يحصل المرام ولانه يتصل به الضمير المرفوع فيصير كالجو
 منه بدليل سكتا ما قبله فيكون الخامس فيه كالسكت في الالام وقد عرفت مر فوض فالجهد اما ثلثي
 او رباعي والثلثي لما كان اخف استعمله في معان كثيرة مختلفة فوضه الى امثلة مختلفة له
 لتدل على اختلاف المعاني **المقالة** المطردة تنوع في الاختلاف كقولنا شتاقا بالحق الضا

الموزونة في تيسر علم الاوزان ويعرف بان علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم
 التي ليست باعراب وفي هذا الفن لا يبحث عن الاشتقاق ولا عن المصدر بطريق الاصل بل
 بالتبع والمراد بابنية الكلم هي الالفاظ باعتبار حركاتها وسكناتها الموضوعة لها
 باعتبار كونها مادة للكلمة واصل الالابنية العوارض التي تحقها بحسب كل غرض وفي شرح
 المراح الحق ان الاشتقاق ليس بجزم من التصريف حقيقة بل هو علم على عدة وذكر في شرح
 الميزان ان علم الاشتقاق داخل في تعريف الثاني بقوله وسببان فما ذكر ان موضوع التصريف
 المفرد المذكورة من الحثية المذكورة الخفية التي هي الهيئة اعني الالفاظ باعتبار حركاتها و
 سكناتها في غير آخرها واصلها وزواياها والترتيب الذي فيها بحسب الالفاظ على وجه كلي وانما
 قلنا في غير آخرها اذ حركه الآخر وسكونه لا يغير البناء ولا يجوزوا الالفاظ في آخر المحقق والكلية
 معتبرة في الالفاظ بالجنسية وفي غير بالانوعية ولعل لهذا السر عبرة واعز الاصول بالفاظ و
 العين واللام والزوائد بانواعها سيجي وكل حرف من حروف التاجي السبعة والعشرين نو
 مغاير لآخر كل حرف من الحركات نوع وكذا السكون فقل ومنه بنا واحد للاتحاد في جنس الاصول و
 نوع الزائد ونوع الحركات والسكون وكذا قال ونص ونص وقيل بخلاف الكرم والكرم وقيل
 لعدم اتحادها في نوع الحركات واتحادها في جنس الالفاظ ونوع الترتيب والسكون فالمعتبر في شخص
 الصيغة شخص الحركات وشخص السكون فيختلف الصيغة بالشخص باختلاف شخص الحركات و
 السكون باختلافها في ضرب وتطلب مثلا على بناء الالفاظ على اتحادها بالنوع وكذا يعقل وينص فانها
 باعتبار شخص الحركات وشخص السكون فيختلف الصيغة بالشخص ومحددان بالنوع للاتحاد في الحركات
 ونوع السكون فيختلف الصيغة بالنوع باختلاف انواع الحركات والسكون باختلافها في ضرب وضرب
 بالحركة وكذا يعتبر في شخص الصيغة شخص الترتيب فيختلف الصيغة بالشخص باختلاف شخصها
 باختلافها في ضرب ورتب مع اتحادها في نوع الترتيب فان باختلاف المقدم والمؤخر لا يختلف
 نوع التقديم والتأخير وان اختلف شخصها لكن صيغة فالعلاقة بالنوع لصيغة الفعل مع ان
 الهيئة الحاصلة لها باعتبار نوع التقديم والتأخير ونوع الحركات والسكون متحدة اللام الا ان
 يقع اختلاف الصيغة بالنوع فيها هذا واما الاعراض الذاتية للملك المفرد في احوال عارضة
 لانها اتماما اما الحاجة معنوية هي افادتها المعنى والبحث عنها هو المسمى بالعلم من التصريف كقولنا
 تشبه وجمعا ومصوفاً ومنه باو مصدر وماضيا وغيره من المشتقات واما الحاجة لفظية كتحقيق
 الهزلة والادغام والاعلال والامالة وما من مقتضاه وورد الى غير ذلك واما غايته فهي
 التيسر في معرفة الالفاظ الكثيرة والمقاييسية ومعانيها بواحد منها وتفسيره عن سماع الباق

الموزونة في تيسر علم الاوزان ويعرف بان علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم
 التي ليست باعراب وفي هذا الفن لا يبحث عن الاشتقاق ولا عن المصدر بطريق الاصل بل
 بالتبع والمراد بابنية الكلم هي الالفاظ باعتبار حركاتها وسكناتها الموضوعة لها
 باعتبار كونها مادة للكلمة واصل الالابنية العوارض التي تحقها بحسب كل غرض وفي شرح
 المراح الحق ان الاشتقاق ليس بجزم من التصريف حقيقة بل هو علم على عدة وذكر في شرح
 الميزان ان علم الاشتقاق داخل في تعريف الثاني بقوله وسببان فما ذكر ان موضوع التصريف
 المفرد المذكورة من الحثية المذكورة الخفية التي هي الهيئة اعني الالفاظ باعتبار حركاتها و
 سكناتها في غير آخرها واصلها وزواياها والترتيب الذي فيها بحسب الالفاظ على وجه كلي وانما
 قلنا في غير آخرها اذ حركه الآخر وسكونه لا يغير البناء ولا يجوزوا الالفاظ في آخر المحقق والكلية
 معتبرة في الالفاظ بالجنسية وفي غير بالانوعية ولعل لهذا السر عبرة واعز الاصول بالفاظ و
 العين واللام والزوائد بانواعها سيجي وكل حرف من حروف التاجي السبعة والعشرين نو
 مغاير لآخر كل حرف من الحركات نوع وكذا السكون فقل ومنه بنا واحد للاتحاد في جنس الاصول و
 نوع الزائد ونوع الحركات والسكون وكذا قال ونص ونص وقيل بخلاف الكرم والكرم وقيل
 لعدم اتحادها في نوع الحركات واتحادها في جنس الالفاظ ونوع الترتيب والسكون فالمعتبر في شخص
 الصيغة شخص الحركات وشخص السكون فيختلف الصيغة بالشخص باختلاف شخص الحركات و
 السكون باختلافها في ضرب وتطلب مثلا على بناء الالفاظ على اتحادها بالنوع وكذا يعقل وينص فانها
 باعتبار شخص الحركات وشخص السكون فيختلف الصيغة بالشخص ومحددان بالنوع للاتحاد في الحركات
 ونوع السكون فيختلف الصيغة بالنوع باختلاف انواع الحركات والسكون باختلافها في ضرب وضرب
 بالحركة وكذا يعتبر في شخص الصيغة شخص الترتيب فيختلف الصيغة بالشخص باختلاف شخصها
 باختلافها في ضرب ورتب مع اتحادها في نوع الترتيب فان باختلاف المقدم والمؤخر لا يختلف
 نوع التقديم والتأخير وان اختلف شخصها لكن صيغة فالعلاقة بالنوع لصيغة الفعل مع ان
 الهيئة الحاصلة لها باعتبار نوع التقديم والتأخير ونوع الحركات والسكون متحدة اللام الا ان
 يقع اختلاف الصيغة بالنوع فيها هذا واما الاعراض الذاتية للملك المفرد في احوال عارضة
 لانها اتماما اما الحاجة معنوية هي افادتها المعنى والبحث عنها هو المسمى بالعلم من التصريف كقولنا
 تشبه وجمعا ومصوفاً ومنه باو مصدر وماضيا وغيره من المشتقات واما الحاجة لفظية كتحقيق
 الهزلة والادغام والاعلال والامالة وما من مقتضاه وورد الى غير ذلك واما غايته فهي
 التيسر في معرفة الالفاظ الكثيرة والمقاييسية ومعانيها بواحد منها وتفسيره عن سماع الباق

وعلامة الماضي في التركي ان يكون
آخره واللام مسورة وما قبله
في الغائب وقد يخرى له وبعضه
يكتب بعد الهمزة لانه بعض
مسورة الهمزة لانه بعض
فوق الفارسي

من النكتة ينبغي الفصل لا فاعل ~~من~~
والذي لا يلاحظه الا من حيث يلاحظه
ذات ما يلاحظه من الحقائق
والتي لا يلاحظها الا من حيث يلاحظها
من الملاحظة فمعرفة الاوضاع

على الاختلاف ان معنى الفعل النسبة الى فاعل معين او الى فاعل عام ولا شك انها في الاولى معنى محدد لا يعم
حالم يتقدم الى الفعل فاعل على الثاني معنى يتعمق فاعل عام لا يعم ولا شك انها في الثانية معنى مستقلا وتظهر لفظ
الاختلاف فان معناه يتعمق بتعمق متعلق بمفعول لا يعم ولا شك انها في الثانية معنى مستقلا وتظهر لفظ
وغيره من المحققين قدس سره

احدها الحدث وسياق في المصدر ما هو المراد منه والثاني الزمان من الماضي والحال و
استقرار والثالث النسبة الى فاعل مخصوص او فاعل عام على الاختلاف والاول هو المختار وهي
النسبة الساتية خبرية كانت او انشائية لا التقييدية كما في الصفات والماديات الانشائية لا ما هو
فعل المتكلم ولا يلزم تكرارها في مفهوم الفعل بسبب اعتبارها في مفهوم الحدث ايضا وهو ما قام به
لانه لا يلزم من الدلالة على ما يصدق عليه الحدث الدلالة على النسبة وكذا لا يلزم من اعتبار الحدث
في مفهوم الفعل اعتبار النسبة حتى يلزم من اعتبار النسبة في مفهوم الفعل تكرارها فيه ذكره عصام

الدين في شرح الرسالة الوضعية واذا في حاشية الفوائد الغياثية ان التحقيق ان الفعل انشائي
مستقل على اربعة معاني باعتبار تقييد الحدث او النسبة بالزمانا فالواضح نظره في وضع الاربعة
الحدث والى قيامها بالفاعل المخصوص والزمانا فالجرح معنى مطابق للفعل بمعنى ضرب هذا هو الخبر
المفارق للزمان الماضي المنسوب الى الفاعل المخصوص الذي هو هذا الجرح يكون النسبة مارة للحدث
طرفيا والآن نتوقفها الان معنى الحدث وهو الضرب بمعنى في نفسه يد عليه ضمنا بناء على ان وضع الفعل
لما فيه ليس بمرتب بل ضمني اذ وضعه لجميع معانيه كجم واحد كان يقال لكل فعل موضوع حدث هو دل
ما شئ هو منه ونسبة الاشياء معين وزمان ذلك الانسب او يد عليه بما دته وبهية
الجريتين وضعا سماعيا بناء على ان جوهر الكلمة موضوع لما وضو له المشتق منه فوضع الفعل
بوضع جزئية من المادة والصورة فالامادة من حيث هي مادة موضوع للحدث الذي وضع له
المشتق منه والهيئة موضوعه نسبة وزمانه فوضع المركب للمركب بوضع الاجزاء للاجزاء بوضع
عين المجموع لعين المجرع كالكلمة للروية وضو المفرد لعننا فاعلم انه دقيق وعلى كلا التقديرين
فمعنى الحدث مستقر بالمفهوم لا يحتاج الى انضمام شئ اخر وكذا الزمان مستقر على الان الفاعل
يد عليه بهيئة الكلية فقط وضعا نوعيا قياسيا على كل خصوص الامادة في تلك الدلالة كما عرفت قد لالة

الفعل بنفسه ليست الا على الحدث والزمان واما النسبة فيدل عليها الفعل بهيئة الكلية ايضا
انما لا يمكن ان تفهم بدون ذكر الفاعل فهي مستقلة بالفهم وكذا التقييد المذكور على الاعتبارية اذ هو
معنى حر في فلا يفهم المعنى المطابق للفعل بدون ذكر الفاعل لا متنازع فاهم الكل بدون فاهم الجرح فالفعل
يعرفه باعتبار تمام معناه كالحرف فكأن لفظة موضوعه وضعا عاما لكل ابتداء معينة مستخرجه لا
يفهم ولا يفاد بها الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك كذا في لفظة ضرب موضوعه وضعا عاما
لكن نسبة الحدث الى فاعل مخصوص بخصوصها وتعيينها ولا لا يكون باعتبار معناه المطابقة مستلزما
النسبة للنسبة كالا يكون مستلزما اليه وان كان باعتبار بعض معناه وهو الحدث مستلزما اذ هو للكلية
وعدم اعتبار الشخص فيه صالح لان نسب الذات متعددة والنسبة الى خاص منها معتبرة في

قوله كالحرف واما الفاعل عن الحرف باعتبار تمام معناه على ما هو مستلزما لغيره بخلاف الحرف اذ ليس له معنى ولا جرح معنى
يصح لان يكون مستلزما او مستلزما اليه كذا في حاشية شرح الرسالة الشمية للسيد قدس سره

المعنى النسبة الى فاعل
وكذا انما جرح مستلزما
الشريف المحقق قدس سره

معاني الفعل
وضع الاربعة معاني
الحدث والى قيامها
المفارق للزمان
طرفيا والآن
لما فيه ليس بمرتب
ما شئ هو منه
الجريتين وضعا
بوضع جزئية
المشتق منه
عين المجموع
فمعنى الحدث
يد عليه بهيئة
الفعل بنفسه
انما لا يمكن
معنى حر في
يعرفه باعتبار
يفهم ولا يفاد
لكن نسبة
النسبة للنسبة
وعدم اعتبار

معنى مطابقة
معانها معنى
في شرح الرسالة
الشريف المحقق

معتبرة في وضعه فهو باعتبار جزء معناه مستند دائما فلا يكون مستندا اليه لا باعتبار الحدث
ولا باعتبار الزمان لان الفرض من وضعه افادة نبوت معناه للغير دائما فاذا كان المق
بالافادة من شئ دائما اعتبارا كونه ثابتا للغير يمتنع في هذه الحالة اثبات شئ اخر له وان ارد
عليه انه بعد توقف الدلالة المطابقة على الضمنية لا يكون الدلالة الضمنية التي هي الدلالة
على الحدث وعلى الزمان بنفس اللفظ كيف وقد حقق ان القضية لا يوجد بدون المطابقة **واجبا**
عنه الفاعل العصام بان كونها بنفس اللفظ لا يقتضي وجودها بدون المطابقة المتوقعة على
الضمنية لان معنى الدلالة بنفس اللفظ مستقلا المدلول بالمفهومية وانما توقف فرضه على ار
الضمنية بوحدة عدم استقلالها هو شرط فهم بالمفهومية منه اعني المطابقة **فان قلت** لا شك

في انه يفهم عند سماع ضرب مثلا الحدث والزمان انه لم يفهم المعنى المطابق فكيف يتم ما اتفقنا
عليه من ان القضية لا يوجد بدون المطابقة **قلت** اجاب عنه الفاضل المذهور ايضا بعد ما
ادعى فيه انه مما تحته فيه العقلا قرنا بعد قرن بانه لا خلاف ان اللفظ الدال لا يدل على المعنى الا
لنذكر الوضو وفهم المعنى من اللفظ ودلالة عليه يتأخر عن تذكر الوضو فاذا سمعت لفظ زيد
مثلا بعد العلم بوضعه تذكرت وضعه لمعناه وقد حضر معناه عندك في ذهن ذلك التذكر لانه
لا يمكن استحضار الوضو بدون حضور صور لفظه فليس العلم بالمعنى عند سماع اللفظ في
ضمن تذكر الوضو دلالة اللفظ لان المفروض ان تلك الدلالة متأخرة عنه بل لا بد للدلالة
من امر اخر تبين اللفظ وهو التقاط النفس اليه من حيث انه مراد اللفظ والذي دعاه الى
اللفظ به فقولنا سمع العالم ضرب على الوجه العام لفظه تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده
مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضو وليس من دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب
الى معنى من حيث هو مراد عالم يعلم خصوص المعنى الموضوع له بالضمنية فاذا حضر عنده بالضمنية
التفت اليه من اللفظ من حيث انه مراد وقت هذه الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات هي الدلالة
الضمنية ولا شك انها لم تحقق من سماع ضرب بدون فهم معناه المطابق **فان قلت** وبهذا تبين
سر ما اشتبه من رئيس العقل الشيخ ابي علي بن سينا الارادة شرط الدلالة وعلم انه
كلام بلغة غاية التحقيق وليس مما يتجرب وقوعه من مثله كاذم كل من بلغه الى الآن فان الدلالة
الاتفاق من اللفظ الى المعنى من حيث هو مراد فلا العلم بالارادة المعنى من اللفظ لم يتوجه الى
من اللفظ الى المعنى فلم يتحقق الدلالة لا على المراد ولا على الجرح منه ولا على لانه انتهى القول

كانه تعريض على من ذهب الى ان الدلالة ليست بابعة لارادة كالحق الرازي في شرح الكملة
الشمية واليه مال الشريف قدس سره ومنه ابن سينا انها تابعة لارادة **ثم قال** قدس سره
وقد عرفت منا في الهمش
ان الحق مع المحققين
قدس سره

ان اللفظ الدلالة متأخرة عن العلم
بالوضع اذ عليه التعريف بانما تكون اللفظ
بالحث يفهم منه المعنى للعلم بالوضع فاذا
سمعت لفظ زيد بعد العلم بوضعه و
فهمت معناه منه تحقيقا متأخرا
عز العلم بوضعه وحديث التذكر في
لازم على ان استحضار الوضو انما يتوقف
على حضور المعنى في الالوهن في نفس
حضوره من اللفظ الذي هي نفس لا
الذي في ضمن التذكر هو الاول لا الثاني
وهو متأخر بالذات لا بالزمانا كما لا يخفى
على المتأمل الصادق الصدوق

الماضي مدلول وزنه الطاري على حرفه الوزن جزو اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات
الموضوعة وضاعتها والحركات مما يلفظ به فهو اذن كلمة مركبة من جزئين يد (كل حرف منها على جزوه معناه فلا يجتمع الى الجواب

الماضي ودلالة ان ضربت ضربت على استقبال ليست بوضعية بل بواسطة
دخل لم وحروف الشرط هذا ولا بد على التعريف النقص على التعريف بالمرجات
بالنسبة الى معانيها الضمنية كضرب في قولنا زيد ضرب فان مع فاعله المستر جملة
دالة على الضرب الموجود في الزمان الماضي وكذا ضرب زيد لا يقال الفعل على المركب الا
تجوز كما عرفت فيما سبق لكن يبقى انه لا يصح ان التعريف على نحو نعم ونسب ليس
وما شبه ذلك فانها مستغنى عن الزمان مع ان كلامنا ليس ماضيا ولكن ان يرفع
بان المعرف الماضي المتصرف وهذه من الجواهر فلا يفرض وجها وليس ان المعرف المطلق
فالجواب ان تجرد ما عن الزمان الماضي عارض فلا اعتداد به وكذا الكلام في صيغ العقود
نحو بعث وامثاله وقد عرفت بعضهم الماضي بانه ما دل على زمان قبل زمانك اي فعلا دل على
زمان قبل ان فيه وهو الحال فقول ما دل على زمان يدخل فيه الافعال كلها بقوله قبل زمانك
يخرج من الحال واستقبال والمراد بالدلالة اللاحقة بحسب الوضع فلا ينتقص بمثل يضرب وان
ضربت ضربت وزوجت وبعث وامثاله وبتفسيرنا ما يخرج من نحو امس وبعضهم عرّفه
بما دل على زمان قبل زمان اخبارك اي قبل زمان اخبرت انت فيه وهو زمان الحاضر
هذا فان قيل قد حكم على ضرب بانه فعل ماضٍ والفعل اسم فيجب ان يكون **نصرا** سيما ان اردت
بقوله ان الفعل اسم ان لفظه اسم لدخول علامة الاسم عليه كاللام والتنوين فهو مغلطة
لان معنى كلامك حينئذ ان نصرا فعلا من حيث المعنى ولفظ الفعل اسم وهذا لا ينتج ان نصرا
اسم لعدم تكرار الوسط وان اردت به ان لفظ معنى الفعل اسم فهو مغلطة ايضا لان
معنى كلامك وقتئذ ان نصرا لفظ دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة اذا
اريد بذلك اللفظ معناه الموضع بوله كما في نصرا زيد وكل لفظ كذلك اسم اذا اريد به مجرد
اللفظ كما في قولك نصرا فعلا ماضٍ وهذا لا ينتج ان نصرا اسم لعدم اتحاد الوسط ايضا فان
قيل اذا كان نصرا في قولك نصرا فعلا ماضٍ فليصير الخبر عنه بانه فعل وهذا لا تناقض
اجب عنه بانه لم يرد ان نصرا في هذا التركيب فعل بل المراد ان نصرا في نحو نصرا زيد فعل
ماضي فلا تناقض يعني ان لفظ نصرا في تركيب فعل ماضٍ اسم لذى استعمل في معناه كما في نصرا زيد
فالمذكور في هذا التركيب اسم والحكم عليه هو المسمى وحاصله ان لفظ نصرا مثلا اعتبارا
احد دلالة مجتمعة مادة وهى النون والصاد والراء وبشيء والاخر دلالة مجتمعة المادة
والهيئة على معناه فبالاعتبار الاول اسم وبالاختبار الثاني فعل ولا يلزم على الاول دلالة
الشيء على نفسه لان التقدير الاعتباري لان الراجح بعنوان كونه دالا والمدلول معتبر
كأنه

بان المراد من المفرد ما لا يدل
جزء من اجزاء المراتبة المتعاقبة
الجزء من اجزاء المراتبة المتعاقبة
فانه تكلف وتخل لا يتصور به جزء
المفرد وهو لا يدل على اجزاء متعاقبة
جزء معناه وهو لا يدل على اجزاء متعاقبة
فانه

الظاهر في اتحادها فان قيل
الفعل هو مفهوم لفظي ان يقال
الى آخره وهذا المفهوم لفظي
بل له افراد وهى الالفاظ المستقلة
على المعاني التى في الالفاظ المستقلة
يصح قولك معنى نصرا هو فلان
الجواز لا يجدى لان اللفظ لفظي
ان نصرا يصح في نفسه معنى لفظي
وهو مفهوم لفظي على معنى
نفسه او على معنى
عليه هذا المفهوم فلو لم يصح
الاخبار عنه فنصرا يصح
عنه فيكون سما

ان سلت بشارة الماضي فان كان اللفظ منبسطا على اعتبار دعوى وضع الالفاظ الموضوعة لمعان لانها ايضا في وضع ذلك الوضع
وحيث لا بد من على تلك الدعوى الا ان اللفظ واردة بنفس الزم عليهم دعوى وضع الالفاظ لان جسي مثلا وان لم يكن له معنى موضح به لم يصح
يقال انه وضع لفظه في وضعه ومنه ذلك اللفظ الان ذلك اللفظ واردة بنفسه في وضعه حيث ذكر في هذه الصورة لفظ جسي وارب
به لفظه وتوضيح الحركات لا يقدم عليه العاقل فضلا عن الفاضل كما قال في الاصل

معتبر بعنوان كونه مدلول لاقال سيد المحققين وسند المدققين في بعض تصانيفه هذا
الحكم بان نصرا مثلا اذا اريد به لفظه اسم كلام ظاهري ما لا يهجم جماعة نظرا لاجواز الحكم
عليه وحسب لا بد دلالة الالفاظ على انفسها ان شئت فقلست بالقطع قطعاً لثبوتها
في الالفاظ المهيمنة ودعوى وضع المراتبة للدلالة على انفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في
مباحث الالفاظ والتحقيق ان الالفاظ لا يتصف بالاسمية والفعلية والحرفية في انفسها بل بالهيكلية
الاما وضعت هي بآثارها من المعاني فاذا اردت ان تحكم على لفظ بما ثبت له في نفسه وتغفلت
به واجريت عليه الحكم وقلت مثلاً ضرب زيد من ثلثة احرف لم يكن بناك ضرب دالا على شيء هو
الحكم عليه بالتركيب بل هو نفسه بحكم عليه بذلك وقد اضر في ذهن السامع بان تلفظ به و
لذلك اذا حكمت على لفظ بما ثبت له بالهيكلية الاما وضع هو بآثاره كما اذا قلت ضرب فعل ماضٍ لم يكن
الحكم عليه الا بنفسه لتغفلت به وان كان انصافه بالحكم به مستفاداً له من غيره والمضى فعل ماضٍ
بسبب كونه موضوعاً لعناءه فليست بناك دال هو اسم ومدلول هو فعل والفاظ كل هاتين وتية الاقدام
في جواز الحكم عليها انفسها سواء حكم عليها بما ثبت لها في انفسها او بما ثبت لها بالهيكلية الى غير ما نعم
اذا استعملت في معانيها فلا شك ان الحكم حينئذ يتوجه الى المعاني التي اختلف حالها في جواز
الحكم عليها وامتناعه ومن ثم قيل الاسناد الى معنى اللفظ من خواص الحكم واما الاسناد الى اللفظ
فمنه كمن الثبوت اعني الاسم والفعل والحرف الى بناكاه قدس سره وقد ارتضا الفاضل
في شرح الوضعية كالا يخفى على من نظر اليه ثم انه اذا اريد وزن كلمة يعبر عنه حرفاً والاول
سواء كانت في الاسم او في الفعل بالفاء والعين واللام وما زاد بلام ثمانية وثلاثة هو
فتجعل في الوزن مكان الحروف الالهية فيعبر عن الحرف الاول من الهمول بالفاء وعن الثاني
بالعين وعن الثالث باللام ولما لم يكن بزيادة حرف بعد اللام لان الفاء
والعين واللام يكفي في التعبير با عن اول الاصول وثانيها وثالثها كانت الزيادة بتكرير احد
الحروف التي في مقابلة الهمول بعد اللام الاولى ولما كانت اللام اقرب لتكرير هي دون
البعيد فيعبر عن الرابع باللام الثانية وعن الخامس باللام الثالثة فيمان مثلاً ضرب على وزن
فعل وجعفر وخرج على وزن فعلل وجرش على وزن فعلل اي هذه الكلمات على صيغ يتصف
بها فعل وفعلل وليس في ذلك فعل مثلاً هي الهيئة المشتركة بين ضرب ونصر وخرج
لا تعرف ضرورة ان انفس الفاء والعين واللام غير موجودة في شيء من الكلمات المذكورة فكيف
تكون الكلمات مشتركة في فعل بل هذا اللفظ موضوع عند اهل التصريف ليكون محلاً للهيئة المشتركة
فقط بخلاف تلك الكلمات فانها موضوعة لمعانيها المفهومة منها لا لتلك الهيئة ولما كان المراد منها

فليس بناك دال هو اسم ومدلول هو فعل والفاظ كل هاتين وتية الاقدام
في جواز الحكم عليها انفسها سواء حكم عليها بما ثبت لها في انفسها او بما ثبت لها بالهيكلية الى غير ما نعم
اذا استعملت في معانيها فلا شك ان الحكم حينئذ يتوجه الى المعاني التي اختلف حالها في جواز
الحكم عليها وامتناعه ومن ثم قيل الاسناد الى معنى اللفظ من خواص الحكم واما الاسناد الى اللفظ
فمنه كمن الثبوت اعني الاسم والفعل والحرف الى بناكاه قدس سره وقد ارتضا الفاضل
في شرح الوضعية كالا يخفى على من نظر اليه ثم انه اذا اريد وزن كلمة يعبر عنه حرفاً والاول
سواء كانت في الاسم او في الفعل بالفاء والعين واللام وما زاد بلام ثمانية وثلاثة هو
فتجعل في الوزن مكان الحروف الالهية فيعبر عن الحرف الاول من الهمول بالفاء وعن الثاني
بالعين وعن الثالث باللام ولما لم يكن بزيادة حرف بعد اللام لان الفاء
والعين واللام يكفي في التعبير با عن اول الاصول وثانيها وثالثها كانت الزيادة بتكرير احد
الحروف التي في مقابلة الهمول بعد اللام الاولى ولما كانت اللام اقرب لتكرير هي دون
البعيد فيعبر عن الرابع باللام الثانية وعن الخامس باللام الثالثة فيمان مثلاً ضرب على وزن
فعل وجعفر وخرج على وزن فعلل وجرش على وزن فعلل اي هذه الكلمات على صيغ يتصف
بها فعل وفعلل وليس في ذلك فعل مثلاً هي الهيئة المشتركة بين ضرب ونصر وخرج
لا تعرف ضرورة ان انفس الفاء والعين واللام غير موجودة في شيء من الكلمات المذكورة فكيف
تكون الكلمات مشتركة في فعل بل هذا اللفظ موضوع عند اهل التصريف ليكون محلاً للهيئة المشتركة
فقط بخلاف تلك الكلمات فانها موضوعة لمعانيها المفهومة منها لا لتلك الهيئة ولما كان المراد منها

ملاحظة التعبير بالفاء والعين واللام

مطابق اختیار فعل لازم (دو یا غیره)

فصل في بيان طريق اهل الحكم بزيادة الحروف
الزائدة في الاول الشقاق والملاحة الحرف
حروف الحرف الزائدة الحرف وفي بعض
الكلمة الذي يوافق في بعض تصاريه
كلمت بزيادة ذلك الحرف في بعض
في شرح الهادي والثنائي علم
ومعناه الكلم لو كانت باصالة علم
نرم بناء لم يوجد في كلام كونه في
فانك تعلم بزيادة اذ ليس في الكلام
فعل مثل اسم جلي في الجيم والثالث
كثرة زيادة ذلك الحرف في ذلك الموضوع
كالهزة اذا وقعت الحرف في ذلك الموضوع
اصول نحو الحرف اذا وقع في ذلك الموضوع
الطريق في بعض الحكم بالترجيح والافتقار
يزيد على الثاني وهو على الثالث
كما في شرح الثالث في

محمد الاكبر شاه

مطابق اختیار فعل لازم (دو یا غیره)

في نعم وبشر أمثالها ولام الماضي ثلث حالات لانه اذا اتصل به الضمير المرفوع المجرى
 فلامه ساكنة فلو بين على السكون لاقتضا الضمير المتحرك وسكون ما قبله لما عرفت انها افتاء
 اذا اتصل به الواو الضمير في مضمومة فيكون الماضي مبنيا على الضم طلبا للجائسة وان لم يكن
 كذلك فلو بين على الفتح لفظا او تقدير كقصر ورعى أما بناؤه فبعض أهل لان موجب الاعراب
 في الهمزة ثانيا المعاني المختلفة عليها وهي الفاعلية والمفعولية والهامية وفي المضارع المث
 البتة بهم الفاعل وكلاهما متفق في الماضي وأما على الحركة فثلث بهمة المضارع من حيث انه يقع
 موقعه فيكون شرطاً وجزءاً مثله وايضا يثبت به الاسم في وقوعه خبراً او صفة لشدة فالمضارع لما
 كانت مث بهمة فبهمة قوية استحق الاعراب وهو يثبت بهمة ضعيفة استحق البناء على الحركة اذا وصل
 الهمزة ان يكون بالحركة ليول كل حركة على معنى من المعاني الموجبة للاعراب وهو البناء ان يكون
 بالسكون تحقيقاً للتضاد بينها وأما على الفتح فلثمة الفتح ونقل الفعل ولان بين الفتح والفتحة
 مناسبة لانه جزءه بين الالف والسكون مناسبة لان الالف ملزوم السكون اذ هو ساكن ابدى فيكون
 بين الفتح منسوبة وحيث تعذر السكون صير الى ما يناسبه من الحركات علما بالقدرة الامكان ولانه
 لو بين على الضم لاجتمعت ضمتان في مضموم العين ولزم الخروج من الكسرة الى الضمة في مكرره
 وكلاهما مستغفر لو بين على الكسرة اجتمعت كسرتان في مكرور العين ولزم التثنية من الضمة العلية
 الى الكسرة السفلية في مضمومه وكلاهما مستكره **ثم اعلم** بان الماضي مشتق بالذات وهو ماضٍ
 الاشتقاق كما سيأتي بيانه وطريق اشتقاقه منه انك تزيل الحركات عن المصدر ان كانت ساكنة
 وتعطي الحركة البناءية للامه وتكتفي بالاضمان كانه العين متحركة وتحذف الزوائد ان كانت فاعلاً
 فعلم ماضٍ فاصغر نصر نصر فحذف التثنية من حركات الصاد لاجل الماضي فصار نصر على وزن
 طلباً فحذف التنوين فينبى على الفتح فصار نصر **فان قيل** لم قدم الماضي على المضارع **فانما**
 لان الماضي يدل على الزمان الذي قبل زمان المضارع في الوجود قبلية ذاتية فالماضي مقدم على
 المضارع طبعاً فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع ولانه مزيد عليه ومشتق من المضارع مزيد
 ومشتق والاول مقدم على الثاني **قيل** والاشتقاق بالمعنى اللغوي لا الاطلائي فلا يرد انه يجب
 زيادة معنى المشتق على معنى المشتق منه وههنا ليس كذلك انتهى وسيجي معنى اشتقاق الاطلائي
 وتحقيقه فانظر الى عمة وايضا يدل الماضي على الوقوع والثبوت بخلاف المستقبل لانه بينه دون
 المضارع وابتداءً في الافعال كما عرفت **انما** **فان قيل** لم اختار المص هذا اللفظ للوزن **فلما**
 لكونه من النضرة التي فيها اليمين او للتفان لانه لكونه مناسباً لاستعانة الباء في البسمة او
 للاشعار بانه ينبغي لطالب العلم الخدمة والتعاون في تحصيله واما الغير ذلك **فان قيل** لما اختار

لم اختار المفرد المذكور للغائب المبنى للفاعل فلما يجوز كونه مفرداً بعدم اعتبار الضمير فيه كما
 اذا سئل لفظاً وكونه اخضر والكسر مستحلاً وبناء من المجرى لانه من جميع الثلاث ايمته
 واحدة وبتحى وجهه في مجرول الماضي وتعوده لكل مجنسه للفاعل ينصرف في الحاشية فعل مضارع
 بناء معلوم مفرد مذكر غائب معناه يردم ايدر بر غائب ارشده على حاله ياكله ياكله زمانه
 فالعنوان مشتمل على ستة الفا عربية الاول فعل والثاني مضارع والثالث بناء معلوم
 والرابع مفرد والخامس مذكر وآس غائب والسادسة ايضاً مشتملة على ستة الفا تركية
 الاول يردم والثاني آيدر الثالث بر والرابع غائب والخامس آر وآس مذكر حاله يا
 ياكله زمانه وقد عرفت في الماضي ان الترجمة تفسير للمعنى المعنوي الا انه يظهر معاني
 الالفاظ العربية باسرها فلفظ يردم ايدر تفسير معناه من حيث انه فعل ماضٍ للفاعل ولفظ ايدر
 في الحقيقة لفظاً فلفظ اي يدل على معنى البناء للفاعل ولفظ آر يدل على تخصيص الخبر في احد
 الزمانين المذكورين وكذا ما يؤدي معناه كلفظ آر في ترجمة ينصرف فانه يدل على الحدث
 المخصوص ومعنى البناء للفاعل على تخصيصه ولفظ بر تفسير معناه من حيث الافراد ولفظ غائب
 من حيث يقال عليه الغائب ولفظ ارشده من جهة التدبير ولفظ شمله على حاله ياكله زمانه
 من حيث المضارع فقد علم توزيع معناه وكونه نشرة على خلاف ترتيب الالف وتكون الترجمة بيان
 معنى ينصرف باعتبار افعال المستتر فيه باهاً وكونه بعض الالفاظ التركية تأكيداً بل تضييقاً لما علم بحالها
 وتعبيراً عن المعنى الا لشيء الذي يدل عليه تركيب ينصرف واحد غائب مذكر في الحال او الاستقبال مطابقة
 او التذكير يستفاد من العبارة وكذا الوحدة كانه الماضي قد ذكر والمعنى المطابق للفعل قد أدى بلفظ
 يردم ايدر فانه يؤدي معنى الحدث المنسوب الى النصارى الذي يدل عليه ينصرف تضييقاً وبجوه
 الأصول المرتبة من حيث هي مادة ان قلنا ان المادة من حيث هي موضوع لما وضع له المصدر و
 لفظ ايدر يؤدي معنى الزمان الخضر والاتي الذي يدل عليه ينصرف بوزنه الكلي الذي هو صيغة
 يفعل في الافعال وكذا يؤدي معنى النسبة الى الفاعل الذي هو الغيبة التي هي الكمية الا انها لا
 تنفهم بدون انضمام الفاعل كما عرفت ويدل لفظ ايدر ايضاً على معنى الافراد والغيبة اللذين هما من
 احد الافعال (عليها الصيغة التثنية) او دل على الغيبة ايها ولفظ آر انما يذكر لاحتمال ايدر
 مذكر ومذكر والمؤنث والحاصل ان تركيب ينصرف فاعله الضمير باهاً او عدمه معناه يردم ايدر
 او يردم ايدر اولاً رفاً ذكره في الترجمة معناه ينصرف واحد غائب مذكر في الحال او الاستقبال كالا
 يخفى **فان قيل** كيف الحروف الهول تدل على الحدث اعني التغيير وحروف المضارعة وهي الياء والواو
 والهمزة والنون تدل على معنى المضارع وهو الحال او الاستقبال (وعلى احوال الفاعل ايضا) كما تكلم و

التي شئت
 معاني
 معاني المضارع في التركية
 نحو آخره راء واء واء واء
 نحو كذا

والخطاب والغيبة والتأنيث فليكن هذا ينبغي ان يكون معناه الموضوع له مجموع الحدث و
 الزمان والنسبة والتكلم والخطاب او الغيبة والتذكير او التأنيث فليكن المعنى الموضوع له
 المطابق لبقية المتعدي لا محذور ما ذكر في الترجمة لانه هو المقول من لفظه وان يحيا في الجواب الى
 وتنبه **نقول** اعلم انهم اختلفوا في ان حروف المضارعة وتأنيث الغيبة وبأ النسبة والتثنية
 ولام التثنية وحروف الاعراب وحركاتها تدل على معان مفردة وضما او اجزاء للمركب التي
 دخلت هي عليها وليست بكتا بل حروف مبين فذهب طائفة من النحاة الى الاول لانه لا يطرأ
 على مفردة فيصرف تعريف الكلمة عليها فخرى ومداخلها كجملان صار تاما من شدة الانتزاع كلمة واحدة
 اجزاء القطر في المضارع وغيره اسم النسبة التي تخرى وتلوى وذهب آخرون الى الثاني لعدم
 استقلالها وجريان اعراب مداخلها على بعض منها كالتأنيث وبأ النسبة وتغير البنية بعضها
 حروف المضارعة وبأ النسبة وغيرها وهم يمتنعون دلالتها على معنى ويحولون دخولها وكونها اجزاء
 صار سببا لدلالة الجموع وكانهم لم يذكر المذهب المرم وتضعيف كرم ونحوها من المزية لعدم الطراد
 وانفقوا ان المضارع المرفوع المتصلة كذا وليست باجزاء وان تغير البنية بسبب اللانتم
 بقاء الفعل بلا فاعل وان حو ضرب وضارب وضروب كذا وان دلها على معنى فليكن اعرابها
 بقاء تعريف الكلمة وتكلف في الجواب وان في الجواب ما يشير اليه سابقا من ان الهيئته ليست
 بلفظ فلا تسمى كلمة كما اخبره في الامتناع سرور اللب ومتبعه ثم اختار نزع الائمة الرضخ فيما اختلف
 فيه القول الاول والثاني لا يمتنع جعل الحركات كذا فاسد والحج فيما عداها التفصيل فتا التأنيث
 ان كانت مطردة بمعنى في الدلالة على معنى بان جاز انتزاعها مع بقاء الكلمة كما في الصفا فكلية و
 الانظمة فجاء والفا التأنيث جزآن في سبب كدوى وصحراء واما في الصفا فحذف وصحراء
 ففيها احتمالا لاطرادها وعدم جواز انتزاعها مع بقاء الكلمة والاولى يعني الاطراد اذ في الدلالة
 من التأنيث معنى عام جواز الانتزاع في تخلف اي الثاني في تحو ضرب فلو نزلت الكلمة ارجح وحروف المضارعة
 مثلا احتمالا ورجحانا وان ينبغي ان يعلم ان دلالتها على احوال الفاعل لا على نفسه والآن
 تقدم الفاعل على الفعل وتقدم هذه البعوض وبأ النسبة ايضا مثلا ان غيرت لكن الرجحان فيها أكثر
 لانها معناه مغيرة وغير مغيرة وان لم تتغير فكلية والتثنية كلمة لاطراد والانتزاع ولو لم يحد
 الاعراب وكذا لام التثنية لاولين يعني الاطراد والانتزاع واما حروف الاعراب ففي التثنية
 والجموع كذا لاطراد والانتزاع وفيما عداها اجزاء لا تنفازها انتهى كلامه **نقول** اطلق التثنية كما بين
 الحاجب في الكافية حيث ابرزه باتساق في موضوع المعنى لانه ينبغي ان يكون العدد ومن الكلمة

حرف المضارعة في التأنيث
 وتأنيث أي كلمة ام لا
 قوله فاعرب المركب
 وقامه وجعلوا في ظاهره
 والجمل والمجرب بالحركة
 يجعل الحركة والحرف
 يجعل الحركه والحرف
 باعرب لفظ واحد
 الحكي بمصرى وقامه
 الانتزاع والاقالوب
 دون الجموع ولا يفرق
 فالتثنية في بعض
 فجعلها كلمة واحدة
 فاسد في الاخر
 تقسيم الكلمة الى ثلثة
 فاعرف

نظام الجملين

والصوت على ما عرفت اه قبل هو ما بينه وبين غيبة عن البيان وبعضهم عرفت فليكن
 خاص من الاجسام وقيل اصطلاحا كونه صلبة وقيل القرع والقلع وقيل تنوع الهوا او قال الجعبري
 هو او متوحد بتصادم جسمين كما قال في الاول وردة الكل بانها ليست بمسودة والصوت مسودع هكذا في
 حدث شريف الزنجاني

من الكلمة ما هو للمعنى والتكثير فان المعاملة والعوض والتثنية والغالب لغرض المعاملة
 والعوض والتثنية كما ان حروف الهمزة التركيب كلفه عصا الجاني فاذا انتهت على
 ما قلنا **نقول** في الجواب على المذهب الاول لعل المضارع في الحقيقة مدخول حرف المضارعة
 من حيث هو مدخولها عن المقيده بهذه الكيفية يدل بسبب ذاته او بدلالة وضعها كما عرفت
 على الحدث وبهية الكلية وهي الحاصلة للاصول من حيث هو مدخول حروف اثنين اعني وزن
 يفعل على الحال او الاستقبال وعلى النسبة وحروف المضارعة تدل بالوضع السامي على احوال
 الفاعل الا ان ما دللت هي عليه مع غير مستقلة ملحوظة في ذواتها قصد افرى ليست بمعاني
 الحرف بل متعلقا بها كما لا يخفى وحقاب هذا المذهب يطبقون المضارع على الجموع المركبة
 الاصول وحرف المضارعة لا يحتاج حرف المضارعة الى مدخولها في الدلالة واحتمالها اليها
 في الاعراب اذ بها يحصل المشابهة التامة وتغاير صيغة الماضي والدلالة الى النسبة والزمان
 فانتزعت هي مع فاعله والجموع كلمة واحدة وعلى المذهب الثاني فدلالة حرف المضارعة على
 معنى ممة فضلا عن احوال الفاعل بل الجموع باعتبار احوال يدل على الحدث وباعتبار الهيئته
 على الزمان والنسبة الى الفاعل المخصوص فاحوال الفاعل من لوازم الترابية للصيغة لانها وضعت
 لكل نسبة مخصوصة للحدث المخصوص وخصوص النسبة يستلزم خصوص الفاعل لا محالة فانهم قالوا
قلت هيئته الفعل وصيغتها اما ان تكون من مقولة اللفظ او لا فليكن الاول يكون مجموع الهيئته
 مع المادة كلمتين فيخرج عن تعريف الكلمة وعلى الثاني لا يكون الجموع المركب فعلا لان الكلمة
 الفعل كلمة وهي من اسم اللفظ فليكن الفعل مع وضو الهيئته فينبغي ان يكون المعنى المطابق
 للفعل هو الحدث وحده لانه هو معنى اللفظ **قلت** اعلم اولاً ان اللفظ في العرف على ما عرفت
 صفة من شأنه ان يخرج من الفهم معتمداً على الخرج وتوحيده المشهور ودورتي والصوت على ما عرفت
 الجعبري هو او متوحد بتصادم هو قال الحكماء كيفية تحدث في الهوا او بتوحد بالقرع والقلع
 بشرط المقاومة وقال القسطلاني والذي عليه اهل الحق انه كيفية تحدث بحضور خلق الله تعالى
 من غير تأثير لتوحد الهوا والقرع والقلع كثر الحوادث انتهى واما الحرف فالمشهور انه
 صوت معتمد على مقطع محقق او مقدر ويختص بالانسان وضما او اربا لمقطع المقدور المخبر في الجموع
 فاذا تم هذا **نقول** وبالله التوفيق الهيئته ان لم تكن لفظا بناء على انها كيفية الحرف باعتبار
 تعدد ما وناخيرها وحركاتها وسكناتها والمذهب ان الحرف نفس الصوت المكلف وتلك الكيفية غير
 مسودة فضلا عن كونها لفظا كما اخبره في الامتناع **قلت** لان الهيئته ان فسدت بعدد الحروف
 مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعات وضما معينا والسكنات غير ملحوظ بها وكذا عدد الحروف
 بالعدد انتهى كلامه

قوله فاعرب المركب
 وقامه وجعلوا في ظاهره
 والجمل والمجرب بالحركة
 يجعل الحركة والحرف
 يجعل الحركه والحرف
 باعرب لفظ واحد
 الحكي بمصرى وقامه
 الانتزاع والاقالوب
 دون الجموع ولا يفرق
 فالتثنية في بعض
 فجعلها كلمة واحدة
 فاسد في الاخر
 تقسيم الكلمة الى ثلثة
 فاعرف

قوله فاعرب المركب
 وقامه وجعلوا في ظاهره
 والجمل والمجرب بالحركة
 يجعل الحركة والحرف
 يجعل الحركه والحرف
 باعرب لفظ واحد
 الحكي بمصرى وقامه
 الانتزاع والاقالوب
 دون الجموع ولا يفرق
 فالتثنية في بعض
 فجعلها كلمة واحدة
 فاسد في الاخر
 تقسيم الكلمة الى ثلثة
 فاعرف

قوله فاعرب المركب
 وقامه وجعلوا في ظاهره
 والجمل والمجرب بالحركة
 يجعل الحركة والحرف
 يجعل الحركه والحرف
 باعرب لفظ واحد
 الحكي بمصرى وقامه
 الانتزاع والاقالوب
 دون الجموع ولا يفرق
 فالتثنية في بعض
 فجعلها كلمة واحدة
 فاسد في الاخر
 تقسيم الكلمة الى ثلثة
 فاعرف

فلا يجوز الجوز لفظا ولا جزء لفظا وكذا ان فسرت بالصورة العارضة باعتبار ترتيب
الحروف على الحركات والسكنات المخصوصة فان الظن ان تلك الهيئة اعتبارية كما حكاه الشيخ
قدس سره في حاشية الرضخ عن الغية فالفعل كم مجموع المادة والهيئة والهيئة جزء لا بد من المطابقة
الا انها ليست جزء لفظي وطلبا الكلمة عليه باعتبار اللفظ ولو قيل الفطر هو المادة من حيث
انها موضوعة للهيئة والدلالة على الزمان للمادة ايضا لكن بتلك الهيئة وبشرط ان لا يبعد فان
الهيئة في المركب الذي يماز جزءه في الحس ليست جزءا كالحق في محله والحروف اعراض غير
قارة فليتاخر واما ان كانت الهيئة لفظا كاذب اليه البعض واخاره في الرضخ لانها عبارة
عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا للهيئة الماخذه او الحركات
الطارئة مع الحرف الزائد كهيئة المصغر والمجمع كجمع والفاعل والمفعول والانه فان يهايتها
والتي على معانيها فانها لفظي مجموع المادة والهيئة ولا يزم التركيب لان المراد باللفظ ما لا يدرك جزء
من اجزاء المربطة على جزء معناه في المركب احد الجزئين متعقب للاخر وجزء الفعل سمو عان
معا كاذب الرضخ وهو الظن من جواب المحقق الذي في شرحه الشمسية كاحله عليه قدس سره
في الحاشية ورد بان محله لا يشوبه الخفيف وقد اوجب عن لزوم التركيب ايضا بان الحركات
الطارئة والحروف الزائدة سبب لدلالة المجموع على المعنى فلهذا نسبت الدلالة اليها كما
السيد الشريف قدس سره ايضا في حاشية الرضخ واما شيعنا الكلام في هذا المقام لانه من مزال
الاقام ثم التردد في الترجمة بقوله شديد على حاله ياكلجك زمانه لصلاحيه الصيغة له
للازمانين لعدم القينية على المراد لا للتردد في الموضوع له فان الصحيح ان الصيغة مشتقة بين
الحال والاستقبال **توضيح** المقام ان يقال ان في وضعه ثلثة اقوال الاول انه مشتق بالوضع
بين الحال والاستقبال الثاني انه حقيقة في الحال ويجاز في الاستقبال والثالث على انه حقيقة في
الاستقبال ويجاز في الحال كقوله الحار حصة اختلف العقلاء فيه فقار الحكماء ان الحال ليس بزيادة موج
بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا كان التنصيف مثلا تثلثا ورد بان الحال عند الحاجة
غير الحال المختلف في كونه زمانا بل هو ما على جنبى ~~الآن~~ الآن من الزمان سواء كان الآن ايضا زمانا
او حصة مشتقة كابين الزمانين ومن ثم تقول ان يصط في ذلك زيد يصط حال مع ان بعض
صلواته ماضية والبعض ياتي فجعلوا الصلوة الواقعة في الآتات الكثيرة واقعة في الحال ورجح القول
الثاني في الرضخ بوجهين احدهما انه اذا نظر من القوانين لم يحل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال
الا لقينية وهذا انما الحقيقة والمجاز وتاثيرها ان المناسب يكون لها صيغة خاصة كما لما في
المستقبل واكثر المحققين كابن الحاجب والرخشي والمحقق الثاني سعد الله والدين التقا زان

فليتاخر واما ان كانت الهيئة لفظا كاذب اليه البعض واخاره في الرضخ لانها عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا للهيئة الماخذه او الحركات الطارئة مع الحرف الزائد كهيئة المصغر والمجمع كجمع والفاعل والمفعول والانه فان يهايتها والتي على معانيها فانها لفظي مجموع المادة والهيئة ولا يزم التركيب لان المراد باللفظ ما لا يدرك جزء من اجزاء المربطة على جزء معناه في المركب احد الجزئين متعقب للاخر وجزء الفعل سمو عان معا كاذب الرضخ وهو الظن من جواب المحقق الذي في شرحه الشمسية كاحله عليه قدس سره في الحاشية ورد بان محله لا يشوبه الخفيف وقد اوجب عن لزوم التركيب ايضا بان الحركات الطارئة والحروف الزائدة سبب لدلالة المجموع على المعنى فلهذا نسبت الدلالة اليها كما السيد الشريف قدس سره ايضا في حاشية الرضخ واما شيعنا الكلام في هذا المقام لانه من مزال الاقام ثم التردد في الترجمة بقوله شديد على حاله ياكلجك زمانه لصلاحيه الصيغة له

لا يشوبه الخفيف وقد اوجب عن لزوم التركيب ايضا بان الحركات الطارئة والحروف الزائدة سبب لدلالة المجموع على المعنى فلهذا نسبت الدلالة اليها كما السيد الشريف قدس سره ايضا في حاشية الرضخ واما شيعنا الكلام في هذا المقام لانه من مزال الاقام ثم التردد في الترجمة بقوله شديد على حاله ياكلجك زمانه لصلاحيه الصيغة له

التقاراني والسيد رشيد الجرجاني وغيرهم ومن تبعهم كالمولى الجاني والفاضل البركوي وشيخ المراتب
وغيرهم على ان الصحيح القول الاول ويجوز مستقلا في الحال اذا كان مع قرينة الحرفية من نحو الام
او النظرية من نحو لان تقول زيد يفعل وزيد يفعل الآن وفي الاستقبال اذا كان مع قرينة الحرفية
من السين وسوف ومن او النظرية من نحو الغد تقول زيد لن يفعل وزيد يفعل غدا او الم يكن
مع قرينة الم بجز السمع محله على احد الزمانين قطعاً لاحتمال غيره كذا في شرحه تصرف
الرخجاني للمحقق الجرجاني كمن التقاراني قال في شرحه بعد قوله الصحيح انه مشترك بينهما لكن
تبادر الوهم الى الحال عند الكلام من غير قرينة ينع عنه كونه هلا في الحال وايضا من المناسب
يكون لها صيغة خاصة كما لما في المستقبل انتهى وهذا كما ترى ميل منه الى القول الثاني وتأييده
قد بر **واعلم** ان الفعل في اللغة والاطلاع قد مر واما المضارع فهو في اللغة اسم فاعل من المضا
وهي المثبتة وفي الاطلاع ما في اوله احدى الزوائد الاربع وهي الهزة والنون والتاوييا
بجها انيت وائين وتاقي واما كس هذا القسم من الفعل مضارعا لان المضارع كما عرفت
بمعنى المث به ما هو من الضرع كان كلا الشيين ارضعا من ضرع واحد فلهذا اذعان رضاعا
يقال تضارع السخا اذا اخذ كل واحد منها بحلمة من الضرع وتقال وقت الرضاع وهو ما به
لسم الفاعل لفظا اي من حيث الحركة والسكنات وترتيبها ومعنى اي من حيث ان المبادر منها عند
عماد على الحال او استقبال الحال نحو زيد مصل او يصط واستملا اي من حيث الوقوع صفة للكرة
نحو مرت برجل ضارب او يضرب ودخول لام الابتداء نحو ان زيدا لقا ثم او ليقوم ولطلى
الكم من جهة العموم لصلاحيه الحال واستقبال الحال ان الكم مثل رجل صالح لزيد وعم وغيرهما
ومن جهة الخصوص اذ المضارع يختص مع القرينة بالالف واللام بواحد من افراد الرجال ومن
جهة الاشتراك فكل ان لفظ العين مشترك بين الباصرة والجارية وغيرهما كذا في المضارع
مشترك بين الحال والاستقبال على الاحتمال ومن جهة ان المضارع معاني تتعاقب على صيغة
بتعاقب العمل كونه ما موراه او علة او معطوفا او مستاقفا لا غير ذلك كما ان كلام معاني
تتعاقب بتعاقب العمل وهي الفاعلية والمفعولية ولا بد ان تلك المث بهت بسبب الزوائد
الاربعة المذكورة سميت تلك الحروف حروف المضارعة ايضا ويسمى هذا الفعل ايضا مستقبلا
بفتح الباء على المشهور والقياس يقتضيه كسر الالف لانه زائد في آيت فيلبي ان يعبر عنه بصيغة الفاعل
كما مضى وكان فتح الباء لان زمانا الحال يستقبله فهو مستقبلي بالفتح لكن الاولى الكسرة ذكره
التقاراني **فان قيل** ان التعريف يصرف على يزيرويشكو ويعوق ويعوث لان في اول
كل منها احدى الزوائد الاربع مع انه ليس بمضارع بل علم ويصرف ايضا على نمر لان في

فليتاخر واما ان كانت الهيئة لفظا كاذب اليه البعض واخاره في الرضخ لانها عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا للهيئة الماخذه او الحركات الطارئة مع الحرف الزائد كهيئة المصغر والمجمع كجمع والفاعل والمفعول والانه فان يهايتها والتي على معانيها فانها لفظي مجموع المادة والهيئة ولا يزم التركيب لان المراد باللفظ ما لا يدرك جزء من اجزاء المربطة على جزء معناه في المركب احد الجزئين متعقب للاخر وجزء الفعل سمو عان معا كاذب الرضخ وهو الظن من جواب المحقق الذي في شرحه الشمسية كاحله عليه قدس سره في الحاشية ورد بان محله لا يشوبه الخفيف وقد اوجب عن لزوم التركيب ايضا بان الحركات الطارئة والحروف الزائدة سبب لدلالة المجموع على المعنى فلهذا نسبت الدلالة اليها كما السيد الشريف قدس سره ايضا في حاشية الرضخ واما شيعنا الكلام في هذا المقام لانه من مزال الاقام ثم التردد في الترجمة بقوله شديد على حاله ياكلجك زمانه لصلاحيه الصيغة له

لا يشوبه الخفيف وقد اوجب عن لزوم التركيب ايضا بان الحركات الطارئة والحروف الزائدة سبب لدلالة المجموع على المعنى فلهذا نسبت الدلالة اليها كما السيد الشريف قدس سره ايضا في حاشية الرضخ واما شيعنا الكلام في هذا المقام لانه من مزال الاقام ثم التردد في الترجمة بقوله شديد على حاله ياكلجك زمانه لصلاحيه الصيغة له

الحمد لله الذي جعل
في عباده من لا يفتخر
بغير الله تعالى ولا
يشتري به نفسه ولا
يقبل الرشوة ولا
يتخذ المحلة ولا
يأخذ بالثمن ولا
يأخذ بالهدية ولا
يأخذ بالقرعة ولا
يأخذ بالقبول ولا
يأخذ بالرد ولا
يأخذ بالقبض ولا
يأخذ بالتسليم ولا
يأخذ بالقبول ولا
يأخذ بالرد ولا
يأخذ بالقبض ولا
يأخذ بالتسليم ولا

مجلس العرب المضارع على مذاب
البيهرين والكويتيين

مصدر غير مسمى معناه يردم التملك وبغير المسمى احضر عن المسمى وسيأتي مثاله ولفظ
يردم التملك تغيير عن الحدث الذي هو مصدر المطابق (در عليه) مادة وصورته الخريتين
رضعا سماعيا اذا وضع هو يازله هو الحدث فقط بلا نسبة هلا من طرف الذات كما في الصفات
ولام طرف الوصف كما في الافعال فعناه الموضوع له المطابق بسيط لاجزائه الا ان هذا تغيير
عن معنى المصدر المعلوم واما المجهول فعنا يردم او لنماز كما ان معنى ضربا بمينا للفاعل ورمي
ومينا للمفعول ورمى واما كانت صيغة هان المصدر صيغة التثنية يصيغ الافعال حتى اذا قيل ضرب
ضربا علم ان المصدر معلوم واما قيل ضرب ضربا علم انه مجهول واما لم يذكر الفعل علم بالقرآن
وكما لا يخفى والمضارع ههنا معلومين كما علمت او رده في الترجمة معنى العلوم **واعلم** ان صيغ المصادر
تستعمل آتية في اصل النسبة اعني نفس الفاعل ذلك الامر وهو المعنى المصدرى والمصدر
بالمصدر ويسمى تائيدا كاحداث الحركة واجبا لها في ذات الموقوع والحدث بالسر فانه يجرى ولا يقاوم
القيام او القعود في ذاته لا يقاوم الحركة والقيام والقعود في جسم آخر حتى يكون تحريكا وقامة
واقعا وآتية تستعمل في الهيئة الحاصلة من تلك النسبة المتعلق معنوية كانت او مسمية وهي
الوصف الحاصل للمتعلق بذلك الایقاء وهو المعنى الحاصل من المصدر ويسمى الحاصل بالمصدر وتلك
الهيئة اما صفة للفاعل فقط وذلك في التزام كالتحريكية والعامية الحاصلتين من الحركة والقيام
اعني الحالة التي تكون للمتحرك والقائم مادام متوسطا بين البداء والمنتهى ومادام قائما او صفة
للفاعل والمفعول معا وذلك في التقدير كالعالمية والمعلومية الحاصلتين من العلم والقرآن بينهما
واضح فانه اذا تحرك زيد فقد قام الحركة فان اريد بالحركة الحالة التي تكون له في اي جزء يفتقر ض
من اجزاء الوقت فهي المعنى الحاصل بالمصدر وان اريد بها ايقاء تلك الحالة فهو المعنى المصدرى و
تلك الحالة موجودة في الخارج وفي المعنى المصدرى والمعنى الاول اعني اصل النسبة حقيقة معنى
المصدر هو الجز من مفهوم الفعل هو امر اعتباري لا وجود له في الخارج وهو التحقيق الذي ذكره
المولى الفخاري في تفسير الفاتحة وصدر الشريعة في التوضيح والتحقيق الثاني سعد الملة و
الدين التفازاني في التلويح وبعض الافاضل في كونه المطلق ثم قال المولى المزبور في التفسير
المذكور وتبعه ذلك المحقق ان باعتبار المعنى الثاني يتباح اهل العربية في قولهم المصدر
المعنى قد يكون مصدرا للمعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول يعنون بهما الهيئتين هما المعنى الحاصلان
بالمصدر والى لكاه كل مصدر من مصدر مشتق ولا فاعل به بل استفعال المصدر في معنى الحاصل بالمصدر
استعمال الشئ في لازم معناه انتهى وروى بانه لا مانع من ان يكون المراد من المعنيين اعني معنى الهيئة
للفاعل والهيئة للمفعول احدهما الهيئة وقبولها ولزوم الشهادة اليها وانا يلزم ذلك لو كان معنى

قوله ولعله هو المراد فان الجريان يستعمل الجريان المصدر على الفعل بمعنى اشتقاق الفعل منه وجريان اسم الفاعل و
نحوه على المضارع بمعنى موازنة له وجريان الصفة على شئ بمعنى وقوعها بغيره او خبر عنه ولما كان اشتقاقه في هذه المعاني
شائعا وكان المقام قرينة على الاول جاز اخذه في التوفيق كذا في شرح الميزان

فولهم المصدر المعبر قد يكون مصدر الجريان قد يكون مصدر موضوعا له وهو لم يجوز
ان يكون معناه انه قد يكون مصدر مستعلا لا فائدة ولو سلم فلان لم يحذف احد بالاشتراك
وقوله لم يزد على هذا التقدير عين القول بالاشتراك سواء كان المراد بذلك الهمزة او الالف
والقول ثم اعلم بان المصدر في اللغة اسم مكان من صدر بغير كلب يكتب اي موضع الصدور
ويحذف والله اعلم ان يكون مصدر ميميما منه بمعنى الصدور او المصدر او بمعنى الصدور منه لان
المصدر اذا كان بمعنى الصفة يجوز ان يحذف الضمير فيكون من باب الحذف والايصال وفي
المصطلح هو اسم الذي اشتق منه الفعل ولعله هو المراد بقوله لم يزد على الجريان على الفعل و
انما يستعمل مصدر كذا الاشياء التسعة وهي الماضى والمضارع والامر والنهي واسم الفاعل والمفعول والزمان
والمكان والآلة مصدرة عنه فيكون محل الصدور ويحتمل ان يكون ذلك لانه يدل على الصدور وراثة
ايضا في الشئ او لكونه صادرا عن الفعل او مصدر كونه فاعرف وهو هل في اشتقاق عند
البصريين وخرج عند الكوفيين لكن ينبغي ان يعلم ان ذلك في مصدر الثلاثي اذ مصدر غيره
مشتق من الماضى باتفاق الفريقين كذا في شرح السمعاني قالوا اشتقاقا في شرح الزجاجي
واعلم ان مرادنا بالمصدر هو المصدر الجرد لان المزيد فيه مشتق منه لموافقة اياه بحروفه
معناه قال الفاضل المحقق يعني ان المراد يكون الفعل مشتقا من المصدر هو ان الفعل مشتق
من المصدر الجرد لان المصدر المزيد فيه مشتق من الفعل فاراد في التعليل بقوله لموافقة اياه
بحروفه ومعناه نظرا لان موافقة المصدر المزيد فيه الفعل بالحروف والمعنى ممة لان حروف المصدر
ازيد من حروف الفعل ومعنى المصدر الحد ث فقط بخلاف معنى الفعل فان معناه الحد ث مع الزمان
ولو سلم فليكن اشتقاق الفعل من هذه العلة بل هو اولي بان المزيد فيه لان حروفه مساوية
لحروف فعله وان اريد ان المصدر المزيد فيه مشتق من المصدر الجرد فاما موافقة اللفظية متفية
وبالحجة المعنى الثاني اولي بالارادة من المعنى الاول وان اوردت عليه المناقشة فاعلم ان
ذلك الفاعل ايضا لا يقال في بعض شروح العروض ان الفعل المزيد مشتق من المصدر
المزيد والجرد من الجرد والمفهوم من كلام المشتقاق ان الكلم الجرد لا تافق لهما
واحد لان اشتقاق المصدر المزيد من المصدر الجرد اشتقاق الفعل المزيد من المصدر الجرد و
قبل لا فائدة كلية مقتضية لوجوب اشتقاق فعل من كل مصدر وقيل اذا شتمل الثلاثي على
معنى المزيد وزيادة يشتق من المزيد كالتقدير والوجه من الوجهة والبرزخ
من التبرزخ بمعنى الظهور واليتم من التيمم كذا في حاشية الكوفي وذكر في حاشية تفسير
القاضي لولانا خسر في لفظة من اتصالية كذا في قوله عليه الصلوة والسلام انت

مطلوب المصدر في اللغة
والاصطلاح
قوله اسم كذا اي الموضوع له وان
ذكر على اسم كذا ليس سبب العارض كانه في
والعبودية كذا في ان السبب الكوني

مطلوب اشتقاق الفعل من المصدر

انت منه بمنزلة ترون من موسى اي بهما من جنس واحد نحوها اشتقاق من كل واحد
ومن خطأ صاحب الهداية في قوله الوجه مشتق من الوجهة حيث جعل الثلاثي مشتقا من
المنشعبة والامر بالعكس فلو محط لان معنى اشتقاق ان ينظم الصغائر فصاعدا بمعنى
واحد وفي هذا التقييد بان يكون المشتق منه ثلاثيا وقد قال العلامة صاحب الكافي اشتقاق اليم
من اليتيم لان الكافي يقصدونه للاستغناء واشتقاق البرزخ من التبرج والجن من الاجتنان
لاستارهم من العيون وهذا لان غرضهم من ذلك اشتقاق بيا حقيقة تلك الكلمة في
فجاز ان يكون المنشعبة شهرا واقرب الى الفهم من الثلاثي كذا في المضارع مع الاضمار في
ذكر اشتقاق لايضاح معناه وان لم يكن المنشعبة اهلا له وطاصلا ان اشتقاقا ههنا ليس على
مسطح اهل الصرف وصاحب الهداية ليس بخير في ثلاثي اشتقاق على المعنى المذكور بل هو
مقلد لانام العربية تابع له وقال الشريف الجرجاني في شرح الكافي ومعنى قوله لم يزد
مشتق من ضرب انه مشتق من مصدره وانما اضرار واصيغة الماضى تنبها على الحروف المعبرة في
اشتقاق فان بعض المصادر كالحروج والقبول يشتمل على حروف لا تعتبر فيه هذا الكلام الفاضل
الحسن ولا يلتفت الى ما يفهم من الرضة ان الاختلاف بين البصرية والكوفية في مطلق المصدر
فاعرف وينبغي ان يكون المشتق من المصدر صيغة الماضى المعلوم الغائب المفرد المذكور من الثلاثي
باختلاف حركة العين لانها المزيد عليها بخلاف مظهرها والمضارع فانها مزيد فيها فليحفظ ثم ان
الحجة القوية للبصريين ان كل فرع يصاغ من اصل ينبغي ان يكون فيه ما في اصل مع زيادة هي ا
الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الخفة وهكذا في الفعل فيه معنى المصدر مع
زيادة احد الازمنة والنسبة والتجدد التي هي الغرض من وضع الفعل لانه يحصل في نحو قوله
لزيد ضرب نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيا ز ما الفعل على وجه آخر اخص فوضع الفعل
الذكر كجوه خروقه على المصدر اي الحد ث وبوزنه على الزمان يعني ان الفعل يدل على الحد ث و
الزمان والمصدر يدل على الحد ث فقط فلو كان المصدر مشتقا من الفعل لم يزد على ما دل عليه الفعل
من الحد ث والزمان على معنى ثالث لم يدل عليه الفعل كادلت سماء الفاعلين والمفعولين على
الحد ث وعلى ذلك الفاعل والمفعول فلما لم يكن المصدر كذلك علم انه ليس مشتقا منه والقدرة في الثلاثي
الكوفيين ان المصدر يعمل باعلا الفعل ويصح بصحة الآتري انك تقول قام قيام فيعقل المصدر
باعلا فعله وتقول قام واقاولة فيصح بصحة واجب عنه بان اعلا المصدر باعلا الفعل
يجوز ان يكون طلبا للثالث كالمبينة هاهنا المتناسبة فلا يدل على انه اصل الآتري ان بعض الافعال
قد يعمل باعلا الاخر نحو اعد وعد وتعد فانها تعمل باعلا بعد وليست بمشتقة منه

مطلوب دليل المصدر هل في الاشتقاق
عند البصريين

من اللفظ لفظا يناسبه في التركيب فيجعل له معنى يناسب معناه وقد يطلق لفظ الاشتقاق على الموافقة المذكورة للاختلاف المذكور وهو هذا
 المعنى صفة قائمة باللفظ ويعرف بما قبله انه هو كونه اللفظين كالتقريب وضرب شراكا اي موافقا لاخر في اصل المعنى والتركيب اي الحروف الاصول لا يتغير
 المشتق عن المشتق منه في هذا المعنى وانما يتغير في الاشتقاق بمعنى الاختلاف في الاشتقاق لما كان هو الاخر فيكون المشتق هو الاخر فيكون المشتق منه هو الاخر فيكون
 والسر فيه ان الموافقة من الاضافات الاطراف فاذا تحققت بين الشين يتوكل من موافقا لاخر كالتقريب والبعده مثلا فانه اذا تحقق بين الشين فكل
 منها قريب من الاخر وكذا لو ابعده فان كل من طرفيه بعيد عن الاخر بخلاف الاخذ فانه من الاضافات المتخالفة الاطراف كالولادة فانه احدث من غيرها وال
 والاخر مولود

اخراج لفظ من لفظ بتغيير ما قاله المولى عصام الدين في الميزان هو اخذ كلمة من اخرى
 بتغيير ما مع التناسب في المعنى وقال في شرحه 2 الوضعية عن تخلف ابن الحاجب وشروطه هو ان
 تاخذ لفظا من لفظ بان تعبر في الماخوذ بجميع الحروف الاصول الماخوذ منه مع الترتيب وتجعله
 موافقا لما خذ منه في المعنى سواء كان تفاوت بينهما في المعنى او لا وقد يزداد بتغيير ما فلا
 يجعل المقتل المصدر اشتقا من المقتل قال المصنف عن عضد المللة والدين في شرحه 2 المحقق ويست
 هذا اشتقاقا اصغر وقد يعبر بالحروف من غير ترتيب ويسمى اشتقاقا صغيرا وقد يكتفى بمناجاة
 الحرف في الخرج من غير ترتيب تمام الحروف ويسمى اشتقاقا كبيرا ولا يشترط في هذين القسمين
 الموافقة في المعنى بل يكفي بالمناجاة هذا قال المولى المذنب وقد ظهر ما فضلنا لك انه لا يصح
 بين الامم المشتق بما ذكره في ما يعبر فيه النسبة من طرف اللفظ كخروج مقل من مقل ولا المقابلة
 بين المشتق والمصدر الا على من باب استقادم في كلام المصنف في المذنب في شرحه 2 المحقق
 انه وافق المحقق في ترتيبه ذلك المذهب حيث قال وقد يزداد وعرف الجار يردى بانه انقطع
 فرع من اصل يردى في تصاريفه مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى ويشترط في الاشتقاق
 ان يكون الدلالة على المعنى المشتركة ظنة كضارب من الضرب فان لم يكن كذلك فهو شبيهة
 اشتقاق كيجوع للطلوع عند من يقول انه من الجوع وهو ما استوى من الرمل في الاشتقاق
 ثم اقم لانه اذا لم يعارضه اشتقاق آخر فهو اشتقاق محقق وان عارضه لم يعارضه فهو
 اشتقاق الواضح وبترجيح فهو اشتقاق الرابح وقيل الاقام الثلثة من اشتقاق الواضح
 المحقق وهو البين والاولى بالقبول فان المحقق اذا كان احسن من غيره في اشتقاق كان
 الواضح والرابع معا بلين لهما فيكونان من المحقق كالاخف واما تعريف اشتقاق بحسب العلم
 فهو ان تجد بين اللفظين تناسب في اللفظ والمعنى ومعنى التعريف ان معرفة اشتقاق
 بين اللفظين تعرف بينهما تناسب في التركيب والمعنى فتعرف ارتدادا واحدا الى الآخر
 اقده منه فالوجدان في التعريف بمعنى العلم وهو ثلثة انواع صغيرة وهو ان تعرف بينا اشتقا
 في الحروف وترتيبها والمعنى نحو ضرب من الضرب وضرب من ضرب وضارب من يضرب
 وقائل امر من نقول من شرح الميزان واما سبب صغر الكفاية تأمل قليلا في العلم بالاشتقاق
 بسبب قلة العلم وكبر وهو ان تعرف بينهما تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب سواء
 كان مع الموافقة في المعنى نحو جندب الجندب وليس مقلو بامنه او مع المناجاة فيه بوزن
 الموافقة نحو نكح بالفتح من الثالث بالفتح ايضا والاول بمعنى الاخلال بالخط والاثاني
 بمعنى الاخلال بالعرض بل العين فاما متنا سبب في المعنى واما سبب كبره لاحتياجه

فان لم يكن احد مشتقا
 واما قولهم ان المقاييس مشتقة
 من المقاييس فمعناه انه ما خذ منه
 فانه مشتق

فان لم يكن احد مشتقا
 من المقاييس فمعناه انه ما خذ منه
 فانه مشتق

تحقيق المقام وتوضيح المرام ان الواضع
 لما وجد ما هو اصل يتفرع عنه حارة كثيرة
 بانضمام زيادة اليه كقوله حدثت الخوض
 المعبر عنه بالضرب يتفرع عنه معنى لا
 والمستقبل والحال بانضمام اقته الى
 احد الازمنة ومعنى الامر والنهي بانضمام طلب
 الفعل والترك اليه وهكذا في سائر
 تصاريفه عين بانه حروفنا معينة
 مثل ضرب واخذ منها الفاظ كثيرة
 موافقة له في الحروف الاصول واصل
 المعنى بازاء تلك المعاني المتفرعة
 كلفظ الضارب والمضروب وضرب
 ويضرب وغير ذلك مما يقتضيه
 رعاية المناسبة بين الالفاظ والمعاني
 واكثر ما يطلق عليه لفظ اشتقاق

هو هذا الاختلاف ان اعتبر من حيث انه صادر عن الواضع احتمالا الى العلم به فعرف بحسب العلم كما قال الميزاني هو ان تجد بين اللفظين
 تناسب في المعنى والتركيب فتعرف احد الى الآخر فيكون هذا التعريف العلم بالاشتقاق فانه قيل العلم بالاشتقاق ان تجد بين اللفظين
 ذلك التناسب فتعرف ارتدادا واحدا الى الآخر واخذ منه واما اعتبر من حيث يكتفي احد الى العلم بغيرناه باعتبار العلم فقل ان تاخذ

اخراج لفظ من لفظ بتغيير ما قاله المولى عصام الدين في الميزان هو اخذ كلمة من اخرى
 بتغيير ما مع التناسب في المعنى وقال في شرحه 2 الوضعية عن تخلف ابن الحاجب وشروطه هو ان
 تاخذ لفظا من لفظ بان تعبر في الماخوذ بجميع الحروف الاصول الماخوذ منه مع الترتيب وتجعله
 موافقا لما خذ منه في المعنى سواء كان تفاوت بينهما في المعنى او لا وقد يزداد بتغيير ما فلا
 يجعل المقتل المصدر اشتقا من المقتل قال المصنف عن عضد المللة والدين في شرحه 2 المحقق ويست
 هذا اشتقاقا اصغر وقد يعبر بالحروف من غير ترتيب ويسمى اشتقاقا صغيرا وقد يكتفى بمناجاة
 الحرف في الخرج من غير ترتيب تمام الحروف ويسمى اشتقاقا كبيرا ولا يشترط في هذين القسمين
 الموافقة في المعنى بل يكفي بالمناجاة هذا قال المولى المذنب وقد ظهر ما فضلنا لك انه لا يصح
 بين الامم المشتق بما ذكره في ما يعبر فيه النسبة من طرف اللفظ كخروج مقل من مقل ولا المقابلة
 بين المشتق والمصدر الا على من باب استقادم في كلام المصنف في المذنب في شرحه 2 المحقق
 انه وافق المحقق في ترتيبه ذلك المذهب حيث قال وقد يزداد وعرف الجار يردى بانه انقطع
 فرع من اصل يردى في تصاريفه مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى ويشترط في الاشتقاق
 ان يكون الدلالة على المعنى المشتركة ظنة كضارب من الضرب فان لم يكن كذلك فهو شبيهة
 اشتقاق كيجوع للطلوع عند من يقول انه من الجوع وهو ما استوى من الرمل في الاشتقاق
 ثم اقم لانه اذا لم يعارضه اشتقاق آخر فهو اشتقاق محقق وان عارضه لم يعارضه فهو
 اشتقاق الواضح وبترجيح فهو اشتقاق الرابح وقيل الاقام الثلثة من اشتقاق الواضح
 المحقق وهو البين والاولى بالقبول فان المحقق اذا كان احسن من غيره في اشتقاق كان
 الواضح والرابع معا بلين لهما فيكونان من المحقق كالاخف واما تعريف اشتقاق بحسب العلم
 فهو ان تجد بين اللفظين تناسب في اللفظ والمعنى ومعنى التعريف ان معرفة اشتقاق
 بين اللفظين تعرف بينهما تناسب في التركيب والمعنى فتعرف ارتدادا واحدا الى الآخر
 اقده منه فالوجدان في التعريف بمعنى العلم وهو ثلثة انواع صغيرة وهو ان تعرف بينا اشتقا
 في الحروف وترتيبها والمعنى نحو ضرب من الضرب وضرب من ضرب وضارب من يضرب
 وقائل امر من نقول من شرح الميزان واما سبب صغر الكفاية تأمل قليلا في العلم بالاشتقاق
 بسبب قلة العلم وكبر وهو ان تعرف بينهما تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب سواء
 كان مع الموافقة في المعنى نحو جندب الجندب وليس مقلو بامنه او مع المناجاة فيه بوزن
 الموافقة نحو نكح بالفتح من الثالث بالفتح ايضا والاول بمعنى الاخلال بالخط والاثاني
 بمعنى الاخلال بالعرض بل العين فاما متنا سبب في المعنى واما سبب كبره لاحتياجه

اخراج لفظ من لفظ بتغيير ما قاله المولى عصام الدين في الميزان هو اخذ كلمة من اخرى
 بتغيير ما مع التناسب في المعنى وقال في شرحه 2 الوضعية عن تخلف ابن الحاجب وشروطه هو ان
 تاخذ لفظا من لفظ بان تعبر في الماخوذ بجميع الحروف الاصول الماخوذ منه مع الترتيب وتجعله
 موافقا لما خذ منه في المعنى سواء كان تفاوت بينهما في المعنى او لا وقد يزداد بتغيير ما فلا
 يجعل المقتل المصدر اشتقا من المقتل قال المصنف عن عضد المللة والدين في شرحه 2 المحقق ويست
 هذا اشتقاقا اصغر وقد يعبر بالحروف من غير ترتيب ويسمى اشتقاقا صغيرا وقد يكتفى بمناجاة
 الحرف في الخرج من غير ترتيب تمام الحروف ويسمى اشتقاقا كبيرا ولا يشترط في هذين القسمين
 الموافقة في المعنى بل يكفي بالمناجاة هذا قال المولى المذنب وقد ظهر ما فضلنا لك انه لا يصح
 بين الامم المشتق بما ذكره في ما يعبر فيه النسبة من طرف اللفظ كخروج مقل من مقل ولا المقابلة
 بين المشتق والمصدر الا على من باب استقادم في كلام المصنف في المذنب في شرحه 2 المحقق
 انه وافق المحقق في ترتيبه ذلك المذهب حيث قال وقد يزداد وعرف الجار يردى بانه انقطع
 فرع من اصل يردى في تصاريفه مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى ويشترط في الاشتقاق
 ان يكون الدلالة على المعنى المشتركة ظنة كضارب من الضرب فان لم يكن كذلك فهو شبيهة
 اشتقاق كيجوع للطلوع عند من يقول انه من الجوع وهو ما استوى من الرمل في الاشتقاق
 ثم اقم لانه اذا لم يعارضه اشتقاق آخر فهو اشتقاق محقق وان عارضه لم يعارضه فهو
 اشتقاق الواضح وبترجيح فهو اشتقاق الرابح وقيل الاقام الثلثة من اشتقاق الواضح
 المحقق وهو البين والاولى بالقبول فان المحقق اذا كان احسن من غيره في اشتقاق كان
 الواضح والرابع معا بلين لهما فيكونان من المحقق كالاخف واما تعريف اشتقاق بحسب العلم
 فهو ان تجد بين اللفظين تناسب في اللفظ والمعنى ومعنى التعريف ان معرفة اشتقاق
 بين اللفظين تعرف بينهما تناسب في التركيب والمعنى فتعرف ارتدادا واحدا الى الآخر
 اقده منه فالوجدان في التعريف بمعنى العلم وهو ثلثة انواع صغيرة وهو ان تعرف بينا اشتقا
 في الحروف وترتيبها والمعنى نحو ضرب من الضرب وضرب من ضرب وضارب من يضرب
 وقائل امر من نقول من شرح الميزان واما سبب صغر الكفاية تأمل قليلا في العلم بالاشتقاق
 بسبب قلة العلم وكبر وهو ان تعرف بينهما تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب سواء
 كان مع الموافقة في المعنى نحو جندب الجندب وليس مقلو بامنه او مع المناجاة فيه بوزن
 الموافقة نحو نكح بالفتح من الثالث بالفتح ايضا والاول بمعنى الاخلال بالخط والاثاني
 بمعنى الاخلال بالعرض بل العين فاما متنا سبب في المعنى واما سبب كبره لاحتياجه

اخراج لفظ من لفظ بتغيير ما قاله المولى عصام الدين في الميزان هو اخذ كلمة من اخرى
 بتغيير ما مع التناسب في المعنى وقال في شرحه 2 الوضعية عن تخلف ابن الحاجب وشروطه هو ان
 تاخذ لفظا من لفظ بان تعبر في الماخوذ بجميع الحروف الاصول الماخوذ منه مع الترتيب وتجعله
 موافقا لما خذ منه في المعنى سواء كان تفاوت بينهما في المعنى او لا وقد يزداد بتغيير ما فلا
 يجعل المقتل المصدر اشتقا من المقتل قال المصنف عن عضد المللة والدين في شرحه 2 المحقق ويست
 هذا اشتقاقا اصغر وقد يعبر بالحروف من غير ترتيب ويسمى اشتقاقا صغيرا وقد يكتفى بمناجاة
 الحرف في الخرج من غير ترتيب تمام الحروف ويسمى اشتقاقا كبيرا ولا يشترط في هذين القسمين
 الموافقة في المعنى بل يكفي بالمناجاة هذا قال المولى المذنب وقد ظهر ما فضلنا لك انه لا يصح
 بين الامم المشتق بما ذكره في ما يعبر فيه النسبة من طرف اللفظ كخروج مقل من مقل ولا المقابلة
 بين المشتق والمصدر الا على من باب استقادم في كلام المصنف في المذنب في شرحه 2 المحقق
 انه وافق المحقق في ترتيبه ذلك المذهب حيث قال وقد يزداد وعرف الجار يردى بانه انقطع
 فرع من اصل يردى في تصاريفه مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى ويشترط في الاشتقاق
 ان يكون الدلالة على المعنى المشتركة ظنة كضارب من الضرب فان لم يكن كذلك فهو شبيهة
 اشتقاق كيجوع للطلوع عند من يقول انه من الجوع وهو ما استوى من الرمل في الاشتقاق
 ثم اقم لانه اذا لم يعارضه اشتقاق آخر فهو اشتقاق محقق وان عارضه لم يعارضه فهو
 اشتقاق الواضح وبترجيح فهو اشتقاق الرابح وقيل الاقام الثلثة من اشتقاق الواضح
 المحقق وهو البين والاولى بالقبول فان المحقق اذا كان احسن من غيره في اشتقاق كان
 الواضح والرابع معا بلين لهما فيكونان من المحقق كالاخف واما تعريف اشتقاق بحسب العلم
 فهو ان تجد بين اللفظين تناسب في اللفظ والمعنى ومعنى التعريف ان معرفة اشتقاق
 بين اللفظين تعرف بينهما تناسب في التركيب والمعنى فتعرف ارتدادا واحدا الى الآخر
 اقده منه فالوجدان في التعريف بمعنى العلم وهو ثلثة انواع صغيرة وهو ان تعرف بينا اشتقا
 في الحروف وترتيبها والمعنى نحو ضرب من الضرب وضرب من ضرب وضارب من يضرب
 وقائل امر من نقول من شرح الميزان واما سبب صغر الكفاية تأمل قليلا في العلم بالاشتقاق
 بسبب قلة العلم وكبر وهو ان تعرف بينهما تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب سواء
 كان مع الموافقة في المعنى نحو جندب الجندب وليس مقلو بامنه او مع المناجاة فيه بوزن
 الموافقة نحو نكح بالفتح من الثالث بالفتح ايضا والاول بمعنى الاخلال بالخط والاثاني
 بمعنى الاخلال بالعرض بل العين فاما متنا سبب في المعنى واما سبب كبره لاحتياجه

الى تأمل كثير في العلم بالاشتقاق بسبب كثرة العمل والكبر وهو ان تعرف بينهما تاسبا في
 الحرفين والمعنى كقوله تعالى من النهر والاول صوت الغريب والثاني صوت الحمار فهما متساويان في المعنى
 وتساويهما في الحرفين من اذ العين والها كلاهما من الخلق وانما سمى الكبر لاحتياجه الى تأمل اكثر
 في العلم بالاشتقاق بسبب تبدل الحروف والتبادر عند الالاق هو الاشتقاق الصغير وهو عمل
 النزاع بين البصريين والكوفيين **قيل** الاشتقاق كما يكون في الاحداث قد يكون في الالفاظ كما في
 استنداد ونحوه ونحوه ونحوه ونحوه وهو على خلاف القياس سيما في التلاوة المجردة فانه نادر كقوله
 انزل ابالة على وزن شمس كاسه اذا تأنى في رعية الابل واحسن القياس بمصاحفها و
 اما الحروف فلا يجوز اشتقاق منها والمشتقة مفعلة من ان التاكيد تارة غير مشتقة من لفظها و
 المراد انه موضع لان يؤكد بان قاله صاحب النسب وقال المثل الذي في شرحه المشار اليه
 قيل انها اشتقت من لفظها بعد ان جعلت سماء كان قد لاوا وتحضر عليه من وجوه الاول انه
 لا بد من دليل على ان الاشتقاق لا يجوز من الحروف الثاني انه لا معنى للاشتقاق الا الاتيان
 بحروف لفظه للدلالة على اشتقاقه على معناه وهو متحقق في قوله تعالى في التثنية ان الهم
 العربية قالوا التسوية مشتق من سوف وهو حرف اجماعا ووجب بان الهم ليس على ان الاشتقاق
 لا يجوز من الحروف اتفاق بعض التفسيريين على ان اصل المشتقا المصدر واتفاق بعضهم على ان
 اصله الفعل ولا فاعلا يكون الحرف هلا ولا فاعلا لم التسوية مشتق من سوف معناه كونه مأخوذا
 منه ومثله قول بعض اهل العربية المضارع مشتق من الماضي وفيه بحث لانه يقتضي عدم جواز
 الاشتقاق في غير المصدر والفعل من عادية شرح الزجاجي وجعل المولى عصا الدين اشتقاق
 الكو قلم من جملة لا حول ولا قوة الا بالله من الاشتقاق الاكبر واما اشتقاق لفظه الدواما له
 مما يكون معنى الهم معبارة في اخذه لترجع التسمية لا اعتبارا به معنى المشتق فان الله اخذ
 من الهم بالسكون بمعنى التحير لا بمعنى الذات الذي تحير فيه بل بمعنى الذات المقدسة المخصوصة
 لترجع وتقدم جميعا مع التحير فالموافقة في مفهوم الاشتقاق اعم من ان يكون يحمل معنى المشتق
 منه للمشتق او مرجعا لتسمية سماء به قال في شرحه المختار والمشتق قد يطر دكاسا و
 الفا علمين والصفات المشبهة وافعل التفضيل والزماء والمكان والآلة وقد لا يطر دكاسا و
 والديوان والقبول والسمالك وتحقيقه ان وجود معنى الهم في محل التسمية قد يعبر
 من انه داخل في التسمية والمراد انما باعتبار نسبة مدلوله اليها فذا يطر دكاسا و
 كذلك ويعبر من حيث انه مصحح للتسمية من حيث لها من بين الاما من غير دخوله في التسمية
 والمراد ان خصوصية فيها المعنى لا من حيث هو فيها بل باعتبار خصوصية هذا اللفظ وكذا في

كذا في شرحه الرضوية للمدني المزبور وانما اطيننا الكلام في هذه الحالة وهو الموقر ذي
 الى الملاوة وهو من اعظم الواجبات لانه تجر اليه الما لانه فهو من مقتضى الحالة ويكشف
 به المقام وهو من موعود البال فان قيل اذا كان المصدر هلا في الاشتقاق على المذهب
 الصحيح وهو ذهب البصريين فلم يقدرون الفعل عليه في بيانه الامثلة والاوزان **قيل** ان
 ثمة بيا الصيغ ولما لم يكن المصدر صيغ لم يستحسن تقديره فان قيل فام يقدروا عليه اسم
 الفاعل وغيره من المشتقا **قيل** لما كان المصدر اصلا كان تأخيره عنه جميع المشتقا **قيل** ان
 بان مصدر التلاوة الغير المبي سماعي يحفظ على ما جاء من العرب ولا يقاس عليه وهو على ما
 وجد في نسخة وتنتون نحو فعل بحركات الفاء وسكون العين نحو قتل ونفس وشغل وفعله
 مثله نحو رحمة ونسوة وكثرة وفعل كذلك نحو دعوى وذكرى وبشرى وكذا فاعلان نحو لياك
 وحرما وغفران وفعلان بفتحتين نحو نروان وفعل بحركات الفاء وفتح العين نحو طلب و
 صفر وهوى وفعل بفتح الفاء والعين وكسر العين نحو غيبة وسرقة وفعل بحركات الجيم
 الفاء نحو ذهاب وصرى وسؤل وفعله نحو ذبادة ودراية وبقاية وفعله بفتح الفاء
 نحو كراهية وفعل بفتح الفاء وكسر العين نحو وجيف وفعل بفتح الفاء وضما وتحفيف العين
 نحو قبول ودخول وفعله بالضم والتحفيف نحو ضهوبة وفعله نحو فاقم على وزن اسم الفاعل و
 فاعلة بكسر العين نحو عافية وتفعال بفتح التاء وكسرها وسكون الفاء والفتحة بكسر الفاء
 ونشد بد المكسورة بعد ما ياد ونصر الامم قال نجم الائمة هذه هي الكثرة الغالبة وقد جاء
 غير ذلك ايضا كالفعل نحو سود والفعلات نحو الجبروت والفعل نحو التدرأ والفعلات
 كالكنيسة واصلا الكينونة والفعلات كالشجوخة والصيرورة والفعلية كالبهلية و
 الفعيلة كالشبيبة والفصيحة والفاعلة كالضارورة بمعنى الضرر والفعلية كالتهلكة
 والفعلية والفعلية كالفعلية والفعلية والفعلية كالفعلية والفعلية كالفعلية والفعلية كالفعلية
 كالرحمة والعظمة فلو مصدر لهما لغة فليحفظ والاولى الائمة
 اعني التفعال بفتح التاء وكسرها مع سكون الفاء والفعلية فاعل صيغ المبالغة للمصدر نحو
 الشهدار والتلعاب والترواد والتجوال بفتح التاء في الكل لهما لغة في الهند والعب
 والرد والجول والديلي والحيثي بمعنى كثرة الدلالة والحيث واجاز بعضهم المدفية و
 الاولى المنع وقد حكى الكسائي خصيصا بالمدفة والفراء واما التفعال بكسر التاء فاعل
 سيويه ليس ببناء المبالغة بل هو اسم اقيم مقام مصدرين كما يقام عطاء موضع اعطى فاعلا
 لم يجزى من هذا النوع مصدر الاتيان والتلقا وذكره نجم الائمة ولعل لهذا فسر البيضاوي

بكسر الفاء فتح الامم روه شروع

بالهمزة المهملة يقال هدر او يهدر او يهدر او يهدر في العواش للامام من نهج

التبيان بالبيان البليغ للكرشي وانه شر في الميزان التلقا والتبيان بالكرشي ان
 والفتح الفتح واما الكسر فيفتح في اسم كتمان انتهى وهذا الباب اختلفوا فيه انه سماعي او
 قياسي فعند سيبويه سماعي لانه في الثلاثي فقط ومصدره سماعي فعند النحوي قياس
 مطرد في المثال وغيره لانه قال حين سئل عنه هذا الباب كثير الاستعمال فينبغي ان يكون قياسا
 ولذلك ذكر في الامثلة الترميا وقال هي الترمي الكثير وهو ايضا مذنب غير سيبويه كذا في
 روح الشروح وبعض شروح المراح وقال في بعض شروحه انه قياس مطرد عند سيبويه من
 الثلاثي المجرد وذكر نجم الائمة الرضة عند قول ابن الحاجب في الفتح ونحو الترداد والتجوال
 ونحو الخيشة والرميا الكثير يعني انك اذا قصت المبالغة في مصدر الثلاثي بنيت على التفعال
 وهذا قول سيبويه كالتحذير في الهذرو والتلعاب والترداد وهو مع كثرته ليس بقياس مطرد
 وقال اللغويون ان التفعال اصله التفعيل الذي يفيد التثنية قلت ياؤه الفاعل التثنية
 ويرجح قول سيبويه بانهم قالوا التلعاب ولم يجهي التلعيب ولهم ان يقولوا ان ذلك مما رخص
 اصله واما الفعيل فليس ايضا قياسا انتهى وآلا كثر ان هذا الباب قياسي وهو المختار وقد عرفت
 غير هذه الاوزان من المبالغة ثم انهم بعد ما اتفقوا على ان مصدر الثلاثي سماعي لا يفتقر على كثرته
 من اوزانه ذكر بعضهم ما هو كثير الجحى من الابواب والافعال فلتنتج الشرح ولندكره على وفهم لحو
 ليحصل للطالب نوع انضباط ما هو الغالب ويتميز عنده ذلك فيحصل المعرفة بالجميع اجمالا لا الغالب
 وغيره فنقول الغالب في الصانع ونحوها وما يضافها على فعالة بالكسر وتخفيف العين ككتابة
 وعجالة وبكالة وقد جاء بالكسر والفتح كوالاية وبالحركات الثلاث كذالة وفيما في مدلوله
 حركة وضطره على فعلا بالفتح ليدل على حركة العين على حركة المعنى كحفقان والجحلا و
 الحيوان وحل عليه الموتان حل التقيض على التقيض وفي الامت على فعال بالضم والتخفيف كصراخ
 وتباح وجأ بكأ بالمة لانه مقارن للشيء غالبا ويكي بالقصر لانه قريح عنه والغالب في غير
 ما ذكر من فعل اللازم المفتوح العين على ركوع وفي المتعدي على ضرب التحليل اهل في مصدر الثلاثي
 فعل بفتح ف وسكون ومن ثم يرجع اليه اذا اريد المنة وان اختلفت ابنيته نحو دخلت
 دخلت وقت قومة ثم فرق بين اللازم والمتعدي فزيرت الواو في اللازم كقعود وخروج
 وابقى المتعدي على فعل كقتل وضرب لان اللازم اقل استعجالا فجعل له البناء الأقل لان فعولا
 اقل من فعل بوسطة زيادة الواو وجعلوا الزيادة في المصدر عوضا عن التعدي وقال الفراء
 اذا جاء كك فعل بفتح العين مما لم يسمع مصدره فاجعل مصدره فعلا بفتح الفاء وسكون العين
 لهما ز وفعولا ليجردا واما ما له نظرا في الغالب ونحوه في وقري بضم الفاء في الاول وكسرها

قوله من باب غير سيبويه لان
 مذنبه انه فخص بالثلاثي والرميا
 بمعنى الترمي الكثير من الغريبات

قوله في الصانع الكثير الروايات في
 مثل الصانع الكثير الروايات في

وكسرها في الثاني فخص بالمقصور ولا ينتقص نحو صفر لان الكلام فيما مضيه مفتوح العين و
 نحو طلب فخص بفعل مضوم العين سوى لفظين من يفعل مكسور العين وهما الجلب و
 الغلب بالعين المعجمة والغالب من فعل بكسر العين على ففتح بفتحين في اللازم وعلى جهل
 بسكون العين مع فتح الفاء في المتعدي وعلى حمزة وتثنية بضم الفاء وسكون العين في اللز
 والعيب ومن فعل بضم العين على كرامة وتجي على عظيم بكسر الفاء وفتح العين وعلى كرم مع
 بفتحين كثير وغير هذه الاوزان الثلثة منه نادر فلم يحفظ **قوله** الذي ذكرناه انما هو مصدر
 الثلاثي واما مصدر غير الثلاثي الغير المبي فهو قياس سوادا ربا عيا مجردا او مزيدا فيه و
 انضابط ان كل ما في اول مضيه همزة زائدة يضاف ما قبل اخره الفاء ويسمى كسرا سوى
 ما قبل الالف وما في اوله تازا زائدة بضم ما قبل لانه فقط وفي الرباعي ملحقة تيزا في
 اخر مضيه تا وفي فعل تفعيلا بفتح التاء وسكون الفاء وكسر العين وفي فاعل مفاعلة بضم
 الميم وفتح العين هذا هو القياس المطرد وقد جاء كثير في الرباعي وملحقة بكسر الفاء وزيادة
 الالف قبل اخره وقد جاء فتح الفاء في مضاعفه وان كان الكسر افسح لكن صرح النحوي بانه
 بالكسر مصدر وبالفتح اسم المصدر كذا في شر في الميزان قال بعضهم ما جاء بغير التاء في الرما
 الرباعي وطحا ته سماعي والقياس ما جاء بالتاء لكنه ضعيف مخالف لذهب الجهور فكلام
 مصدر رما تاسي وجاء في فعل تفعلة نحو تكمرة بحذف اليا وتوضيها لانه وهو الواجب في
 الناقص منه تخفيفا نحو تعرية وتعدي وسماع في غيره حتى المهور الام نحو تخطيها وتخطيها
 وظ كلام سيبويه ان تفعلة لازم في المهور كما في الناقص فلا يقال تخطيها وتخطيها واقا
 في الميزان وفي فاعل فعال بكسر الفاء وتشديد العين وقد قيل هو قياس اهل اليمن في فعل با
 بالتشديد مثل كذب كذا يا وفعال بالكسر مع التخفيف وفعال بالكسر قالوا قاتلته قاتلا ومن ثم
 قيل ان قاتلا لا فرع قياسا لان حيث ان قياسا لا لا جاريا على الفعل قلت الالف يا ولا تمار
 ما قبلها قال السكاكي الا قاتلا فاشيع كسرة الفاء وفي افعال وسنعمل من الاجوف
 اجازة واقامة واجازة وسهامة بقلب الواو الفاء وحذف التقاء الكين في التعويض
 بالتاء وهذا واجب في الاجوف الا انه يجوز ترك التعويض في افعال عند الاضافة كاقام الصلوة
 كأنهم جعلوا المضاف اليه عوضا عنه ولم يجز ذلك في فعل لا يلزم من جعل اليا عوضا عنه للتحريك
 في النسب والحذف في الرفيع والجرع ما فيه من الاجفاف بالكسرة بالجرع بين الحذفين بخلاف افعال
 وفي تفعلة وتفاعلة في الناقص كسرت العين نحو تمنيا وتجانيا اما الباء في لسان الكسرة و
 اما الواو في ثلاث واوه تقلب يا وتطر فها ويجيء مصدر تفعلة ايضا على تفعلا بكسرتين و

قوله في اللان والعيب اي من
 مكسور العين لانه كثير في الباب الرابع
 العلل والآخر انما واضد ادبها القسم
 وسلم وحزن وفتح وفتح ومنه الالوان
 والعيب والخط كما في الميزان وغيره

قوله في فعل تفعيلا وقا سيبويه
 اصل تفعيلا فعلا جعلوا التاء في اوله
 عوضا من الحذف الزائد وجعلوا
 اليا وحمزة له الف الالف وفعال
 اوله فان التغيير يجري على التغير
 ولم يجهي فاعل في غير المصدر الا
 منه لاسيما في موضع المصدر الا
 غير اط وديار وديوان

قوله وقد جاء فتح الفاء في
 مضاعفه كما جاء كسرها فيه
 ذكره النفا في

ما قبل

استمع فاعله لغة شجيرة و مصلحه فعله يدركه فاعله ان شئ من فعل مضارع
 معلوم من مشتق اوله اسم دور فاعله اسم فاعله مفعول كذا معناه شواو
 شئ من معناه دور او او شئ من فاعله مفعول كذا معناه شواو
 بر يبر اي او او شئ من فاعله مفعول كذا معناه شواو

وتشبه العين نحو تلي في قهر قياس اهل اليمن فان قلت لم قدم المصدر على اسم الفاعل
 قلت لقوله من الفعل دون اسم الفاعل لان الفعل بجوهه هو المصدر مع اشتقاقه
 منه دون فاعله ولان اسم الفاعل مشتق من المضارع وهو من المصدر الماشي المشتق من المصدر
 فيكون اسم الفاعل ايضا مشتقا من المصدر والمشتق منه مقدم على المشتق ولم يوجر فيه جهة
 الاصلية كما في الفعل فاعله **نحو** ناسر في الحاشية اسم فاعله مفعول كذا معناه شواو
 او والاسم في اللغة مأخوذ من السهم بمعنى العلة والارتفاع يد عليه تصرفه على سماء
 اسامي وسمي فاعله من الاسماء المحذوفة الابدان كيد ودم فاعله مفعول كذا معناه شواو
 لكثرة الاستعمال لا لعلار والالك المحذوف منويا محلا للاعراب فلا يصح اجراء الاعراب على
 ما قبلها كما في عصا واما اذا كان حرفه مجرد التخفيف الذي يوجب كثرة الاستعمال كما في
 ويصير ما قبله محلا للاعراب كما في اخ و ب و د م ثم اسكن السين تخفيفا ايضا لكثرة الاستعمال
 كما في حوشه انوار التتيل للولي عمام الدين واجتبت همزة الوصل لئلا يكون الابتداء بهذا
 عند البصريين وقال الكوفيون اشتقاقه من السمة بمعنى العلة فاعله مفعول كذا معناه شواو
 ليس وزيدت اليها في آخره عوضا عن المحذوف وزيدت همزة الوصل لا ابتداء والكم من الجا
 انما ذكرنا في رسالتنا الموضوع في البسطة فلا نعيد ها وفي الاطلاق ما دل على معناه
 نفسه غير مقترب باحد الازمنة الثلاثة كذا معناه شواو
 الى المعنى او الى ما ومعنى كذا المعنى في نفسه او في نفس الكلمة استقلاله بالمفوضية وقد عرفت
 في الفعل والمازع عدم الاقترة ان يكون بحسب الوضع الاصل فكم ما جئنا في التوضيح بقوله
 دل على معناه في نفسه يخرج الحرف لعدم استقلاله بمعناه بالمفوضية وبقوله غير مقترب اه خذ
 الفعل وانما سمى هذا القسم من الكلمة سماء لاستقلاله على اخويه اعني الحرف والفعل
 حيث يتركب الكلام منه وحده دونها او لكونه علامة على سماء على اختلاف المذهبين في اشتقاقه
 كامة انفا والفاعل في اللغة اسم فاعله من فعل يفعل من باب فتح وفي اصطلاح النحاة ما سب
 اليه الفعل التام المعلوم او ما بمعناه نسبة وصفية وفي اصطلاح التصرفيين هو اسم مشتق من
 المضارع لمن قام به الفعل بمعنى الحدث قوله مشتق من المضارع اي بالذات يخرج في المصدر و
 سماء الذوات وانما كان مشتقا من المضارع دون غيره لما بينا من النسبة التي سبق بيانها
 هذا مذهب الجمهور ويقام من كلام امامنا الاكظم وهما من الانحى الى حيفه نعان بن ثابت
 رحمه الله ورضي الله تعالى عنه ما زال يذم به فلا يهر في الانام الى آخر ايام في المقصود انه مشتق
 من الماضي حيث قال في فينظر في عين الفعل الماضي فان كان مفعولا فوزه ناصره فانه يشعر به و

الم دوزخ اسم فاعله
 يوضع في الموضع
 الموضع في الموضع
 الموضع في الموضع

يشعر به ويؤيده قوله في المعنى وكان اي فاعله الماضي قال ان امكن تطبيقه على قول الجمهور
 كما اطلق في روح الشرح فكانه نظر الى ان الصرف في اشتقاق من الماضي اقرب وان الماضي
 اصل بالنسبة الى المضارع وقوله لمن قام به الفعل اي في الجملة فيدخر فيه نحو زيد مقابل عمرا
 وانما مقترب من فلان او متباعدة منه ومجتمعة معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول
 لا تقوم باحداهما معينا دون الآخر الا ان قيامه بنسب الى ما ينسب اليه الحدث صريحا ولا يعتبر تبا
 ما ينسب اليه ضمنا فكانه قام باحداهما معينا بخبر في سماء المفعول والموضوع والزمن والآلة دون
 اسم التفضيل لان زيادة الهمم مثلا كرم فيصدق عليه انه لما قام به الفعل قيل الحق انه يخرج
 به ايضا لان المتبادر من قولهم ما شئ لمن قام به الفعل تمام الموضوع له من غير زيادة و
 نقصا فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه شئ
 لمن قام به الفعل بل يصدق عليه انه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة واشتقاقه من
 متضمن لغيره الوضع وفيه انه على هذا يخرج من التعرف صيغ مبالغة الفاعل فيتنقص التوضيح
 جمعا التام الا ان يلتزم ذلك ويقال كلما اشتق من الثلاثي لمن قام به فهو ليس باسم الفاعل
 بل هو صفة مشبهة او فعل التفضيل او صيغة المبالغة كما قال في الترجمة الشريفة والاولى
 ان يقال بدل قوله لمن قام لما قام لان الذي جعل امره يذكر بلفظ ما لا يلفظ من واسم الفاعل
 لم يوضع للشيء باعتبار كونه عاقلا بل وضع لغيره فاعله غيرهم وقوله بمنع الحدث اي بحسب
 الوضع ومعنى الحدث تجدد وجوده وقيامه بمعية باحد الازمنة الثلاثة فذكر فيه نحو من
 وكافرو واجب و ثابت و مستمر و اسخ و خالرو باب و ضامر في فرس ضامر وعالم
 في الله عالم وكائن ابد و زير قائم التليل و صائم النهار وغيرها مما قصد فيه الاتمرار لان قصد
 الاتمرار عارضا فيها ووضعها على الحدث يخرج في الصفة المشبهة لان التحقيق ان وضعها على
 الاطلاق لا الحدث ولا الاتمرار فان قصد بها الحدث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال في حسن
 حاسن الآن او غدا قال الله تعالى في صيغ لما قصد الحدث وضائى به صدر لك وهذا مطرد في كل
 صفة مشبهة كذا في شجرة المراح وحاشية شجرة الزنجاني قال نجم الائمة الزمخشي والذي
 ارى ان الصفة المشبهة كالتست موضوع للحدث في زمان ليست ايضا موضوعا للاتمرار
 في جميع الازمنة لان الحدث والاتمرار قيدان في الصفة ولادليل في الصفة عليها فليس معنى
 حسن في الوضع الا ذو حسن سوا كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولادليل في اللفظ على
 احد القهدين كما كان في اسم الفاعل وهو علة استقلاله للحدث ومن ثم يجوز الصفة عند قصد

ب ان يسميها بانه
 ب ان يسميها بانه
 ب ان يسميها بانه

الحديث اليه في هذا حقيقة في احدها تحكم فالحال ان تقول هي حقيقة في القدر المشترك
 بين الفيدرين وهو الاتصاف بالحس مطلقا لكن لما كان وضعها على الإطلاق ولم يكن بعض
 الازمنة اول من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوت فلا بد من وقوعه
 في زمان كان الظن ثبوت في جميع الازمنة الى ان يقوم دليل على تخصسه ببعضها كما تقول
 كان هذا حنا او سيم حنا او هو الآن حسن فظهوره في الاستمرار ليس ضعيفا على ما
 ذكرنا بدليل العقل وظهوره في الاستمرار عملا هو الذي عزاه يعني ابن الحاجب حيث قال
 شتى لمن قام به على معنى الثبوت انتهى **والشهور** ان الصفة المشبهة اسم شتى من
 فعل لازم لمن قام به الفعل بمعنى الثبوت اي الاستمرار والمراد قام به الفعل فقط بمعنى الثبوت
 وبقي لنا فقط يخبر في اسم التفضيل اذ كما يقوم الفعل من شتى له يقوم به الزيادة ايضا وكذا
 يخبر في بقوله لم يعني الحديث اسم التفضيل لان معناه ليس يقيد باحد الازمنة كالصفة المشبهة
 فعنه كرم والكرم شخص ثبت له الكرم وزيادته لانها حدثت له **وسمى** هذا القسم من الاسم
 الفاعل قال ابن الحاجب يسمى اي يلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل الثلاثي للثبوت الثاني
 فجعلوا اسل الباب له فلم يقولوا اسم المفعول ولا المستفعل وبقا له نظر لانه ليس قصد به بقوله
 اسم الفاعل اسم الصيغة التي على وزن فاعل بل المراد اسم الشخص الذي فعل الشيء وهو الفاعل
 لا المفعول فانه اسم من وقع عليه الفعل يعني انما سمي به نحو صارب لانه اسم فعل الشيء وهو الفاعل
 اللغوي وهذا سمي ولم يأت المفعول والمستفعل بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المفعول
 المستفعل واما اطلاق اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمشرك والمتخلفين والجاهل والاضا
 لان الاغلب فيما بيننا له هذه الصيغة اي الصيغة التي تسمى في الاطلاق اسم الفاعل ان يفعل
 فعلا كالتائم والفاعل والخزيع والمستخرج كذا في الرخصة وشروط المراجع **واعلم** ان الصفات
 المشتقة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وكذا اسم الزمان والمكان
 الآلة موضوعات لذات ينسب اليها الحدث على وجه من الوجوه المعبرة في معانيها وسنشير
 اليها والمراد بالذات المستقلة بالمفاهيمية غير حدث ولا نسبة بينها وقيل ما ليس بحدث ولا مركب
 منه ومن غيره والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره صدر منه او لم يصدر وتلك الذات مبهمة
 في الصفة غاية الابهام بحيث لا تعين فيها اختلاف سماء الزمان والمكان والآلة فان الذات
 مأخوذة فيما ينعى تعين كذا حقيقة الحق التقاربي في شره شره الحق على ما ذكره محام
 الدين في شره الوضعية وشره بذلك المولى الجاهلي في شره الكافية وقال العاصم في شره
 المذكور يجوز ان يكون معنى المفعول اسم الزمان والمكان ما قيل فيه ومعنى اسم الآلة ما قيل به فيكون

مع معاني الصفات
 الذات فيكون فان
 مكان او الآلة لا غير

الذات المتعينة
 فيكون

فيكون الذات متعينة فيها كما في الصفات ولا بد من دليل انتهى كلامه فقال الصفات
 الموضوعات هي لها المطابقة مركبة من ثلثة اجزاء الذات والحدث والنسبة ذكره المولى
 عاصم الدين في شرح الرسالة الوضعية وقال في الامتحان الحدث والنسبة من حيث
 ذاتها مستقلتين ليست بمراد في الصفة بل من حيث هما قيد الذات فلهذا ينبغي ان يكون
 معانيها مركبة من اربعة رابعا تقيد الذات بها فاعرف فحسب قائم ذو قيام ومعنى طويل
 ذو طول بل فالقيام والطول قائم بذو ومعنى مضروب ذات يقع عليها الضرب فاقوم في
 عبارة البعض من ان معنى الراي رى منسوب الى ذات ما فحسب حيث جعل النسبة
 من طرف الحدث ذكره المولى المزبور ايضا في الشرع المذكور فالحدث المنسوب تدل
 الصفات عليه تضاعفا باعتبارها موادها الكلية ولا تدل تلك المادة من حيث هي مادتها
 على شيء بل لالة للمجموع ان قلنا ان موادها من حيث هي موادها غير موضوعات لما وضع له
 المصدر او بدلالة موادها ان قلنا انها موضوعات له كما قال المزبور ووضوح المشتق بوضوح جزئيا
 اي الهيئة الموضوعات بالوضع العام للوضع له الخاص والمادة الموضوعات بالوضع العام للوضع
 له العام وقد مر مثله في الماضي فتدبر والذات معنى ايجاتها الافرادية الموضوعات وضعا
 كاسم وكذا النسبة فاقضوا الذات من حيث تقيد بها بالحدث على وجه من الوجوه فوضوا
 تلك الهميات بازائها فليس المقصود بالنظر فيها نفس الذات والا لذكرت الالفاظ الدالة
 على ذلك فاجابوا بما يقوم بها من الصفات كما قال التقاربي في شره التخييم وهذا بخلاف وضع
 الافعال فانهم اعتبروا فيها الحدث من حيث انه ينسب اليه غير في احد الازمنة فوضوا بازان
 فالنسبة فيها اعتبر من طرف الحدث بان يعتبر الحدث او لا ويلاحظ انت به الى الذات
 فعنه الفعل الحدث المنسوب الى الذات واما معنى المشتق فهو ذات منسوب اليه الحدث فاعبروا
 او لا الذات وتعقل نسبة وتقيده بالحدث فالنسبة فيه معبرة من طرف الذات فان اعتبر فيه
 تلك النسبة من حيث قيام ذلك الحدث به من جهة الحدث فهو اسم الفاعل او الثبوت فهو
 الصفة المشبهة او وقوع الحدث عليه فهو اسم المفعول او كونه آلة لحصوله فهو اسم الآلة او مكانا له
 فهو اسم المكان او زمانا له فهو اسم الزمان او من حيث قيام الحدث به او وقوعه عليه على وصف الزيادة
 على غيره فهو اسم التفضيل ثم ان بين المشتق والفعل فرق من وجوه اخر ايهام الذات في المشتق لا
 في الغاية او دونها وقد عرفت وجوازا كالتعريف الذات في الفعل وتام النسبة في الفعل وتقصا
 في المشتق واستراجاعها بانه ما اعتبر في مفهومه بحيث انها صارت معها كشيء واحد فالجواب الحكم
 عليه وبه كما حققه سيد المحققين قدس سره في تصانيفه غير مرة ودخول الذات في المشتق على ما

الذات فيكون

فيكون الذات فيكون

الى س فاج الحداث لا الى ما قام به ولا الى ما وقع عليه وغيره من اللوازم وفي الفعل لا ان يكون
 مصدره مستلذاً لشيء من كونه لفظاً حقيقة او حكماً واما الصفتان فالواضع نظره في وضع
 اسم الفاعل مثلاً الى الذات من حيث يقوم به الحدث وكذا اسم المفعول فانه في نظره والى على ذات
 يقع عليه الحدث فعمل النسب اليه جزء من مدلولها فان ينبغي ان لا يعمل المصدر لانه الفاعل
 ولانه المصدر به ولا في غيرهما لعدم اقتضائه اياها ووضعا على ما ذكرت والعلم مني على الاقتضا
 كذا الصفتان فان الفاعل معتبر في مفهومه ما توافقه ذكره بعد ما نلتم تكراره ولا تقتضي المفعول فلا تعلق فيه
 ايضا بل ينبغي ان لا يعمل الفعل ايضا في غير الفاعل ونائبه قلت كذا حتى الفعل ان لا يعمل الا في
 الفاعل اذ ليس موضوعاً لطلب غيره لكنه لما اقتضى الفاعل وضعا وعرف فيه فتح له باب الطلب و
 العمل فعمل في غيره تبعاً له فمن صار اصلاً للمفعول في المسند اليه واما الصفة فلما كانت الذات هو
 فاعله في الحقيقة والنسبة اليه معتبرين في مفهومها وضعا كذا حقاً ان لا يطلب لفظاً آخر ولا
 على الفاعل ولا تعلق في المرفوع الا ان وضعا مثلاً به في الفعل اقتضى تخصيص الذات بمختص معين
 مظهره مضمرة هو عينه في الخارج فانقلب حال بسبب ذلك فعمل في المرفوع وغيره كالفاعل فانه
 المولى عصام الدين التزام المرفوع للصفتان المشتقة كانه في الفعل يقتضي ان يكون فيها نسبة الى
 ذات خارج عن مدلولها كالفاعل فيكون فيها نسبة الى الذات ونسبة الى الخارج ولم
 يقولوا به الا ان يقال التزام المرفوع لتوضيح ان ربطاً بموصوفها من قبيل ربط حال الشيء
 به ام من قبيل ربط حال متعلق الشيء به بخلاف الفعل فان التزام المرفوع له لا باعتبار نسبة مفعول
 متوقفة على تعقل هذا المرفوع هذا كلامه وفي الرضه والصفا وان ذكر منها على المصدر الذي سببه
 يطلب الفعل الفاعل والمفعول لكن طلبه لها ليس بوضعي ولا تابع للوضعي بل هو عقلي وقد طرأ الوضعي
 على العقلي وازال حكمه في جعل اقتضا الصفة الفاعل عقلياً نظراً لا يخفى وجهه على من لاحظ
 مفهوماتها من نحو قولهم لمن قام به الفعل ولم يقع عليه كيف والمرفوع عين الذات في مفهوماتها
 وهو قد اعترف بكونه وضعياً في غير موضع **اللام** الا ان يقول ان اقتضاً تخصيص الذات بالمرفوع
 على قال فالواضع نظره في المصدر الى ما به الحدث فقط فلا يطلب في نظره لا فاعلاً ولا مفعولاً
 وكذا كذا اسم الفاعل والمفعول فان لفظهما في نظره والى على الفاعل والمفعول فلا يطلب لفظاً آخر
 والاعليها فكان حتى هذه الاشياء ان لا تعلق في الفاعل ولا في المفعول لكنها لما شابهت الفعل اعلنت
 على ذلك مثلاً به اسم الفاعل والمفعول اقوى من المصدر لفظاً ومعنى فلم يعلل في جميع المواضع
 عمل الفعل والزماد ذكر المسند اليه بعد ما كان الفعل لتعيينه الذات المبهمة التي يدور عليها تقمنا فلا
 تكرار وجوز فيها الاضمار الذي اظهر فيه الفعل اذ طلبه وضعي فجاز ان يتصل به غاية الاتصال

قد لا هو قد اعترف انه حيث قال
 في بحث المصدر عند قوله ابن
 الجايب ولا يضمن فيه ما يقع
 عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه
 مرفوعه وكذا اسم المفعول او الصفة
 المشبهة فتستقيم احدها ووجه تشبيه
 الاخر ووجه اشتراكهما

الاتصال ولما لم يكن المشابهة تامة في المصدر لم يلزم ذكر المسند اليه ولم يجز الاضمار فيه الا اذا
 كان بمعنى الصفة ولما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلاً فبإدنى مشابهة لطلبها
 وضعا اعني الفعل تحرك ذلك الوجه الكامن فجاز ان يطلبها ويعمل فيها مع كونها غير لازمين
 فيه كانه سمي الفاعل والمفعول وايضاً لا يلزم ذكر المسند اليه واحداً لازمة التثنية صار اشتقاق
 الفعل منه بما فاعله ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوى لكونه لذاته وعمله فيها ضعيف لكونه
 مثلاً به ضعيف مع الفعل فلذا ترى المصدر المضاف الى احدها اكثر استعمالاً من العاقل فيها وطلب
 الصفة لها ضعيف لانه لتضمن المصدر وعمله فيها قوى لكونه مثلاً به قوية بالفعل فلذا قالوا اذا
 اخضعت الى فاعله لفظاً فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل المرفوع وان لم يكن في الحقيقة فاعلاً
 لقائم الغلام وحسن الوجه هذا الكلام في مواضع من شرح الكافية واذ قد سمعت ما تواترنا عليه
 من وضع المشتق وتركيب معانيها الموضوعه هي لها **فان علم** ان ما ذكر في الترجمة من لفظ يردم
 اريد به يفهم منه المعنى المطابق لكم الفاعل لانه يدور على الحدث المدلول عليه بالصفة تضمنت بلا دلاله
 المادة من حيث هي اصلاً او بدلاً لها ايضا على ما مر وعلى الذات المبهمة المدلول عليها بالهيئة التوجيهية
 وكذا يدور على النسبة التقييدية المدلول عليها بالهيئة ايضا ولما كان لفظ اسم الفاعل بالتركيبية وهو
 اريد به مشتق كالمين المذكور والمؤنث يزداد لفظاً او ماداً لفظاً بتركيب كيد والتصريح لا علم من العبارة
 فاذا ذكر في الترجمة معنى تركيب ناصراً واحداً من ذلك لا يخفى فالافراد والتذكير مدلول الصيغة التامة
 وقد مر غير مرة وذلك انه لما كثر استعمال الصفتان بالنسبة الى سائر الاسماء المشتقة ووردوا في
 ذي الارواح احتيج الى الفرق بين المذكور والمؤنث وبين العدد فوضعت طائفة من الصيغ كالفاعل
 والمفعول والمستعمل وغيرها وضعا نوعياً لذات واحد مذكر مثلاً متصف بما ذكر عليه ما اشتقت هي
 منه من الحدث ولما كانت هذه الصيغة مستقلة ههنا في ضمن اعتبار الوزن في التركيب الجزئي
 باعتبار امر عام حيث ابرهم الضمير كالظن ومدلول الضمير لفاعل هو مدلول الصيغة باعتبار الذات زيد في
 الترجمة لفظ بمرور فالاحوال اللازمة لمدلول الصفتان خارجة عنها يدور عليها بالمطابقة بالفاظ كالوجه
 والمذكر مثلاً وانما لم يذكر في الترجمة المعلوم او المجهول لانهما مختصان بالافعال المتصرفه وسيجي في
 محله فلا يوجد ان في الاسماء والافعال الغير المتصرفه ولم يذكر ايضا الغيبة او الخطاب او التثنية
 لان الخطاب والتثنية مختصان ايضا بالافعال والاسماء النظمة كلها موضوعات للغائب مطلقاً فلا حاجة
 الى ذكر الغيبة ليمارس اخيراً بل بما استفادة من العبارة كما لا يخفى وايضاً يستغنى عنها بوضع
 المضمرات المنفصلة كقولنا ضارب وانت ضارب وتقصير المقام ان المشتق ثلثة انواع
 فعل وصفة واسم ولما كان الفعل الفاظاً اقادة وورد في ذي العقول واستعمالاً اشتدت الحاجة

في قوله لا اذا كان
 من غير الصفة فان المصدر
 اذا كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول
 فان الطلب والعلم لازمان فيها
 كما في اسم الفاعل والمفعول
 في الكلام وذكروا بعض
 المشتقات بين الفعل وبين المصدر
 في الزمان كاسم الفاعل
 والمفعول

في قوله لا اذا كان
 من غير الصفة فان المصدر
 اذا كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول
 فان الطلب والعلم لازمان فيها
 كما في اسم الفاعل والمفعول
 في الكلام وذكروا بعض
 المشتقات بين الفعل وبين المصدر
 في الزمان كاسم الفاعل
 والمفعول

و للصفة المشبهة التي هي اسم شتى لنسبة الزوات الصفة غريبة اوزان روى شروى

وَأَن يَكُنْ لَّاتِقًا لِلَّذِينَ
عَلَى غَيْرِ حِدَّةٍ وَأَوْفَى عِ

لا بد على الاستمرار والازوم في الغلب لانه يحتمل لازماً ومقتدياً بالمقتدى لا يكون لازماً ومستقراً
لصاحبه واللازم منه لا يكون ايضاً لازماً لصاحبه نحو القيام والقعود والدخول والخروج فالاول
لا يحتمل منه الصفة المشبهة التي تدل على الاستمرار والازوم بخلاف فعل بكسر العين وفعل بضمها فان الاول
غالب في الادوار الباطنة والعيوب اللازمة لصاحبها والثاني للفرائز اللازمة لصاحبها فلما
كانا دالين على الاستمرار والازوم يشتق منهما ما يدل عليه ما وجاء مع قلته على فاعل بفتح الفاء والياء
وسكنه العين نحو خريص وافعل نحو كسب وفعل بكسر العين نحو ضيق وهو لا ياتي الا من الالف
نحو صير وفي شرح قيل لها سبعة عشر وزناً بالفتح وافعل بفتح كذا الفاء مع سكنه العين
نحو كسب وصب وطلع وفعل بفتح الفاء وسكنه العين نحو كسب وخش وطلع وفعل بكسر الفاء والياء
وبضمها نحو صير وجب وفعل بفتح الفاء وضمها نحو صبا وشجاع وفعل بفتح العين وكسر هاء
شيط وجبه وفعل بفتح الفاء والياء نحو خريص وفعل وفعل وافعل وفعلاً نحو سليم وغيره
والجاء وغضب انتهى ثم ان طريق اخذ اسم الفاعل الثاني من المضارع ان يحذف حرف المضارع
ويضاف الالف بينه وبين الفاء والياء وكسر ما قبل الآخر اما حذف حرف المضارعة فليست له صيغة واما
الزيادة فثلاثا يلبس بالماضي واما اختيار الالف فلحقها واستقام الزيادة النقل ولانه لو زيد
الواو في اوله البتة بواو العطف وايضا يلبس بحا طبع المضارع لان اصل التأنيب الواو كما
سيأتي فلما زيد وصيغة ولو زيدت بين الفاء والياء وبين العين واللام يلبس ما حذفوا او فاعل
ولو زيدت في الآخر تجعل الفاء يلبس ما حذفوا بفعلي ولو زيدت الياء في الاول لا يزداد صيغة المضارع
فانما يحصل الحال على تقدير زيادتها بين الفاء والياء وبين العين او بين العين واللام او في الآخر يلبس
ماضي فيعمل او فاعلي واما زيادة الالف بين الفاء والياء بين العين فلانه لو زيد في الاول لزم
الابتداء بالباء ولو حرك مخرب عن حقيقة وضعه الالف اذ وضعه على اسكنه وعلى تقدير التحريك
فلا يخفى من ان يكون مفتوحاً او مضموماً او مكسوراً لا سبيل الى الاول لانه يلبس بالمضارع المتكسر ولا
في الثاني لانه لا يلبس بالامر ولا في الثالث للزوم الخروج من الكسرة الثقيلة الى الضمة لان النقل
ايضا يلبس بالامر من يفعل مكسور العين ولو زيد الالف في الآخر لا يلبس منتهى الماضي ولو زيد
فعل الآخر لا يلبس بالمصدر نحو ذهاب واتباعه ما قبل الآخر فلانه لو لم يكسر فلا يخفى اما ان يفتح او يفتح
ويكسر لاجانه ان يفتح لا يلبس بالمضارع المعاملة ولا ان يضم لانه مستنقله غير جائز فان
جتماع الالف كئيب انما يجوز اذا كان على حده وحده ان يكون الالف الاول حرف لين والثاني
حرف كواية وحويتة ودوتية لان الالف يرفع عنها دفعة واحدة من غير كلفة والمدغم فيها
تحرك فيصير الثاني من الالفين كالف فلا يتحقق التقاء الالفين كما هو في الالفين

[illegible]

في الحذف فانه يجوز ايضا مطلقا لانه محذر الحذف واما نحن الآن بالالف وسكون اللام فان
واذا اجتمع الوقف والادغام يجوز اجتماع ثلث سواكن كدواب ومثله يقع في كلام العجم كقوله
كوشة والجمع بين اربع سواكن مستع في كل لغة وعلى كل حال **فان قلت** على تقدير الكسر
يلتصن باب المفاعلة نحو **قال قلت** الا انه ايق على ذلك الالتباس الضرورة مع ان الالتباس
بالامر اولى بالالتباس بالماضي ومن اختيار النقل على تقدير الضم وان لم يوجد ذلك الالتباس فيه
اما وجه الاول لونه من الاول فلان هذا الالتباس الشيء بما يشبهه فان الامر مشتق من
المستقبل واسم الفاعل ما به به بل مشتق منه ايضا بخلاف الالتباس بالماضي لان المناسبة بينهما
ليست بهذه المناسبة واما وجه الاول لونه من الثاني فلان هذا الالتباس قد يزول بالايجام بخلاف
النقل اللازم من الضم فانه لا يزول اصلا ولا تهم سامة عن كل لغة ونقطة واما تحريك
الاول فلان لا يلزم الابتداء بالكن واما فتحه فلما جاز الف **فان قلت** لم اتى المصدر بكلمة هو فيه
ولا دخل له في المثالية **قلت** تنبيه على ان الهمزة في استعارة الصفاء سبع موصوفاتها ولانه قد سبق
ان التركيب ملاحظ في الامثلة وهو معطوف على ما قبله من الجملة فيلزم عطف على الجملة وهو غير جائز
فان قلت لم عطف بالفاء دون غيرهما من حروف العطف **قلت** لان الفاعل والمفعول اشتقان
من المضارع وهو من الماضي المشتق من المصدر فيكون الكل ههنا بالنسبة اليهما وهما فرعان عليه
فاتي بالفاء شعرا بفرعية الفاعل والمفعول وبشارة الى ان اتصال الفاعل بالمفعول عليه انما هو
عقب صدور الفعل اولان المعنى من الجملة الفعلية افادة وقوع الفعل في احد الازمان من الفاعل
ويلزم انصاف الفاعل بذلك الفعل الذي يدرك عليه جملة هو ناصر قصد فلما جاز ان مضمر الثانية
لازم لمضمر الاولى بكلمة الفاء المفيدة للشيء **فان قلت** لم لم يذكر الصفة المشبهة ههنا **قلت**
انك قد عرفت انها قليلة من فعل مفتوح العين ولم تجع من هذا الفعل لكونه متديا ولان اكثر
صيغها سماعية وافعل من الالوان والعيوب والحل وان كان قياسيا الا ان ذكره يستلزم اما
تكرار المثال من باب واحد او ترك اسم التفضيل **فان قلت** لم قدم اسم الفاعل على اسم المفعول
قلت لان الفاعل لازم لكل فعل دون المفعول اولان الفاعل موجود الفعل غالبا والمفعول ما يقع
عليه الفعل والايجاد قبل الوقوع او لان الفاعل مشتق من المعلوم والمفعول من المجهول و
المعلوم سهل ومقدم على المجهول اولان الفاعل عمدة والمفعول فضلة فكذا اسمها اولان اسم
الفاعل بمنزلة الفعل المعلوم لانه يعمل عمله واسم المفعول يعمل عمل الفعل المجهول والمعلوم اصل
في العمل فكذا اما بمنزلة اولان الاول اكثر استعمالا لانه يجي من اللازم والمتعدي بخلاف الثاني
فانه مختصر بالمتعدي اولان مستلزم للثاني لما بينهما من تقابل التضائف والمزوم مقدم كذا قيل

[illegible][illegible]

ما يتعلق بهذا الوزن في مبالغة السهم الفاعل ومن غير الثلاثي المجزئ مطلقاً على سيفته أم الفاعل
لكن يفتح ما قبل الآخر لفظاً أو تقديرًا تبعاً لفظه **وكيفية** أخذه من الثلاثي أن تحذف من مضارعه
المجاوئ حرف المضارعة وتزيد بينهما مقفلة موضوعة وتضم ما قبل الآخر ثم تنبع الضم ليقوله
منه الواو أما حذف حرف المضارعة فلما مر في الفاعل **وأما** الزيادة فللزوم الابدال
وقرب الهم من الواو في الحذف الشفوي مع تقدير حرف العلة لما مر فيه أيضاً **وأما** فتح الهم فلفظة
ولزوم الالتياس بفعل (باب الأفعال على تقدير الضم وبهم الآلة على تقدير الكسر) **وأما** ضم ما
الآخر فلأنه على تقدير الكسر يبقى ال كناً وعلى تقدير الفتح والكسر يلتبس بهم الحكا **وأما** شباع
الضمة فلم يفسد هم تقطعاً في كلامهم بغيرها لما سيأتي في المصدر المهي **فإن قلت** كان قياسهم
المفعول على وزن مضارعه كما في أم الفاعل فيها **ضرب** **يضرب** فهو **مضرب** **قلت** يعجم جوابه
منه التعليق المذكورة في كيفية أخذه فانهم لما أداهم حذف الهمزة في باب أفعال الشفعل قصدوا
تغيير آخرها للفوق فغيروا الثلاثي بزيادة الواو فلما زادوا الواو فتحوا الهم للما يتوالضماً
بعدها واو وهو مستقل في القياس الكثير استغناءً عن ضمهم ليس بقياسه ولا كثيره وإيضاً ثبت
التغير في أخذه وبهم الفاعل كناصر لانه وإن كان في مطلق الحركة والسكناء كضارعه لكن ليست

و انما اخباره لفظ بولم الفاعل
و ذالك لام المقعد لان الفاعل
مرفوع و المقعد منصوب فاعله
ما هو مرفوع من الكلام فاعله
و ما هو منصوب منها لانه الفاعل
اما لانه مرفوع فاعله لان المقعد
ذالك منصوب بالفتحة لانه مبتدأ و
التعريف و الافراد تامر مطر

المعريف والافراد تأمل مطر 2 من حيث الخطوط من حيث

الفعل

فاعل الفاعل كاجزء من الفعل جعله اسم مثله وقد يقع اسم الفاعل فاعل الفعل وهذا القدر كاف كذا
 قيل أو لانه هل في الاسباب والفعل فرع عليه أو لانه لكونه مشتبا يوافق ما قبله بخلاف الجذر فانه معارض
 ومضاف له أو لان المفعول بسيط بخلاف قوله لم يفتنه فانه مركب مع الجازم والبسيط مقدم فان
 قلت لم قدم اسمي الفاعل والمفعول على سائر المشتق من اسم الزمان والمكان والآلة والنسب ان
 يذكر في جنسها قلت لان الفاعل كاجزء من الفعل والمفعول مناسب له كما عرفت اعلم ان الجذر
 النقي ليس بنفسين من الفعل مستقلا لا دخوله في المضارع ولا اعتبار بغيره الاخر في التصريف
 بل هو بحث نحوي وبغيره المعنى لانه معارض وليس بمفردين لاحقيقة ولا حكما بخلاف الفعل مع الفاعل

الضمير المتصل بغيره جائز موضع التصرف ولهذا عدة بعضهم امثلة الفعل ثلثة المفعول الآخر ويسمى
لما ضم نحو نصر والمعرب الآخر ويسمى المضارع نحو ينصر والموقوف الآخر ويسمى الامر نحو انصر
فتكون النهي رأسا وغير مخاطب المعلوم من الامر فله وجه وجبه لكن لما تغير معنى الامر والنهي
من الاخبار الى الاشياء وهذا بغير عظيم وكثير استعمالها وكانا مناطي التكليف واختصرا وتميزا عما هما
بهما فلا يوجدان في غيرهما ولا يفارقانها عدة اكثر المصنفين من اقسام الفعل باستقلاله والنفي
يشبه النهي في الصورة والمعنى والمجد شبيه به في المعنى ولهذا عدة المشتقاعا ولم يذكرهما

وهو كما في السري **فصل** المصطفى ذكر المضارع حاوي التبيين على جميع الصيغ التي تشبه لفظها
وحكم من الرفع والمنصب والمجزوم والاختياري وأنشائي والمبتدأ والمنفرد لاختلاف الصيغة فيها
ولبسبب العارضة وورودها في الكلام بمختلفة الأسامي والمعاني مع اختصاص حروف أكثرها به
فقدم الاختياري على أنشائي لأن الأول أصل لأن أنشائي إنما يحصل منه باستقاي كالامر والنهي أو
نقل كسر ونعم وبعث أو زيادة كالاستفهام والتعجب وما شبه ذلك كانه المظهر لأن معنى
الاختياري وجودي وهو احتمال الصدق والكذب وأنشائي عدي وهو عدمه ولا معنى للاختياري
معلوم الثبوت ومعنى أنشائي غير معلوم الثبوت ولا يسلط عليه بالمضارع إذا اراد منه التقدير
بأنه غير معلوم الثبوت أيضا لأن الحكم فيه ان يعلم ثبوت معناه في الزمان الآتي بقرينة أو بربط
غايته انه لم يثبت بعد كما قيل ثم انه ذكر الجحد الذي هو نفي الماضي أو لا ثم ذكر النفي الذي هو

و لا انشأ رقيقه الاخرى
ولا عيب و ابناء يعنى لا اختيار بغير
من فاما من حيث انما عيب او بنا
هو ثم كما هو يا م قالان

و لهذا عند بعضهم اه
الطري في المصباح
واجب في الكافية حيث قد المصباح
الماضي والمضارع والامر
بالصيغة

[illegible]

تبقى المضارع ليكون طريقتا قوله غير ينصرف الماضى الثابت والمضارع الثابت هذا
 ذكرنا يظهر وجه ما كتب في الحاشية وهو فطر مضارع مجر مطلق بناء معلوم مفرد مذكر غائب
 هناك يردم اتدى برغائب ارجو زمانه حيث عنوان بالفعل المضارع وان تركه
 في بعض الشروح فأن مجر مطلق مفرد مذكر غائب مجزئ للفاعل فعلاً بالتركي يردم اتدى
 برغائب ارجو زمانه وفي العنوان سبعة الفاظ عربية فالملطوق قيد للمجر اجترار
 عن المستغرق وفي الترجمة ايضا سبعة الفاظ تركية فلفظ يردم اتدى بيا معنى الحدث
 المستقل عليه هو كونه فعلاً معلوماً فان الفعل مشتمل على المصدر كالمفعول في لفظات
 بيا معنى المعلوم ولفظ يردم بيا معنى المجزئ ولفظ برغائب وار قد سبق غير واحد لفظ
 كجش زمانه بيا معنى المضارعة المنقولة الى الماضى والمغنى المطابق للفعل يردم بلفظ
 يردم اتدى فيفهم منه معنى الحدث المدلول عليه تضاداً لفظاً اتدى بفيد النسبة بالقي والزمان
 الماضى المدلول عليه بالهيئة ففهم لم ينصرف باعتبار تركيبه مع الفاعل الضمير يردم اتدى ار
 او يردم اتدى اول ار كما ان معنى لم يضرب ورمدي ار او ورمدي اول ار بمعنى المذكر
 المعين والاول على ايهام الضمير والثاني على تعيينه ويفهم منه معنى الافراد والقيمة فذكر
 لفظ برغائب وكذا كجش زمانه كانه الماضى والمضارع والمجر والمجر في اللغة الاشكال
 مع العلم بقال مجزئ صفة وبجذ مجزئ ومجذ انكره مع علمه وبابه قطع وفي الاطلاق المجزئ
 المطلق هو المضارع الذي دخله من الجوازم وانما سمي المجزئ المطلق لان هذا الفعل مجزئ
 عز ترك الفعل في الماضى والمجر كذلك فيكون اخصر من النسخة المذكورة قدس في شرح النسخة في
 واخر حرف الجوازم فحتمه ولذا قال بعض المعاصرين لبعض المتأخرين جازم الفعل في الماضى
 لم كان ولا واللام وهي تقطع كلة الاخر في المفردات الخمسة اذا كانت صحيحة العين
 واللام ومع العين اذا كانت معتلة صحيحة اللام واخرها اذا كان حرف علة لانه بمنزلة
 في الصحيح وهي الواحد الغائب والواحد الغائبة والمثم وصره ومع غيره و
 تقطع نون الاعراب من الامة الخمسة اعني التثنية والجمع المذكور مخاطبين وغائبين و
 الواحدة مخاطبة لان النون فيها بمنزلة الحركة في الواحد كما سيجي فكان الجازم يحذف الحركة
 من الواحد يحذف ما هو بمنزلة نون الجوازم لها اثران لفظاً وهو الحذف المذكور ومعنى و
 هو نقل المضارع الثابت الى الماضى ونفيه لما انها وضعت له على الصحيح فظهر على لفظ الماضى
 وقال بعضهم بل هي ولما دخلت على لفظ الماضى فقلبتا الى لفظ المضارع ويبقى المعنى
 كما كان والاول لان قلب المعنى اظهر واكثر في كلامهم كذا في النسخة فان قيل لم سميت

سميت هذه الحروف جوازم قلت لان الجزم القطع وهذه الحروف تقطع عن الفعل حركة
 وبعض حرفه كالدواو والحركة كاللفظة فكان ان الدواو اذا تصادف فصلة في الجسم اخرها
 والافن نفس الجسم فكذا الجوازم اذا دخلت على الفعل فان وصرت حركة ضمتها والافن
 الفعل كما في الناقص كذا في عن ابن السراج فان قلت لم كانت تعمل قلت لا اختصاصاً
 بالفعل وقد ذكر في المفتاح في قسم الجوازم ان كل ما لم يشأ وهو خارج عن حقيقة اثر فيه
 وغيره غالباً بشهادة الاستقراء فان قلت لم تعين الجزم في عملها فان لانها لما شئت بان
 من الجوازم في النقل حيث تدر على المضارع تنقله الى معنى المضارع كما ان ان تدر على الماضى
 تنقله الى معنى الماضى لتقبل عملها او ليكون الاثر على وفي المؤثر في الاختصاص بالفعل فان
 قلت لم يعلم حرف التعريف وحرف الاستقبال اختصاصاً بمادخلها فلا كان الاختصاص موجبا
 للعمل لوجب ان يعلن انهما مجزئان مجزئ بعض الاجزاء او لشيء الامتناع فكانها غير خارجين عن
 حقيقة مدخلها فاعرف هذا جاء لم في الضرورة غير جازم وهي في الناقص المذكور قوله
 لولا فوارس من نعم واسرهم يوم الصليفا لم يوفون بالجار: يا ثبات النون وقوله بهجت
 زيان ثم جئت متغزاة من بهج زيان لم تاحو ولم تدع: حيث اثبت الواو وقوله: الم يا ثباتك
 والانباء نهي: بما لاقت لبون بنه زيار: فاثبت الياء وقوله: وتضلك من شجرة حشمية
 : كان لم ترى قبلي اسيراً بما نيات حيث اثبت الالف وجاءت ايضا في الضرورة بالفصل بين
 وبين مجزئها قال شفاضت معانيها قفراً رسوماً: كان لم سوي اله من الوضوح فظهر: والمضارع
 جمع مغنى وهو المنزلة والقفار جمع قفوه هي المفاضة التي لا نبات بها ولا ماء والرسم جمع
 رسم وهو الاثر والوضوح فظان الناس المعنى صارت منازل الحجة قفراً اثرها كان لم تاهل و
 لم توش سوي اله من الوضوح وجاءت ايضا بحذف مجزئها في الضرورة كما قال: احفظ ودعك
 التي استودعتك: يوم الاغارب ان وصلت وان لم اى احفظ ودعك التي جعلت
 ودعك عندك يوم التفتت: التبا عدسوا وصلت او لم تصل والاعارب بالعين المهله و
 الزاء المعج: وبالعين المعج والراء المهله بمعنى التبا عدسوا وصلت او لم تصل والاعارب بالعين المهله و
 قلت لان الاول قليل اللفظ والمعنى بالنسبة الى الثاني والقليل قبل الكثير اما انه قليل اللفظ
 قفوه اما انه قليل المعنى فلان في ما توقفا واستغراقاً ووزن اول لانه مطلق محتمل استغراقاً
 وعدمه بخلاف الثاني فانه مستغرق فهو مقيد والمطلق قبل المقيد اول لان جازمه وهو لم مفرد بخلاف
 لما فانه مركب على ما قيل كذا في سبي: ان شأ الله تغلف في الحاشية فعل مضارع مجزئ مستغرق
 بناء معلوم مفرد مذكر غائب معناه يردم اتدى برغائب ارجو زمانه كجش زمانه كجش زمانه كجش زمانه

الجازم

فان قلت الفاعل عطف وان تحت من
 الناقصة معانيها اسم فاعل فافهم
 من كان من معانيها كان حقة
 البحر الطويل
 والاعارب يوم موددينهم واثومين
 البحر الكامل شري شوا الله عيسى كرى

مستغرق لفظه يستعاض به ولم
 جميع من زمان ما ضللت
 قبله در ل شري شوا

منه فبقية التي حصل له الفطر كقولك
القوم ينشرون أو كقولك لا يارب
لهذا ان شاء الله

فهم لم يقل لما ينشرون ففقد
التقريب الحائض الى الحارة

فان قلت المضارع اذا نقل الى الماضي
قلت لا بل يكون مقبولا عنه ^{في الماضي} في الماضي الاول
في المعنى الثاني فان قلت لا بل في حقيقة
المضارع قلت لا بل في حقيقة اسميه
له كما ان الاول هو الاصل والآخر فرع
لكن الاستحسان لا يحقق فيه كما ينبغي
ع

مسئلہ جواب لا

يقدم في أول الاقابلة كما في الماضي ولأنه موافق لما قبله في الغيبة ولأنه يجوز ان يخرج
 عن الضمير فيكون مفردا بخلاف الحاضر في الحاشية امر غائب بناء معلوم مفرد مذكر غائب
 عنانته يردم التوسيع غائب ارجل زمانه فذكر سبعة الفاظ تركية من لفظ
 يردم ولفظات ولفظ سون وبر وغائب وار وكلها زمانه وخصة الفاظ
 عربية وهي امر غائب وبناء معلوم ومفرد وذكر وغائب ولم يذكر لفظ الفعل والمضارع
 لعدم اشتراك الصيغة أو لانه لكونه اشياء الخطم تبتة عن مرتبة الفعل الاخباري حيث
 يدل على الوقوع بخلاف الامر ولاكتفاء بالاشارة اليه بعلامه المضارع حيث لم تنح صيغة المضارع
 عنه وبما كانت معرفة لا مبنية وسنشير اليه في المخاطب أو لما مر في الجرد من ان الامر
 لما كثر استعماله وكان مناسبا للتكليف مع كثرة التغير في معناه وعدم كونه اللام مفارقة آياه
 جعلت كانه جاز منه فعدتسا آخر من الفعل وليس اتم المضارع وان كان بينهما
 مناسبة في الاستقبالية ولذا وقع في كلام اكثرهم مقابلا للمضارع كما لا يخفى على من تتبع
 كتبهم وقال في الاستعمال هو مع اللام ليس بقسم من اقسام الفعل كالنفي وبدونها كالمضارع
 لفظا وحكا انتهى نلفظ يردم التوسيع يدل على الحدث والنسبة والاستقبال ولفظ
 سون معناه امر الغائب وهل المعنى يؤدي بلفظ يردم التوسيع أو اولار أو قد مر أمثاله
 فلا تغفل الامر في اللغة والاطلاع يأتي في المخاطب و امر الغائب ما يطلب به الفعل من
 الغائب والامر مشتق من المضارع لمناسبة بينهما في الاستقبالية فان الطلب انما يكون
 لما لم يحصل بعد ولا مناسبة بينه وبين الماضي وانما لم يشتق من المصدر ابتداء لئلا يفر
 الى الضبط ولهذا ذهب السيراني الى ان اسم الفاعل والمفعول اشتقا من الفعل ذكره نجم
 الائمة زيدت في أول الامر الغائب اللام لانها من وسط الخارج والغائب بين المتكلم والمخاطب
 في الكلام فناسبه اللام من حرف الزيادة ولم يزد من حروف العلة لئلا يجتمع حرفا علة و
 انما زيدت في أوله دون آخره مع انه اولي كامة لانها عاملة فيه ومرتبة العامل قبل مرتبة
 المفعول وانما كسر ومن حروف المعاني التي جاءت على حرف واحد ان تبني على الفتحة
 التي هي اخت السكون بينهما وبين لام الابتداء اولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل
 شبيهت باللام الجارة التي تعمل عملا مختصا باللام فكسرت وقد تكون بعد الواو والفاء ثم نحو
 ولتأت طائفة ولم يصلوا فليصلوا ونم ليقضوا نقضهم وهو مع الفاء والواو اكثر لان
 اتصالها بما بعدها مشبهة كونها على حرف واحد فصارت مع اللام بعدها وحروف المضارعة
 كلمة واحدة على وزن فخذ وكثف فيخفف بخذف الكسرة وانما تم فلكونه حروفا اكثر

اكثر من واحد لم يكن اتصالها بما بعدها بهذه المثابة الا انها حملت عليها لكونها حرف
 عطف مثلها و اذا كان الماورد جماعه بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر
 نحو افعلوا وافعلوا ويجوز على قلة ادخل اللام على المضارع المخاطب ليفيد التأني في الخطاب
 واللام الغيبة مع التخصيص على كونه بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا لقوله عليه السلام لتأخذوا
 مصانكم وتدرجوا في الشؤ وذو هذا وجزم الفعل كقول الشاعر محمد فقد تفك كل امر
 نفس اذا ما خفت من امر تبالأى لقد وانما علمت هذه اللام الجزم لانها ثابتة
 بان الشرطية في لزومها المضارع ونقل معناه من الاخبار الى الاشياء كما ان تدخل
 الفعل ونقل معناه من الجزم الى المشكوك او كان المضارع لما دخله لام الامر شبه
 امر المخاطب وهو بمنى كما سيأتي بيانه ولم يكن بنا ذلك لوجود حرف المضارعة فيه مع
 عدم تغدير الاعراب فاعرب باعراب شبه البناء وهو السكون الذي هو الاصل في البناء
 فاللام لكونها المشابهة مستفادة منها علمت الجزم فان قيل لم علمت ان الشرطية الجزم
 قلنا انما لما اقتضت فعلين كل منهما مع فاعله جملة لكونها موضوعة للشرط ثم تركبت الجملة
 فصارتا جملة واحدة طار الكلام واقتضى الحقة ولا اخف من السكون وكونه كذلك ليس
 علمت الجزم فان قيل لم اخفت اللام بالمضارع مع ان الشرطية التي تعقل اللام ان
 تدخل الماضي ايضا **اجيب** بانها لما كانت عاملة والعلل يظهر في المضارع دون الماضي
 الزمها بالمضارع ولم يجزوا دخولها في الماضي كما اجازوا ذلك في ان لان الاكل في حروف
 الشرط ان تدخل على الفعل المستقبل الا ان المستقبل لونه انقصر من الماضي فوجد
 عن الانقراض الى الاخف اما مع كون المعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان الرمتني الآن فقد
 كرمك امس معناه ان تقربا لكرامك اياي الآن فاعتد بالكرامى اياك امس او على الماضي
 كما اذا كان الشرط لفظا كان فانه **لا** ذكر كثير من النحاة انه اذا اريد بها ومعنى الماضي
 مع ان جعل الشرط لفظا كان لقوله تعالى ان كان قيسه قد من قبل الآية لقوة دلالة كان على
 الماضي لتموضه له لانه الحد المطلق الذي هو **لا** مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد
 منه الا الزمان الماضي وكذا جيء بان في مقام التاكيد مع او الحال لجزء الوصل والربط ولا
 يذكر له حرف جزاء نحو زيد وانه كثر ما له بخيل وعمرو وانه اعطى جاهها للكم كذا في شرح الصبا
 وحاشية شرح الزنجاني فافهم **وقد** بعد ايضا ثلثة اضرى كابر از غير الحاصل في معرض الحال
 لقوة الاسباب او كونه ما هو للوقوع كالواقع او التعلق او اظلمار الرغبة في وقوعه نحو اظلمرت
 بحسن العاقبة وقد مر في قوله رضى الله **لا** يشتره عبرته في الحاشية بنهى الغائب

فلا يستفاد منه الا
اختلاف الحاة في دلالة الافعال
الناقصة على الحدث فقبل نعم وقبل
لا والاصح الاول كما في الرجحان

وكانت هذه النسخة من نسخة
المصنف في سنة ١٢٠٠
بمكة المكرمة

حيث قيل نهي غائب بناء معلوم مفرد من كذا غائب معناه يردم انتمون برتبة
الكل من زمانه ذلك مثل التغير عن نحو قوله ليس بامر الغائب وقد عرفت وجهه و
بعضهم عبر واعنه بلفظ فعل نهي كما عبروا عن الاول بلفظ فعل امر وذلك كما عبر عن
الماضي والمستقبل بلفظ فعل ماض وفعل مضارع والتعبير الاول وان كان لفظ الغائب
فيه انه شتهر به الصيغة ويمتاز به اول الولهة عن المخاطب فهو اولى من الثاني
وان كان على القيام على الماضي والمضارع ويجوز في الخطاب ان شاء الله تعالى ونهى
الغائب ما يطلب به ترك الفعل عن الغائب فاعلا او مفعلا فيشمل المعلوم والمجهول
ثم النهي مشتق من المضارع بزيادة الجازمة لامن الماضي ولامن المصدر ابتداء لما
مر قال الغائب مشتق من الغائب فاصل لا ينصرف يزيد عليه لانسقط حركة الراء
ولا يهزله لانه لفظ وهو الحذف ومعنوه تخصيص المضارع باستقباله في افادة
تركه ونهيهم ويقال لها لا التانيية كما يقال لام الجازمة لام الامر وتسمية النهي اليها
بجازة والتانيية هو المتكلم بوجهها وانما علمت الجزم لما ذكرنا في لام الامر فان قلت ما الفرق
بينها وبين لا التانيية قلت الفرق من وجهين احدهما ان لا التانيية لا تكون الجازمة
للمضارع بخلاف لا التانيية فانها لا تكون جازمة اذ لا عمل لها في الفعل من حيث اللفظ كما مر
والثاني ان لا التانيية لا طلب فيها بل هي لمجرد الاخبار عن ترك الفعل بخلاف لا التانيية
فان فيها طلب ترك الفعل فان قلت لم قدم نهي الغائب على امر الحاضر قلت لان بينه
وبين امر الغائب مناسبة في الغيبة وكونها معربين بالاتفاق وكذا بين امر الحاضر ونهي
الحاضر منسبة في الخطاب وذكر الشيء مع مناسبه اولى واحرى فلذا ذكر الغائب مع الغائب
ثم قال **انصر لا تنصر** وقدم امر الحاضر على نهي الحاضر لانه في الغائب قوله انصر في الحاشية
امر حاضر بناء معلوم مفرد من كذا مخاطب معناه يردم انتمون برتبة زمانه
ولفظ كلبي زمانه لان معناه على الاستقبال لان طلب الحاصل في رسم بالامر بالصيغة
لان حصوله بالصيغة المخصوصة دون اللام ولانه على صيغة مخصوصة ليس عليها صيغة مضارع
بخلاف الامر باللام فان صيغة مشابهة بصيغة المضارع بل هو مضارع مجزوم باللام عند النحاة
كاسياني وتيل قال بعض اهل الصرف تسمية ذلك الامر بالامر بالصيغة اصطلاح انتهى
فلينأمل وقد يقال له امر الحاضر وامر المخاطب ولفظ الامر اما مصدر امر بامر من باب نصر
واما ام ليس بمصدر وقدم في شعره قوله رضي الله تعالى عنا وعلم والاهليون ومن تبعهم
عزوه تارة بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء وهو بمنى على الامر الاول وتارة بانه

ملك الغائب في التانيية والتانيية

وتارة بانه قول القائل استعلاء فاعل هو المشهور بينهم ويكون تطبيقه على كلا المعنيين للامر بان
يراد بالقول المعنى المصدري فيكون تعريفا على المعنى الثاني الاول او المقول فيكون تعريفا على
المعنى الثاني والتعريف الاول عند بعضهم هو لفظ طلب به الفعل جازما بوضعه له استعلاء
فقه لهم لفظ احذر عن الفعل والاشارة وقوله طلب به الفعل لم يبق لولا بطلب به للام
يفهم منه ما من شأنه ان يطلب به الفعل فيذكر الصيغة المستعملة في التهديد والتعجيز
والسخير او نحو ذلك والصادرة عن التانيية والسايي والحاكمي وقوله جزم في خبره به
الصيغة المستعملة في التهديد والاباحة فانما لا تسمى امر عندهم وقوله بوضعه له خبره به
اللفظ الموضوع للاخبار عن طلب الفعل مثل اطلب مثل الفعل وقوله استعلاء متعلق
بطلب اي طلب به على جهة عند الطالب نفسه عاليا وان لم يكن في الواقع كذلك
خبره به الدعاء والاتماس فعدم ان ما يدعى طلب الفعل دلالة وضعه اما ان يقارن
الاستعلاء وهو الامر او يقارن التانيية وهو الاتماس او الخوض وهو السؤل والدعاء والمراد
بقارنه استعلاء استعلاء صيغة الطلب على وجه يقتضيه العلوس كما هو المستعمل عاليا او لا
فالامر يتحقق من الموضع ايضا بل من الادنى وكذا المراد بمقارنته التانيية فيتحقق الاتماس
من الاعلى والادنى والمتعارف ان الاتماس لا يكون مع نوع من الخوض لا الرصد الدعاء و
يقال له الشفاعة ثم انهم بعد ما اتفقوا على ان لفظ الامر حقيقة في الصيغة اختلفوا في
ابن سريج والاصطخري وابن ابي بريدة والحنابلة وجماعة من المعتزلة الى انه حقيقة في
الفعل ايضا فيكون مشتقا لفظيا بينها حتى فرغوا عليه كقول الرسول عليه السلام موجبا كما
كالصيغة واحتجوا عليه بقوله تعالى وما امرهم شئوا به من امر فمعه برشيد اي فعله لانه الموصوف بالرشيد
وقوله تعالى وما امرهم شئوا به من امر واتجهين من امر الله وامثال ذلك
واجيب بانه بعد تسليم كون ما ذكر في هذه الايات بمعنى الفعل تسمية امر ايجاز باعتبار اللام
هم السبيل على السبيل بناء على ان الفعل يجب بالامر ويثبت به واختار الاموي كونه مشتقا
معه با حيث قالنا لمختار انما هو كون اسم الامر متواطفا في القول بالمخصوص والفعل لانه مشتق
ولا يجاز في احداهما ورد بانه قول حادث خارج للابحاج وان كان متواطفا لما تبادر منه الصيغة
بخصوص عند الكلام اذ لا دلالة له على الخاص اصلا والحاصل انه لا نزاع في ان الامر
يطلق على نفس الصيغة صادرة عن القائل على سبيل الاستعلاء وانما النزاع في ان الامر
الذي هو مصدر امر اهل يطلق حقيقة على الفعل بالفتح الذي هو مصدر فعل او لا فعند الجمهور
لا بل مجاز وعند البعض نعم وكذا النزاع في ان الامر الذي هو اسم اهل يطلق على الفعل

بالسر الذي هو الحاصل من المصدر بمعنى ان حقيقة او لا فاعل الجهور لا وعند البعض
نعم كذا في النكاح والمرات **هذا** الذي ذكرناه هو رأي الاصويين **واما** عند التفرقيين
قالا ما يطلب به الفعل كما في شرح الميزان فان طلب به من الفاعل الغائب فهو
امر الغائب المعلوم وان من الفاعل المخاطب فهو امر الحاضر المعلوم وان من المفعول
الغائب او المخاطب فهو امر الغائب او الحاضر المجزول قالوا الحاضر المعلوم ما يطلب به
الفعل من الفاعل المخاطب وفي المراح الامر صيغة يطلب بها الفعل عن الفاعل اي
الغائب والمخاطب قليل في شرحه فصرح الجني للفاعل بالتعريف لكونه الاغلب كما خصه
ابن الحاجب في تعريف امر المخاطب لذلك حيث قال صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل
المخاطب وفيه نظر لان مطلق الامر لا يطلق على الامر باللام عند النحاة بل يقال له امر
الغائب وليس قولنا الامر اعم من قولنا امر الغائب عند النحاة حتى يصدق على ما يصدق
عليه اذ مرادهم الامر المطلق والمطلق قيد يخصه من الامر المضاعف الى شئ اخر كقول
الفقهاء المأثرون كذا في الرضى **قال** المولى عصام الذين في حاشية الفوائد الضيائية
في بحث المعرب لا يسمى النحاة ما هو باللام امرا بل مضارعا مجزوا والامر باصطلاحهم
ما هو بغية اللام انتهى **وقد** في بحث الامر في الامم الحاجب مثالا الامر بمنزلة قولهم الامر
بالصفة وهم يقولون لهذا الامر الامر بالصفة وانما قال مثالا لان الامر في السنة الصريين
يشمل الامر باللام وهو الاطلاق المشهور فيما بين المحققين فخاف ان يجر الامر عليهم فزاد
المثال ليكون في قوة التعبير عنه بالامر بالصفة **استبان** منه ان الامر في اصطلاح الصريين
يطلق على صيغ الامر باللام وبغير اللام على بناء الفاعل او المفعول **واما** على اصطلاح النحاة
فلفظ الامر لا يطلق الا على صيغة امر الحاضر المعلوم فعندهم ان الامر حقيقة في الصيغة
كما عند اهلنا لان النحاة يسمون بالامر كل ما يصح ان يطلب به الفعل من الفاعل
المخاطب سواء طلب على سبيل الاعتلاء وهو المسمى امر عند اهلنا لئلا يبين كما عرفت نحو اقيموا
الصلوة او طلب على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو اللهم ارحم او من غيره وهو
الالتفات والشفاعة او لم يطلب به الفعل بل كانا على وجه الاباحة نحو كلوا واشربوا
او التهديد نحو اعملوا ما شئتم او غير ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سموا جميع ذلك
امرا لان استعمال الصيغة المذكورة في طلب الفعل على طريق الاعتلاء هو امر حقيقة اغلب
واكثر وكذا الكلام في النحاة فان قولك اللهم لا تؤاخذني نهي في اصطلاحهم وان كان دعاء
في الحقيقة كذا في الرضى ثم اعلم بان العلماء اختلفوا في ان صيغة الامر لما اوصفت

ان يجتمعا

مطلوبها ووضو له الامر

وضعت **فقال** للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينها وهو
الطلب على جهة الاعتلاء وقيل هي مشتركة بينها لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر
المشترك بينها وهو الطلب وبين اشتراك اللفظ وقيل مشتركة بين الوجوب و
الندب الاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن و
الاكثر على كون حقيقة الوجوب كذا في كتب اهلنا من حاشية شرح الزنجاني ثم
ان الامر يستعمل لعل مختلفة وهي على ما في مغية الشفيع لابن كمال الوزير سبعة عشر
الاول الايجاب كقوله تعالى واقبوا الصلوة **الثاني** الندب كقوله تعالى فكا تبوءم **الثالث**
الارشاد كقوله تعالى فاستشهدوا وقبوا الصلوة **الثاني** الندب كقوله تعالى فكا تبوءم **الثالث**
الله عنكم كل ما يليك **الرابع** الاباحة نحو كلوا **الخامس** التهديد نحو اعملوا ما شئتم ومنه
الانذار وهو ابلاغ به تحذير نحو قد لا تمنع بلفظ قليل انك من احباب النار
السادس الامتنان نحو كلوا مما رزقكم الله **السابع** الاكرام نحو ادخلوا بسلام **الثاني**
التعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله **الثاني** التسخير نحو كونه واقرة فاسئين **الثاني** الامانة
نحو قولك نواجدة او حديدا ومنه الاذن نحو ذى انك انت العزيز الكريم **الحادي عشر** التوبة
نحو اصبروا ولا تنصروا **الثاني** عشر الدعاء نحو اللهم اغفر لي **الثاني** عشر التمس نحو الاياتها
الطويل **الثاني** عشر التذم والبيت المذكور يصلح مثالا له اذا قطع النظر عن تخيل
شئ **الخامس** عشر الاحتقار نحو القداما انتم يلقون **السادس** عشر التلويح نحو فيكون
السادس عشر معنى الخبر كقوله عليه السلام اذالم تسقى فاصنع ما شئت اي صنعت ثم ان الامر
الحاضر مشتق من مخاطب المضارع كما ان امر الغائب مأخوذ من غائبه **وطريق** اخره منه
ان تحذف منه حرف المضارعة وتنظر الى ما بعد المحذوف انه متحرك او ساكن فان كان متحركا
فتأني بالباء بصورة الجزوم فتقول في الامر من تدخرني دخرني ومن تقربني قربني وان
كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا زدت همزة وصل لان كان عينه مفتوحا او مكسورا او مضموما
ان مضموما اما حذف حرف المضارعة فلانها اشارة المضارع فيجب زالتها لينجي اطلاق
تلك الصيغة وما الزيادة فلم يفسد الا ابتداء بالساكن واما تخصيص الهمزة بها فانها
من مبداء المخارج فناسب الابتداء بها او لا تأخر اقوى الحروف بتلك العلة ايضا والابتداء
بالاقوى او لا تأخر تحذف من غير او الكلمة كثيرة فزيدت او لا جبراً لحدفها **وسميت**
همزة وصل لانها تنجى للتوصل بها الى النطق بالساكن **وهذا** اسميتها التحليل سلم الله
وقيل لانها تسقط في الدرج فيتصل ما قبلها بما بعدها ويطلق عليها الف الوصل ايضا و

منهج المخرقة والافراطية

والله اعلم
ما قبلنا

اما فی الم یوم یوم اخر اصله شکر و در
 حاضر اجله از او نذر تا و مستعار است
 صواب آنکه نظر قلم را با بعد از آن
 متقدر را و در آن است که ساکن ایل است
 او که از این عین الفقهی است
 بنده و وصل منضمه که در آن
 حضور آمده علامت و وقف لام الفقهی
 که سنبله طهر را نذر و ضم
 دو شریقه آخر ۲۱ و دی
 سر ۲ بنده

مقد (کرده علامت جرم لام
افعلات حر که سستند مقید
را نایضه که دوشوی
انقض و لوی
سر 2 م کی

یاجود مضارعت ح قند غلظ
زیر بعض فیوز غلظت
مضارعت ح قند غلظت
کفی

انما كان امر الحاضر اكثر استعمالا و
ان الغائب بعده خلت اذا اردت
ان يدرك اليه
لعمرو قم ولا يجتمع لم الحاضر الى
مثل ذلك فكان اكثر استعمالا
تجاء في امر الغائب اليه ولا
يلزم الاضمار الغائب كذا في
شرح المفصلين هو ان
شرح الزنجاني

وعلامته في التريكية ان تحقّق آخر الام
بما مضى من ١٩٤٠ و غير محفوظ - التمر
على انفسها

معناه يردم ايده بطو بر زمان يردم ايده جلك بر مكان يردم انك بصر الافراد
 الى الزمان والمكان وفي المصدر قلت الافراد ليس معنى الكلمة نفسا بل هو من الخارج
 كالشك في الظاهر عليه ونحوه فان التعريف والتكثير عارض للفظ يتعاقبان عليه بقا
 علاماتها وكم الزمان والمكان موضوعا للفظ من زمان الفعل ومكانه لا واحد من حيث
 هو بخصوصه فلا حاجة الى الافراد سيما في الامثلة المختلفة على ان الافراد مستفاد من العبارة
 كما لا يخفى نعم اذا قصد الوحدة بدليل خارجي ونحوه يزداد لفظ المفرد ويرى وانما يتوقف
 سها الزمان والمكان وفي المصدر لانها ليسا موضوعين للجنس الزمان والمكان لان اسم الجنس
 على ما رجع سيد المحققين موضوع للماهية من حيث هي بلا اعتبار شئ آخر وقد اوضحناه
 في رسالتنا المعلقة فيه واما موضوعا للزمان ومكان وقوع فيها الفعل وهما مشتركان فاما المصدر
 ميبا او غيره فلو موضوع الحقيقة المشتركة اعني ماهية الحدث من حيث هي اي من غير شعار
 بالوحدة والثرة وليس موضوع للماهية بوحدة لا بعينها ويسمى في الامثلة فلاحاجة الى
 صيغة التثنية والجمع والتأنيث فلا يشترط ولا يجوز ولا يؤنث مع ان التثنية والجمع لا يكونان
 الا بالنظر لكثرتها فاما حقيقة التثنية ان يقصد امران متميزان في ادعائهما
 في احدهما اختصارا واما تعذر ان يكونا شراكتا في الحقيقة معا اذ هي واحدة ليست الا فلا يمكن
 التثنية ولا الجمع لكن اذا قصد النوع او العدد يشترط ويجوز ليلا اختلاف الانواع او العدد فاما
 اجتماع الانواع حصل المقتضى للجمع وكذا المرتب والمركب نحو قولك ضربت ضربين وضربا قاصدا
 انواع الضرب المختلفة او عدده فالتفكير وتظنون بالله الظنون والمراد بالنوع المصدر
 الموصوف كالضرب الشديد والضعيف والحسن والقبح وغير ذلك وبالعديد عدد المرتب
 او غير معين والمعين كقولك ضربت ضربا ثلثة وغير المعين كقولك ضربت ضربا على العدد المعين
 كالمثال الاول والمصدر ليس موضوعا للنوع والعدد بل الموضوع لها المرة والنوع كما يحكي
 فباعتبار الموضوع له لا يشترط ولا يجوز واذا استعمل بمعنى اسم الفاعل او المفعول كما يستعمل
 فيه المذكر والمؤنث والمثنى والجمع اعتبارا للكل ويجوز تثنيت وجمعه ايضا اعتبارا للذي
 يستعمل فيه وكذا الوصف الذي كان في الكلام مصدره نحو صدم وغور فيجوز ان يعتبر الكل فلا يشترط
 ولا يجوز ولا يؤنث قارننا ضيف ابراهيم المكيين وقارننا الخضم اذ تسو الخصب و
 يجوز اعتبار حاله المستقل اليافيشته ويجوز فيقال رجلا عادلا اي عادلا ورجلا عادلا اي
 عادلا ولا تحققة تأنيث لانها لا تنطبق مع الصفات اما وضع وصفوا الكلم من الرضخا
 قيل لم يشترط المصدر ويجوز اذ اراد به معنى اسم الفاعل او المفعول واجب بان اسم الفاعل والمفعول

قال القاضى العظمى العوضى
 للالف واللام الرجل المطلق لا
 المجرد عن اللام وهو التثنية لا
 فالجاء في التثنية والجمعة

مطلب وضع المصدر و افراد
 و تثنيت و جمعه
 قال القاضى العظمى العوضى
 جنى سماء موقوفة من مصدر كذا
 جمعه موقوفة من مصدر كذا
 فهو رجاء ذكره

ذا اجتمع
 النوعان
 حصل
 للتثنية
 واذا اجتمع

والمفعول مشتقان والمصدر مشتق منه والمستحق يقتضيه العدد فيحتاج الى التثنية
 والجمع فان قيل لم يشترط المصدر ولم يجمعه باعتبار الفاعل كالفعل والصفة قلنا لانها
 كانت النسبة الى المرفوع مأخوذة في وضعها فاقضوا بها للفاعل وضعي جاز ان يتصل بها
 غاية الاتصال فيحكم عليها بالتثنية والجمع باعتبارها ولا كذا المصدر اذا اقتضاؤه اياه
 على كونه في اسم الفاعل ولا مشابة تامه بينه وبين الفعل فلم يجز ذلك فيه فافهم فان
 قلت المصدر مفرد فيلزم في عنوانه وترجمته بالتركيب لفظ المفرد ويرى ان اردت بقوله
 مفرد انه موضوع للمفرد فمفرد كيف وقد اجمع اهل العربية انه موضوع للجمع من حيث هو كما
 مر آنفا وان اردت ان لفظه مفرد بمعنى انه ليس بتثنية ولا جمع فسلم ولكنه لا يند في اصحاب
 العدد واما ينافيه لولم يكن موضوعا للجنس فان قلت المراد الثاني والملح مكابرة لان المراد
 بالاحتمال ليس بمرجوح بل هو اطلاقه على العدد بل مع صحة استعماله فيه واراثة منه والموضوع له
 للطبيعة من حيث هي لا دلالة له على العدد من حيث هو لا دلالة له العام على الخاص صلا ولا يدل
 خارجيا يدل عليه فلا يصح استعماله فيه قطعا قلت المراد اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار
 خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس المجاز في شئ كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انثى
 ورايت رجلا فقلت انثى او رجلا لم يستعمل الا نيا وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد
 وكذا اذا قال انا لكرمت زيدا واطعته وكسوته فقلت نعم فقلت لم يكن لفظ فقلت مجازا
 وكذا لفظ الحيوان في قولنا اننا لحيوانا طيعنا كذا في المطول قال وهذا بحث يشبهه على كثير من
 المحققين حتى يتبين ان مجازا باعتبار ذكر العام واراثة الخاص ويعتبر فيه ايضا بانه لا دلالة
 للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الكلام و
 الاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج قال اهل اليونانية قوله لامرأة طلقتك تفقح واطرة
 وفي قوله طلقتك واحدة لولا قبل ذكر الواحدة لا يقع شئ قالوا لان اقتصر ان الواحدة به
 يكون تغيير الموجب وذلك لان ما يدل عليه الفعل من الحدث هو بعينه ما يدل عليه المصدر
 وموجبه الواحدة لا بعينه انه موضوع له في اللغة فانه مخالف لاجماع اهل العربية بل انه
 يستعمل عرفا في الجنس حيث تحققة في ضمن الواحد ضرورة ان الاحكام انما تجري عليه من
 حيث وجوده لما كان الواحد اذنى ما يتحقق بالجنس في ضمنه ولم يوجد دليل على ازيد منه صار موجبه
 عرفا فثبت اقتصر المشتكم على المصدر علم انه اراد بوجه العرف وهو الواحد واما اذا زاد
 عليه العدد علم انه اراد بمعناه اللغوي المطلق ولا شك ان تقييد المطلق بتغييره لا يدل
 كذا في المرات واعلم ان اسم الزمان والمكان مشتقان من المضارع المعلوم اما ا

مطلب اذا اطلق العام على الخاص
 لا باعتبار خصوصه بل اعتبار
 عموم ليس من المجاز
 اذا اطلق العام و اراد به الخاص من
 عليه خصوصه كان مجازا واما ان اطلق
 من باعتبار عموم اي باعتبار ما فيه
 من النوع العام وليس مقتضى الخصوصية
 حقيقة اذ لم يخلو عن حاله او مقالية فهو
 معناه و لا ذلك اذا اطلق العام على
 الخاص كمنه كان حقيقة ايضا
 كقولك الانثى حيوانا
 فخصه بالانثى

اما اشتقاقها من المضارع فلا خلاف صيغتها باختلاف حركة عينه وسياق واما من
المعلوم فلان اختصاص حركة العين انما يكون في الجذع للفاعل والوجه للمفعول لان عينه
مفتوح **ابدا** وقيل لانها لم يشبهها الفعل ولم يعللها لعلها لا تصح في الهمزة فالاشتقاق
من صيغة المعلوم التي هي **الاول** وروى الشروع المشتق من المصدر نوعا فاعل واسم
فاشتقاق الفعل بحركة العين نحو **فعل** واشتقاق الاسم بالحروف الثلاثة احدها الميم مصدرية
كانت اوزمانية او آلية والثاني التامرية كانت او نوعية والثالث اليا تصغيرية كانت
او نسبية الى آخر ما قل اراد بالاشتقاق الاسم مما بالذات وابتداء وبكسرة لانه صرح في آخره
فصل الوجه ان اسم الزمان والمكان مشتقان من معلوم المضارع واما المصدر الميمي فاما
موضوع البحث كذا وكذا لعلنا نأخذ من المضارع المعلوم للعلم المذكور في كسر الزمان والمكان واما
من غير الميمي كما هو ظ كلام روى الشروع فاشتقاقه منه وكذا اشتقاق المرة والنوع و
التصغير والمنسوب على بعض حدود الاشتقاق المذكور فيما سبق وبالمعنى اللغوي او على
بعض انواعه الغير المتنازع فيه والافقدها لو ان المشتقات تسعة الماضى والمضارع والاول
والنهي واسم الفاعل والمفعول والزمان والمكان والآلة هذا **قيل** ويدل على عدم اشتقاق المرة
والنوع ان صاحب المفصل قسم المفعول المطلق الى مبهم ومحدد و اراد بالمبهم ما يدل على
ما يدل عليه فيفيد التاكيد نحو ضربته ضربا بالحدود وما يدل على امر زائد على ما يدل عليه الفعل
فيفيد غير التاكيد اي المرة والنوع نحو ضربته ضربتين وقعدت جلسة وجلستين فيعلم
من هذا ان بناء المرة والنوع مصدران مخصوصان بحج منها التشبيه والجمع فليست **وصيغ** من
الثلاثي الجذر في لفظ اسم المفعول كالمخرج من اخرج والمخرج وذلك لاختصاره في كثير الحروف
ولم يثبت الزمان والمكان بالمفعول الذي هو فضلة في الكلام وفي تعلق الفعل بها فمفعول
فيها من حيث المعنى فكان ستم اللفظ المفعول ايسر لانهم قصدوا مضارعتها للفعل في الزنة
فاجروها على لفظ المفعول لانه اخف من لفظ الفاعل لان الفاعل بالكسر والمفعول بالفتح والمصدر
يشركها غالبا في الثلاثي كما سياتي فلذا فيها فوقة غير ان اسم المفعول من اللزوم بحج
بزيادة حرف الجر في آخره دون قرأته **وهذا** الفوق لكونه بالخارج عن الوزن لم يعتبر
والفارق لكل منها عند الاضيقية الحالية او المقالية ذكره قدس في شرح النجاشي
افاضا الله من معالمة بجاه نبيه وان كانت من الثلاثي الجذر في نظر في عين الفعل المضارع
فان كان مفتوحا او مضموفا لمصدر الميمي والزمان والمكان منه مفعول بفتح الميم والعين وسكون
الفاء اما زيادة الميم فلفظ بين وبين الماضي واخيرة الميم لما مر في المفعول من ان زيادة

اشتقاقها من الميم
اسم مكان
حرف في
مفتوح
فعل
او لسان
قلوب
عبر
بسم
صاد
ان

وغيره قياسية والضابط
انها لم تكن من الثلاثي

من ان زيادة حرف العلة متقدرة والميم قريبة من الواو في الشفوية ولان كلاما من
الزمان والمكان مفعول فيه وفيه الميم واما فتح الميم فللخفة وكثرة الاستعمال لانها قائمة
مقام حرف المضارعة وهي مفتوحة فاعطى حركتها ما قام مقامها واما فتح العين في المضارع
المفتوح العين فللتوافق وفي المضموم العين لم يفتح مفعلا بالضم في كلامهم واخيرة فتح العين
على كسرها لخفة واما سكون الفاء فللوقوع في مفتوح ومثرب من مفتوح العين ومنظ من مضموم
العين **وشئ** المطلق والمغرب والمشرق والمسجد والمنك والمجزر والسكن والمنبت
والمفرق والسقط والخشخاش والمرفق والمخرط من هذه الزمان والمكان ويصل للمصدر
الميمي ايضا والقياس فيها الفتح لانها من يفعل بالضم سوى الجمع فانه من مفتوح العين وقد
جا الفتح في بعضها وهو المنك والسكن والمطلق والمرفق والمسجد والجمع ومنه قراءة
مطلع الفجر قوله تعالى ولعلنا جعلنا منكم وجته بلغ جمع البحرين وكذا اشتد ما جاء
بكسر العين مع التاكيد والجمدة والمظنة وفي الميزان ما ذكره كذا المظنة بالكسر والمقبرة و
المشرقة والمشرية بالضم المنة خاصة يعني ان قياس كل فتح العين لئلا كسرت في
البعض وضمت في البعض لكونها سماء المنة خاصة لاسما مكانا الفعل مطلقا **تاسي** لم
يزهوا بالمسجد مذنب الفعل لانهم جعلوه سما لبيت العباد سجدة فيه او لم يسجدوا لواردت
موضع السجود فتحت الجيم وقال ايضا اذا قالوا مقبرة بفتح الباء ارادوا مكانا الفعل واذا ضموا
ارادوا البقعة التي من شأنها ان يقبر فيها اي التي هي تحفة لذلك ولم يذهبوا بها عن
الفعل فجعلوا خروج صيغها صيغ ما هو الجاري على الفعل ليدل على مفارقة معناها المعناه
والتا لارادة البقعة او للمبالغة انتهى يعني ان مطلق الفعل لا اختصاص له بمكان ولا مكان
فاسم مكانه المطلق ينبغي ان يطابقه بخلاف اسم خاص فانه ينبغي ان يطابقه الفعل لانه يطلق
عليه عند عدم حصول الفعل فيه ايضا والى هذا اشار بقوله سجدا ولم يسجد من الشروع وان
كان المضارع مكسورا العين فالمصدر الميمي منه مفعول بفتح الميم والعين وسكون الفاء لخفة
كالضرب بالفتح والزمان والمكان مفعول بكسر العين كالمجلس للتوافق في العين واللامزة الى
الخطا رتبة يفعل بالكسر باقاع مخالفة الزمان والمكان منه المصدر وشئ المرجع والمصير
والحيض والجمع فانها مصادر مشتقة مع الزمان والمكان لخفة الكسرة بناشادة الازوق و
هذا الذي ذكرناه من اشتقاق المصدر الميمي مع الزمان والمكان فيما عين مضارعة مفتوح او
او مضموم ومفارقة عنها فيما عين مضارعة مكسور العين انما هو في الصحيح والاجوف اضعف
واللهوز واما في التا قصر فالكل مفعول بفتح العين من جميع الابواب اذ الكسر فيما قبل الواو

يغضه لا القلب فيلبس البناء وفيما قبل اليا د ثقل نحو مرقى ومرى وفي المصدر الفاء
الكل فاعل بالكسر من جميع الابواب نحو موبل وموجب وموجب وموجب بكسر العين في جميع
الما في الواو فلان الكسر مع الواو اخف من الفتح معها اذ الفتح بين الفتح والواو منفجة
لان الواو من الشدة والفتحة جزء الالف وهو من أقصى الحلق بخلاف الواو مع الكسر
فان الكسر جزء اللام والياء من الحنك واما في الياء فالفحة بعد الياء كالصعود
من سفل الى علو فيشترط على اقل وقال بعض الكلجي فيقول بالكسر من المثال بشرط كونه واويا
مخزونا فافوه في مستقبله وان لم يخزف فالمصدر يفتح العين والزما والمكالم بكسرهما وان كان
يا نيا فالحكم الصحيح صريح به صاحب الغريب انتهى واللفيف المقرون كان ناقص نحو مطوى و
ماوى والمفروق كالصفت الفاء اذ المنظور او لافاء الفعل فالحكمة بايناسه في الفاء او نحو
موى وموى من يقي بالكسر ويوجب بالفتح ولم يوجب اللفيف من مضوم العين لتقله مع حرف العلة
ولما يلزم قلب الياء او او هو مجزور وبعضهم الحق بالناقص ليطرد بالمقرون وانه بعض
الكلمة وذكر ضابطة فقال ان مفعلا بالكسر المصدر المثال الواو المحذوف فاؤه في مستقبله و
لزمنا والمكالم المثال الواو ومن يفعل بالكسر اذ الم يكن مفعلا للام وان مفعلا بالفتح لغير ما
ذكر جميعا وبالجملة ان صيغة اسم الزما والمكالم المصدر الميمي من الثلاثي اثنا مفعلا يفتح العين
ومفعلا بكسرهما واما مفعول بضم العين مصدر نحو مكرم ومعون فنادر لم يوجب على الاصح مصدر
غيرهما على هذا الوزن ولا جعلها الفاء جميعا على حدة ترة وترتجعا في المصدر فذكره الجاهل
ثم قال قيدنا بقوله في الاصح لانه جاء به تلك بضم اللام مصدر هلك ويمر بضم السين بمعنى
السعة والقيمة ويوجب المصدر على وزن مفعول كقولهم تع بايكم المفقون اي الفسنة اذ الم
يجعل الباء زائدة واذا جعلت زائدة فهو اسم مفعول وكقولهم دعه الى مسوره والمعسورة
اي الى مسره والمعسرة وكالمرفوع والموضوع والمجود بمعنى الرفع والوضع والجلادة ومنه
المكروهة والمصدوقة والمخوف اي الكراهية والصدق والخلف واستعاروز في اسم الفاعل و
المفعول في معنى المصدر بالاشتهار منها فيه حقيقة كما يفصح عنه قول صاحب المراح ويوجب على ذلك
اسم الفاعل والمفعول والآن لو اوجب ان يقول ويستعمل في اسم الفاعل اه وتلك قصص السماع
بجلا استعمال وزن المصدر في معنى الفاعل والمفعول نحو رجل عدل بمعنى عادل ونسج اليمن
بمعنى منسوجة فانه مجاز وتلك لا يقصر على المجاز بل يجوز استعمال كل مصدر في معنى اسم الفاعل
واسم المفعول اذ اقصا فائدة المجاز وفي الميزان شذ معسور ومفقون وفي شمره قال ابن
اسم الكسر سيبويه يوجب المصدر بزنة مفعول ويؤثر قولهم دعه معسورة الى مسوره على انه

مكرم ومعون مصدران على نون
سبويه الا انها نادرا ان يفتح
الفاء جميعا على نون ومعون
اسم على حدة ترة وترتجعا
لجى المصدر على هذا الوزن كذا
في شمره المراح في حاشية المصدر

على انه صفة لزمان محذوف اي دعه من زمن يعسر فيه الزمن يوسر فيه فلم يحفظ
وقد دخل على بعض سماء الزما والمكالم التانيث اما لارادة البقعة او للمبالغة ليدل
على ان لها شأنا في النفس وذلك مقصور على السماع كالمظنة للمكان الذي يظن ان
الشئ فيه والمقبرة بالفتح موضع يقبر فيه والمشرقة بالفتح ايضا للموضع الذي تشرق فيه
الشمس شذ المقبرة والمشرقة بالضم والقيصر الفتح لكونها من يفعل مضوم العين كما في الزنجاني
وشمره وفي الميزان ويحقة التانيثا اذا جعل سماء المكالم بكسر فيه الشئ كاسدة وبطلنة
ثم ما ذكرنا منها من تفصيل المقام به يحصل ايضا المطر واستيفاء المرام فاحفظ هذا وقل عند
التام برضى الله تعالى عليك هو المرجو من الكلام وهو من احسن الكلام عصمنا الله واياكم من
سوء الاختتام بالنسبة وآله واصحابه العظام فان قلت لم قدم منصرف على اسم الآلة قلت للفتحة
استعماله بالنسبة الى الآلة لعدم مجيها من جميع الافعال كما استقف عليه وقد سبق في بحث
الفاء على مرز اليه اولان الميم فيه مفتوح بخلافه في الآلة فانه مكسور والفتحة اخف فاولى بالتقديم
اولان الفتحة علوية فلذا توضع على السطر والكسرة سفلية توضع تحت السطر والاشتمال
على العلوى علوى ايضا واضح بالتقديم من السفل منصرف اسم آلة معناه بالتركى يردم
ايده جكك آلت ولا يزداد لفظ المقدور وبتر في العدوان والترجمة بالنسبة الى ما وضع
له لانه موضع لطللى آلة الفعل والافراد زائد عليه الا انه موجب العرف والعقل برستفاد
من العبارة على ما مر في الزما والمكالم والآلة في اللغة هي ما يعالج به الفاعل المفعول
لوصول انزله اليه واسم الآلة في الاصطلاح اسم شئ من يفعل للآلة كذا في المراح قوله شئ
خزيع به نحو القدوم وقوله من يفعل على بناء الفاعل خزيع به اسم المفعول وقوله للآلة خزيع
ما عدا المعروف والمعروف هو اسم المضاف لانه حيث هو مضاف والاشارة لتعيين المضاف
ذلك اسم نا لاضافة والمضاف اليه خارجان عن المعروف فلا دور باخذ الاسم في التعرف و
يسلم دخول الآلة في المحدود ولا يمكن له ان يرفع الدور بان يقول المراح ما في المحدود ا
الاصلاحية ويماني الحد اللغوية اذ هي في كلا الموضعين بمعنى واحد لغوى اذ ليس في
الاصطلاح للآلة معنى آخر بل التباين بالاصطلاح واللغة انما هو في اسم الآلة فانه لغة اسم منه
اصطلاحا فانه لغة يتناول نحو القدوم والابرة والقلم ولا يتناول لها اصطلاحا وعرف الجاهل
بانه اسم اشتق من فعله سماء لا يستعمل به في ذلك الفعل فلا يرد عليه شئ فافهم وانما اشتق
من المضارع دون غيره لئلا ما ذكرنا في اسم الفاعل من موازنة اياه في الحركات والسكنات
وانما اشتق من المعلوم لان الآلة وان كانت واسطة بين الفاعل والمفعول ومتعلقة بهما

ان تعلما بالفاعل اقدم واقل ولذا جعلوا الادوات من تته الفاعل ليصح انحصار التعليل
 العلة الناقصة الخارجية عن المعلول في الفاعل والفاية فلا جرم يكون مشتقا من الفاعل **وقيل**
 لان اسم الآلة هو في الحقيقة فالمناسب ان يشتق من المعلوم الذي هو اصل قاصو منقذ
 ينقذ حذفت حرف المضارعة للفوق بينه وبين مضارعة فزيرت الميم ليكن الابتداء اذ لا
 سبيل الى تحريك النون اما بالفتح والضم فلا تناسب لما في المعلوم والمجهول واما بالكسر
 فلازم الخروج من الكسرة الى الضمة واما اختيار الميم فلما مر في الزمان والمكان وكسر الميم ههنا
 لانه على تقدير انضم بفتح الفعل باب الافعال وعلى تقدير انضم بفتح الفعل بضم الميم
 والضم فانه قلت لم عين الفتح للموضع والكسر لانه لم يعكس قلت لانه الموضع اكثر استحقاقا
 من الآلة فلو انقل والفتح اخف فاعطى للنقل نقاد لا واما فتح العين وسكونها فاما ذكرنا
 في المصدر المسمى فتذكر **وصفا** بفعل بكسر نونه ففتح كامة ومفعول بكسر الميم مع سكون الفاعل كفا
 ومفعلة بكسر نونه ففتح بكسرة - واما مفعول ومفعلة بضم الميم والعين وسكون الفاعل كلفظ
 والمفعول والمدق والمدن والمكثمة والمحرصة فالآلات خاصة لا سيما الآلات الفعل مطلقا **قال**
 سيبويه لم يذهبوا بما ذهب اليه الفعل لعدم اطلاقاته على كل آلة فانما سماه ادعية مخصوصة **وقال**
 بعضهم انما سماه الآلات اصطلاحية تطلق على كل آلة لكنها شاذة في لغة القياس اذ قياسها ان يكون
 عينها في الحركة منزوعا ما شئت من افعاله المضارع الجني للفاعل كما لمضرب بكسر العين والمفعول
 بفتح العين والمنقذ بضم الميم في الكل لكن لما كسرت الميم للفوق بينه وبين الموضع في مقود
 العين وكسره في انتفا مفعول في مقود وفتح العين ايضا في مقود ومضموم النقل فيما يشتر
 استعماله كالقياس ان يكون مضموم الميم ومقود العين في الكل فصار ضم الميم والعين خارجا
 عن القياس **ففي** ما ذكره البعض اوزان الآلة خمسة فالاول قياسي بالانفاق اعني مفعول
 ومفعول الاول اكثر استعمالا من الثاني واختلف في الثالث وهو مفعلة بكسر الميم وفتح العين
وظ كلام ابن الحاجب في ان فتح انه قياسه ايضا **وقيل** ان ما كسرت به الهاء سمي لك فصلها
 عن نحو المنقذ مما جاء بضميتين في الحكم تبقى القياس مع ان الجميع سمي لانه لم يرد بقوله ليس قياسا
 كون الصيغة سمعية بل اراد ان مضموم الميم والعين ليس كخواتم في جواز الالات على كل
 آلة وانما هي سماه الآلات مخصوصة فلا يقال لمدن الآلة التي جعلت للدين ولو جعل الدين في
 وما غيره لم يسم مدنها وكذا غيره ذكره الجار يردى **وقال** انتفا زان ما جاء على مفعلة بكسر الميم
 وفتح العين يقتصر على السماع هذا ان المفعول من كذا المفعول والمضارع في كلام البعض
 ان الصيغة الاولى هي الاصل وما عداها متفرقة منها بزيادة **ولعله** لهذا اختار المصنف هذا الوزن

منظر اصطنعه ينظر الى
 آلة اجليته يا مضافا الى
 ميم مضموم به يبدل اوله
 ينظر اوله الى اوله
 فخر حرف عام مشا
 او لكونه الجوز اخر
 قلنا ينظر الى سفل
 علويه خروج لازم
 صاد كذا ضم في
 اتولك منقذ اوله
 سكون تنزل

الوزن ههنا فاعرف **وقال** صاحب المفتاح وعندي ان مفعلا هو الاصل وما سواه منقوص
 منه بعض الكسرة وبغير عوض كمنقوب واخاره السيد عبد الله قال لان المصير من الاصل
 الى الاخف هو القياس ولازم تركوا الاعلال في حيط لانه يتقدير تحياط اذ لو لا هذا التقدير
 لكانوا انحاط بالاعلال تبع انحاط كمالا لوما قال تبع لكان لكن كثرة الاتعا (وكثرة التوقع
 بالزيادة تشبهه لا لاول فاعلم **ان** الآلة مختص بالثلاثي لا يبينه من غيره اذ لا يمكن
 محافظه جميع حروفه في مفعول ولا يبينه الا من الفعل المتعدي لانه الآلة لا تكون الا لافعال
 المتعدية كما دل عليه مفهومها كما مر فلم يجز سماه الا من الافعال المتعدية ويتصرف كصرف اسم
 الزمان الثلاثي كما في روع الشروع **فان** قيل لم قدم اسم الآلة على المرة مع ان دلالة
 المرة على الحدث الذي هو داخل في مفهوم الفعل يوجب قران الفعل باسمه لانه لكثرة دورها
 بالنسبة اليها ولان المعنى الذي من اتخاذ هذين اللفظين معنى المرة والنوع فقط فلا عرق
 بدلا لنها على الحدث ولا يبعد ان يقال انها تدل على الحدث المطلق عن العدد وان لم تقص تلك
 الدلالة فهي واردة على كل الفعل بخلاف المرة فانها تدل على الحدث مع زيادة العدد في المعنى
 وضعه والمطلق قبل المقيد **ولعله** لهذه العلة اخر المرة والنوع ومبالغة الفاعل واسم التفضيل
 والتصغير **فمن** سائر المختلفات لان ما تدل هذه الصيغة عليه هو الحدث مع زيادة عدد انواعه او
 مبالغة او تصغير هي الغرض من وضعها بخلاف سائر المختلفات لما كانت المرة والنوع مع اسم
 المصدر الذي هو اصل في اشتقاقه اذ هو يدل على جنس الفعل ويتناول المرة والمرة والمرتات
 وجميع انواعه من الشدي والضعيف والحسن الى غير ذلك مع قلة التغير في صيغتها وعموما
 بالنسبة الى ما بعدها وقلة حروفها بالقياس الى البعض منه فقدمها فقال **نقطة** **نقطة** وانما
 قدم المرة على النوع لكثرة توافقه اوله في حاشية الاول بنا مرة مفردة معناه بركة
 يردم اتمك وفي حاشية الثاني بنا نوع مفردة معناه يردم اتمك والكرة
 والنوع معناه التا اذ هي دالة على الوحدة الشخصية والنوعية وبأني تامة ولفظ يردم
 اتمك معناه المصدر ولفظ يردم معناه الافراد المرة في اللغة القطعة الواحدة وفي الاصطلاح
 ما وضع ليبدل على كمية الحدث والنوع في اللغة كل ضرب من الشيء وكل صنف من كل شيء وهو
 اخص من الجنس وفي اصطلاح ما وضع ليبدل على كيفية الحدث ونقل التقا زان والجار يردى
 عن شتر على الهادي للترجيح في ان المراد بالنوع الحالة التي عليها الفاعل عند الفعل تقول هو
 حصه الركبة اذا كان ركوبه حشا يعني ان ذلك عادة في الركوب وهو حسن الطوية اي ان
 ذلك لما كان موجودا كمنه صار حالة له ومثله العذرة كحالة وقت الاعتذار والقلعة كحالة

منظر اصطنعه ينظر الى
 آلة اجليته يا مضافا الى
 ميم مضموم به يبدل اوله
 ينظر اوله الى اوله
 فخر حرف عام مشا
 او لكونه الجوز اخر
 قلنا ينظر الى سفل
 علويه خروج لازم
 صاد كذا ضم في
 اتولك منقذ اوله
 سكون تنزل

يؤتى بالتلف المؤنث ذكر الموصوف او لا نحو ناقة حلوبة **وبان** هذا الوزن ايضا
للفئة المشبهة نحو وقد فحصر الاوزان بالمبالغة بالنسبة الى الفاعل لغير المبالغة
ومنها فعيل نحو رجم بمعنى الرجم مع المبالغة كما في شري الزنجاني للسعد والشريف
البحراني وفي انوار التنزيل بين المبالغة من رجم بالكسر **قال** المولى عمام الدين في الكافية
ورجم كايحي صفة مشبهة بحيا مبالغة للفاعل **ونقل** عن الزحري كل ما هو معدول عن اصل
فهو للمبالغة فرجم ورجم ورجم للمبالغة اذ الكلام معدول عن رجم **وعنه** في الرض عن كيبويه
وزن عليم من مبالغة الفاعل واختاره في الميزان **وقدم** عن ابن هشام ان فعلا بمعنى
فاعل لا يكون الا للمبالغة بخلافه بمعنى مفعول فيلحفظ **ثم** ان هذا الوزن ان كان مشتقا من الفعل
اللازم لا يكون الا بمعنى الفاعل ولا يستوي فيه المذكر والمؤنث بل الحق التأني في المؤنث الا
اذا نقل الى اسمية فانها لا تأتي فاذا وجه بعد النقل فالتأني في المؤنث المحقة قبل النقل
وان كان مشتقا من المتعدي يجوز ان يكون بمعنى المفعول والفاعل وبالنسبة تختص باحدهما
فاذا كان للمفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث اذ ذكر الموصوف نحو رجل قتل وامراة قتيل اي
مقتولة وان لم يذكر الموصوف فلا بد من التأخوف البس نحو مرت يقتيل فلان وقيلته وكذا
اذا نقل الى اسمية يفرق بالتأني لانه على النقل وان ذكر الموصوف نحو كبش ذبيح ونجعة ذبيحة
والذبيح اسم المذبح واذا كان فعلا للفاعل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتأني سواء اجريا
على الموصوف او لا نحو رجل نهي وامراة نصيرة اي ناصرة وممرت بنصيرة فلان ونصيرة فان
فعل لم اعطى الاستواء في فعيل للمفعول وفي فعول للفاعل **قلنا** تعادلا بينهما فان **فعل** لم يعطى
قلنا لان في فعول نقلا لا تحال على الضمة والفاعل كثير استعجال بحريته في الافعال كلها و
لا شك ان في استواء خفة فاعيل لما هو كثير استعجال هذا وذكر نجم الائمة انه قد جاء
من فعيل بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث حملا على فعيل بمعنى مفعول نحو سيد وسيدس
ورج خربق ورجمة الله قريب ويلزم ذلك في سيدس خربق هذا الكلام **وبان** هذا الوزن
للفئة المشبهة ايضا وقدم **ومنها** فعيل بكسر تين مع تشديد العين نحو صديق وفسيخ
لكثير الصدق والفسيخ **ومنها** فعول بضم الفاء وتخفيف العين نحو كبر وجباب للبلبل في الكبر
والجباب **ومنها** فعول بضم فتشيد به نحو طار وجبال لكثير الطول والجبال وهذا الوزن مشبهة
بين الجمع المذكر المكسر كالم فاعل وبين المبالغة **قال** في شرح الميزان عن نجم الائمة فعول
بالضم والتخفيف مبالغة فعيل وهو من باب كرم كثير وشجاع وكبير وكبار و
طه بل وطول وقل في غيره كعجب وحجاب فان شددت العين كان اللفظ انتهى **ومنها** فعالة

فعالة بالفتح والتشديد نحو علالة لكثير العلم ونبت لكثير النعم **ومنها** فعالة
مفعول بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين نحو مجزم بقا لسيف مجزم اي كثير القتل وهذا
الوزن مشبهة بينه وبين الآلة **ومنها** مفعول بكسر كونه نحو مدرار بقا لسحاب
مدرا راي كثير المطر ومفعول لكثير السقم اي المضروب **هذا** الوزن ايضا مشبهة بينه
وبين الآلة كفعال **ومنها** مفعالة بالكسر فالكسوة نحو مجزاة لكثير القتل للمودة وقيل
الفيصل القاطع للامور **ومنها** مفعيل بكسر كونه نحو معطير لكثير العطر وكثير المبالغة
الكثير اي في الكلام فان كل الكلمة له لولا الصيغة المبالغة فيها كما في روح الشروع **ومنها**
فعل بضمين نحو غفل لكثير الغفلة وهذا الوزن بينه وبين الصفة المشبهة بحجب **ومنها** فاعل
بفتح فضم نحو يقظ **قال** في روح الشروع هو مبالغة يقظا **ومنها** فاعلة بكسر العين نحو راوية
في القصص وفي مختار الصحاح رجل راوية للشعر والها للمبالغة **ومنها** فاعلة بفتح الفاء
تخفيف العين المضمومة نحو فوفة لكثير الفوق بفتحين وهو خوف **قال** في روح الشروع ما
مبالغة فوفة صفة مشبهة **ومنها** فيقول بفتح الفاء وسكون الياء ضم العين كوقيم اصله قويم
من قام بالامر اذا حفظ **قال** في انوار التنزيل القويم الدائم القيام بتدبير الخلق وحفظه
فيقول من قام بالامر اذا حفظ انتهى **ومنها** فعلة بضم الفاء وفتح العين نحو تحلة ولغة لكثير
الضحك واللغة وان اسكنت العين بضم الفاء بصير لمبالغة اسم المفعول فقط **وقيل** مشبهة
بين مبالغة الفاعل والمفعول **قال** في مختار الصحاح رجل لغة يعص الناس كثيرا او لغة
بالسكين بلغة ورجل ضحكة بفتح الحاء لكثير الضحك وضحكة بضمها مضحك منه كثير وقد عرفت
الميزان من اوزان مبالغة الفاعل ايضا نحو خذر بفتح فسكون وفاروق بضم الراء وجبان بفتح الجيم
وتخفيف الباء ورجم ونحر بكسر النون وسكون الحاء وقد عرفت خذرها ايضا بنج الائمة في
شرح الكافية عن سيدي في شرح الفصح والعلم من مبالغة اسم الفاعل لكثير العمل
وستعلمه في معنى النسبة **قال** في القاموس رجل عمل ككثف ذو عمل او مطبوع عليه وقدم ذكر
الرجم عن الزحري **ثم** ان صيغة المبالغة كفعال ومفعول وقد بينت من افعل نحو
دراك وحسم من ادرك واحس ورشاد من ارشد وينهلان من اهان وقد سبى
بعض منها في اسم الفاعل فلا تغفل **وقد** تؤخذ من الهم لا يهل ذلك المعنى نحو جارا وبقار وجار
ونجار وسكار من اجل والبخل والنحر والسكين **واعلم** انه قال في الاتقان عن البرهان
الرشيدى كل المبالغة في صفة شاع مجازا فاستحسنه في الدين السبكي ومن الزركشي التحقيق
ان صيغ المبالغة قسمان احدها ما تحصل المبالغة بحسب زيادة الفعل الثاني ما تحصل فيه بحسب

في شرح الميزان في اوزان فعول
بضم الفاء وسكون العين

اخرج مصدر اخر في لانا تصغير المصدر لا يستلزم استنكار تصغير الجوه واما ما لم يكن
 الرابع مدة من الخمسة وما كان حرفه اكثر من النخبة فياخذ حكمه والحاصل ان امثلة
 التصغير لا تتجاوز عن ثلثة لانه ان كان ثلثا شاع على اى وزن كان فتصغيره ثقيل وان كان
 رباعيا فتح المدة الرابعة فتعجيل وبدوها فتعجيل وحكم الاصمعي في عكسكيت و
 عكسكيت وهو شاذ كذا في الرضه **واعلم** انه لا يعتبر في التصغير الاصول والوزن
 تسهلا للضبط فيه اذ بفعل فاعيل صورة الحرف والحركات من كون الاول مضموما والثاني
 مفتوحا والثالث يا التصغير والالزم ان يعالج في جعفر وكرم وعمل انها تصغر على
 فاعيل وفاعيل ونحوه وكذا في الجمع فيؤدى الى الكثرة ومن ثم كثروا العين دون اللام
 مع ان عادتهم تكسر اللام لمعرفة الاوزان كما سبقت في الرضه **ثم اعلم** بان الاعتبار في
 البنية انما هو بدون النفي التانيث والالف والنون ففعلي وفعيلان من باب فاعيل و
 فاعيلان وفعيلان ونحوه من باب فاعيل تنبيه ما ذكرنا من فاعيل وفعيل بكسر الراء
 في الرباعي والخامسة اذ لم يكن في الكلام تا التانيث والفاء والالف والنون الشبهتين
 بها واما اذا كانت فلا يكسر ما بعد يا التصغير بل يفتح وجوبا لان التانيث لانه كلمة ركبت
 مع اخرى كجعلك وجوب المحافظة على الالفين ما امكن وشبه الالف والنون بهما نحو
 طليحة في طليحة وجبلى وجملة في جملة وسماء في سماء وان في سماء وتقول في التنية و
 الجوه جيبليان ونحوه وان وجبليان وجملة في جملة وسماء في سماء واما في التنية
 اجراء الممدودة في القلب قبل الف التنية والجوه مجرى مقصورة فيه تا الالف بالتانيث لانهم
 يقولون في تصغير مغري وكس مغير وكسي قال فيهم الائمة الرضه وقد يحكى سماء في اخرها
 الف للعرب فيما اذ بيان منهم من يجعل تلك الالف للتانيث فلا يقلبها في التصغير باء ومنهم
 من يجعلها لغية التانيث فيكسر ما قبلها ويقلبها يا واذلك نحو علي وزكري وشري فمن ثوبا
 قال علي وشري وشري وكذا يحكى في الممدود ما لم فيه من ثوبا كقوله غاء من ثوبه وجعله فعلا لا
 كزنا الا قال في تصغيره غويغي ومن لم يثوبه وجعله كمر قال غويغاه وقوله الالف والنون
 بالمشبهتين بالنفي التانيث لانك تقول في تصغير سرحان وسليطان وشيطان
 وسليطين وشيطين بكسر الحاء والطاء قلب الالف يا فان الالف والنون اذ لم يشا بها
 بها يكسر ما بعد يا التصغير فقلب الالف يا وبخلاف المشبهتين بها وليس شرط ما يشا بها
 انتفا التا او العمية كما في باب غير المنصرف بل اذا اردت تمييز ما قلب الف يا وما لا قلب
 فاعلم انها اذا كانت في علم من اجل نحو عثمان وعمران وسعدان شابهها لان تا التانيث

قوله بخلاف المشبهتين به فان
 لوجب المحافظة على النفي التانيث
 ما امكن فلهذا في التانيث
 المحافظة على النفي التانيث
 سبق في الكلام في التنية والجمع
 للاضطرار

التانيث لا تمحى لا قبل العمية لارجحها ولا معها لانها ما نعت كاعرف في موضعها تقول
 عثمان وعمران وسعدان وكذا اذا كانت في صفة ممنوعة عنها التا كجوهما وسكران
 فتقول جوهما وسكران وان لم تمنع من التا كعرب والندم والصميم والقطوان
 بفتحين في الاخيرين شبهتا بالالف والنون في باب سكران كونهما صفات مثله وان
 لحقا التا فاعيل غير تان ونديان وصتيان وقطيان وان كانت في الكلام الصريح غير العلم
 ينظر فان كان الالف رباعيا ويا وذلك الكلام لام قبله الف زائدة في عدد
 الحروف والحركات والسكتا وان كان مغايرا له وزنا حقيقيا قلب الف في التصغير يا تنبيه
 لها بذلك الالف وذلك في ثلثة اوزان فعلا وفعلان وفعلان كجوهما وسليطان وسرحان
 فان نون جوهما في موقع اللام في جيار وزلال وموقع نون سلطان كلام زنا وطومار
 وموقع نون سرحان كلام سربال ومفاح فتقول حوئين وسليطين وسرحان كزليزل
 وطويير ومفتيح وان لم يكن الكلام المذكور ما ياكما ذكرنا كظربان بفتح الظا المعجمة و
 كسر الراء على وزن قطران وكسبان بفتح السين وضم ابا الموصرة فيل لم يحكى على هذا الوزن
 كلمة غيره وكفيلان بكسرتين ان جاء في كلامهم شابهتا بالالف والنون في باب سكران تقول
 ظربان وسليطان واما اذا كانت الالف في الرابعة فان خاست كزعمران وعقربان
 وافخوان شبهت بالالف التانيث فاعيل زعيمران وعقربان وافيعيان وشرا سيطينة
 في سبطوانه حيث حذف الواو فصارت الالف رابعة والقياس سبطيانا كذا قياس
 انك اتيته كسرحان لكن لما زيدت اليها قبل الالف شاذ اصارت الالف حقة فاعيل
 اتيهين وان كانت الالف في الخامسة فان كان في جملة الحروف المتقدمة عليها ما يلزم
 حذفه بحيث يصير الالف بعد حذفة حقة بقيت على حالها تقول في عبونران عبيهران لان
 الواو زائدة وان لم يكن كذلك حذفت الالف والنون كما تقول في قريبلانة قريبلانك
 تحذف الاي قبلها فكيف لا تحذف فان واما العلم المنقول عن الشيء فحكمه حكم المنقول عنه تقول في
 سرحان ودرشك بفتحين وسليطانا سرحانين ودرشكين وسليطين يكون قبل التصغير
 غير منصرف للعمية والالف والنون وينصرف بعده لزوال الالف بانقلابها يا وكذا تقول في
 ظربان وعقربان وسكران ونزما اعلاما ظربان وعقربان وسكران ونديان كما كانت
 قبل العمية ثم ان الحاجة قالوا في تعريف الالف والنون المشبهتين بالنفي التانيث كما قلب
 الف يا وفاقبها في التصغير ايضا وما لم يقلب في الكسرة لا قلب في التصغير وهذا رد
 الى جلاله ولا يطر في ظربان لانهم قالوا في جمع ظربان وما لم يعرف الالف في الكسرة

سرحان
 سرحان

او لا اختلاف فيه فقال السيرافي وابو علي لا تقبل حلا على باب سكران لانه هو الاكثر
 وقال الاندلسي يحتمل ان يقال الال عدم التغير وان يقال الال الحمل على الاكثر فيغير
 الكل في الرضخ **ثم ان الال** الذي اراد تصغيره اما ان يكون فيه تغيير او لا والثاني حكمه
 واما الاول فله ثلثة انواع **النوع الاول** ما يكون التغيير فيه بالقلب فالقلب فيه ان كان
 لازما بان كان على القلب فيه ثابتة في الكبر والمصغر كقام بالهمزة وتراث اصله وراث
 فيقال قوبع بالهمزة وترث فلا يرد الال حله وان لم يكن لازما بان كانت الة فيه في الكبر
 دون المصغر في الال اصله فيقال بويب ونيب ونوبين ويبيظ في تصغير باب وتاب و
 يزان اصله بوزان وموقف اصله ميظظ واما عييد في تصغير اصله عود والواجب عويد
 فلفظ بينه وبين تصغير عود ولا يصح على اعياد فارقا بينه وبين جميع عود **النوع الثاني**
 ما كان التغير فيه بالحذف والمعاد ما لم يكن من حروف الاله الا حرفان فان كان غير زيادة
 شيء ردت المحذوف ليلكن بنا فاعيل سواء كان المحذوف فاء او عينا او لاما تقول في كل واحد من
 ودم الكيل وميند ودمي وان كان من زيادة فان امكن جعل الال على فعل يستغنى عن
 المحذوف تقول في ميت وزنه فيل ميت ولو زدت المحذوف قلت ميت وفي ناس
 تويس من الناس نقاؤه محذوف ولورد لقل انيس وان لم يكن وجب الرد وذلك
 فلما **احد** ان يكون الزيادة همزة كابين وكم لان حذف الهمزة يحل بفعل وانما تها مع
 تحرك وما بعد باطلا وضعها فوجب الرد **والثاني** ان يكون الزيادة ثا التانيث كينيت واخيت و
 الال ينونة واخوة حذفوا الواو وجعلوا التانيث عوضا عنها ولذلك يكتبونها طويلة ويقفون
 عليها بالتاء وسكنوا ما قبلها فلو بنيت فعلا من غير رد المحذوف لاعتدت بتا التانيث و
 هي في حكم كلمة اخرى فوجب الرد ليلكن البناء فان رددت المحذوف زالت العوضية فزال
 حكمها فلذلك تقف عليها باو وتكتبها باو وتحركها ما قبلها فتقول بنيت واضية **النوع الثالث**
 ما يكون التصغير فيه بالزيادة وهو اربعة اقسام **القسم الاول** ما يكون الزيادة فيه حرف تانيث
 فان كانت تامة ثبتت ابداء كضوييرة في تصغير ضاربة والمقدرة تظهر في الثلاثي كعيينة
 واذينة في تصغير عين واذن واما عرييب وعرييس في تصغير عرب وعريس فتاذن و
 القياس بالتاء ولا تظهر في الرباعي الا ماشاء من خوفه يدريه ودرية في تصغير قدام ووراء
 والالف المقصورة الرابعة ثبتت نحو جيب في جيل والخامسة فافوقها تحذف تقول محجب محجب
 بسكون الحاء المائلة بين الجيمين وباباء الموصلة محجب وفي حولايا حويي منصرا فالزوال الف
 التانيث والمحدودة ثبتت في الثلاثي وغيره **القسم الثاني** ما يكون الزيادة كلمة براسها

يغير
 ١٨

براسها ثبتت تقول في بطنك بطنك وكذا المربك المتضمن للمخوف والمضاف
 تقول في عشرة عددا او سماء في اثني عشرة شيئا عشرة وثنيتا عشرة وتقول
 ابي بكر وعبيد الله **القسم الثالث** ما يكون الزيادة فيه الة فالثانية تقبل او ان
 لم تكن واو كضوييرب وضوييرب في ضارب وضيرب والثالثة قبلت يا وادعت
 فيها يا والتصغير كرسيلة وادية في رسالة واداة وستقف تمام والرابعة تقبلت يا
 ايضا نحو كرسيدس في كرسوس ومفيتج في مفتاح ونحو جيبيل ونحوه وشكر ان للملاحظة
 على الالف كما عرفت وان كانت يا وبتقي على حالها كند بل فيها منديل **القسم الرابع** ما
 يكون الزيادة غير ما ذكر في الالف **الثلثة** فان كانت في الثلاثي فان كانت واحدة فظاهر
 لا مكان بنا التصغير منه من غير تغيير نحو مليرم في مليرم وان كانت اثنتين ولم يكن احدهما الة
 واقعة بعد كسرة التصغير اذ قد علم حاله في القسم الثالث كفييتج فان كانت احدهما فضلى
 من الاخرى تبقى الفضلى وتحذف الاخرى كيطلى ومضيرب ومقيم ومقيم في منطلق و
 مضارب ومقلع ومقدم فان في منطلق مثلا زيادتين الميم والنون والميم فضل على النون اذ فائدة
 مختصة ببناء كم الفاعل في موضع السمس بخلاف فائدة النون فانها عامة في جميع الالثلة وتكون
 الاول او في بالابقاء ولا طراد زيادة الميم في جميع كم الفاعل والمفعول وان لم تكن احدهما فضلى
 بل تاء او يا في الفائدة فان تحذف ايتها شئت كفتوة فان النون والواو اوزانها
 ولازمة لاحدهما على الاخرى فان شئت حذف الواو قلت قنيية وان شئت حذف النون
 قلت قنيية واصله قنيية قبلت الواو يا لانك لما قبلها وان كانت الزيادة ثلثا
 غير الة الواقعة بعد كسرة التصغير اذ هي تبقى ابداء كفتيدم في مقدم جميع مقدم تبقى
 الفضلى من الثلث فتقول مقيعيس في مقعيس فتذف النون والسين وتبقى الميم لانها فضلى
 كما عرفت هذا اذا كانت الزيادة في الثلاثي وفي الرباعي تحذف غير الة المذكورة مطلقا
 واحدا او اكثر له منية او لا تقول في محرنج حرنج تحذف الميم والنون ليلكن بنا التصغير
 وتقول قشيعر في مقشعر والدة المذكورة لا تحذف لبناء كحرنجيم في حرنجيم فانه فعيل
ثم انه يجوز التصغير عن حذف الزائدة بعد كسرة التصغير ان لم يكن فيه الة تقول
 مقيليم بنحو غير الباء عن التاء في مقلم والفائدة في الحذف والتعويض بعد ان ذلك
 غير محتمل بالبناء بخلاف الباء الزائدة وان كان فيه الة فلا يلكن التعويض لا شقال محل بمثلها كما
 تقول حرنجيم في حرنجيم **واعلم** انه اذا ولى يا التصغير او كعدوة او الف متعاقبة كعصا
 او زائدة كرسالة قبلت يا وادعت يا والتصغير فيها فيقال عريية وعصية ورسيلة و

بعد كسرة التصغير
 انما ثبتت في فعل
 ١٩

مقفنة

مقفنة

الواقعة بعد كسرة التصغير
 ٢٠

وكذلك الهزة المنقلبة بعد الالف نحو عطا اصله عطاو فقبل عطية ثم قلبت الواو
يا لنظرها فحصل عطيتي ثم حذفت اليا الاخرة فقبل عطيتي وسبوت وجربوا في اسود
وجدول فغير لفة نصية واذا اجتمع عند التصفية ثلث يات في الكلمة حذفت
الاخرة نسيان الاصح وجعل الاعراب على ما قبلها مستثناة لاليات وحذف الاخرة
لكثرة تطرق التعبير الى الآخر كعطى وقدر آتفا وادية وغوية ومعينة والاصل ادينية
وقويوة ومعويوة بحذف الالف ليكن ابنا تقول هذا عطيتي ورأيت عطيا ومررت بعطيتي
وتكاس احدى صفة مشبهة من الحوة التي بحذف الاخرة غير منصفة للصفة ووزن الفعل اذ
التصغير لا يمنع من اعتباره الى هنا انتهى باب الهم المفرد المتكلم واما اذا كان الهم المتكلم
جمعاً فان كان جمع قلت يصغر على بناءه لقرب القلة من معنى التصغير فتقول في اكلب واجار
اكتيب واجيال ويجوز ردة الى الواحد تقول كليباً وجميلاً وتقول في الزيدون والهنداء
الزبيدون والهنيداء وان كان جمع كثره فهو تصغيره من بيان ولا يجوز تصغيره على بناءه
لثاني الكثرة والتصغير فان شئت رددته الى مفردة فتصغره ثم تجمع جمع السلا اما بالواو
والنون كما رددت غلمان الى غلام فتقول غليم وتجمع على غليمون لكونه مذكراً عاقلاً دائماً فهو
السلا مع انه لا يجوز في ملة لان المصغر كالصفة كما عرفت في اول الباب ولا تشترط
العلية في جهة بالواو والنون واما بالالف والتا كما اذا اردت تصغير دور ردة الى
دار فتصغره على دويرة وتجمع على دويرة على حسب بقضية الاول وهذا هو المذهب الاول
وان شئت رددته الى جمع قلت مفردة ان كان فتصغره فتقول غلمية وادير بر غلما ودور
الى غلمة وادور ثم تصغره وان لم يكن لمفردة جمع قلت تعين الرد الى المفرد وتصغره وجمعه
جمع السلا كما تقول في شعراء وساجد شوبغرون وشبيدات ولا يفوت بذلك جمع الكثرة
بل يكون استعارة صيغة القلة للكثرة او تقول لا بأس بغيرت معنى جمع الكثرة لان تصغير الجمع
للدلالة على قلة ما يتوهم كثرته وهذا هو المذهب الثاني والاصل انه ان لم يكن من لفظه جمع
قلت يرد الى واحد ويصغر ذلك الواحد فان كان ذلك الواحد عاقلاً مذكراً للفظ والمعنى جعلت
بالواو والنون كحصه العقل فيه او لا وعروض الوصف بالتصغير كرجل في رجال وان لم يكن
عاقلاً جعلته بالالف والتا مذكراً كالحكيم في كسب او مؤنثاً كقديرة في قدور وكذا ان
اتفق ان يكون عاقلاً مؤنثاً للفظ مذكراً المعنى او عاقلاً مذكراً للفظ مؤنثاً المعنى فتقول في جبرجي
ونحقي وحمرو عطا ش في المذكر جبرجون واحيمقون واحيمرون وعطيت نون في المؤنث
جبرجات وحميرات وحميروات وعطيت شياً بجمع المصغر جمع السلا وان لم يكن في الكثير

الكثير وكذا تقول في حوائض جمع حاض حاضيات وان لم يكن حاضراً جمع السلا وان كان
من لفظه جمع قلت فالك خيار بين ردة اليه وتصغيره وبين ردة الى الواحد وتصغيره
ثم جمع جمع السلا كما في الاول وان لم يكن له مفرد مستعمل كعباد يديره الى ما يجوز
ان يكون مفرداً له مفرد عباد يديره ان يكون فطوا كعبود وفعليلاً كعبيد وفعلاً
كعبداً واما ما كان فتصغيره عبيد يوجه بالواو والنون على عبيد يديره وبالف
والتا على عبيد يديره كذا في الرضة واما ان كان الهم المتكلم جمع فيصغر على بناءه
اذ لا واحد له على سبيل من لفظه ولانه بمنزلة جمع القلة نحو قوم ورهبان في قوم و
رهبان الى هنا باب القياس واما الشاذ فهو اما من جهة اللفظ او من جهة المعنى
اما الذي من جهة اللفظ فكما نسيان في تصغيره وكانه تصغير شيان لكن استغنى
عنه بان وكفشيبة في عشية ببدال اليا الوسط شيئا وأقيلة وأصيبة
وكانها تصغيراً اغملة وأصيبة جمع غلام وصبي جمع قلة واما الذي من جهة المعنى فقسماً
لان المراد بالتصغير ان يكون الشيء الذي يصغر عندكم مستصغراً فثبته في المعنى اما
لانه ليس المراد بالتصغير بالتصغير بل بقرب الشيء من الشيء كقولهم اصغر منك
ولا يستقيم ان يكون المراد انه صغير لان لفظ اصغر يدل على الزيادة في الصغر وهو
مستغنى عن التصغير بهذا المعنى افاد تقريب ما بينها من التفاوت اذ لو قلت هو
اصغر منك لجاز ان يكون التفاوت بينها قريباً وبعيداً وكذا دويبة هذا دويبة ذاك
واما لان المراد بالتصغير ان يكون المصغر بل في شيء آخر كقولهم ما احسن زيداً فانك
قد عرفت ان معنى التصغير الوصف بالصغر والفعل لا يصح وصفه بالصغر واما المعنى فتصغير
من ينسب اليه الفعل وهو مفعول فعل التعجب اعني زيدا واما نحن فجيل وكعب سين لطائر
صغيرين وكيت للفرس موضع للتصغير لانه مكثر ثم صغر ثم ان التصغير قد يكون تصغير الترخيم
وهو ان يحذف من الهم كل الزوائد ثم يصغر كحميد في حمير واحمد ومحمد ولا يبيالي بالالتيا
ثقة بالقارئ واختلافه فيه قد ذهب الفراء انه مخصوص بالعلم فما ابقى منه دليل على ما لا
لشهرته وارجاز البصرية في غير العلم ايضا سوا كان المراد فيه ثلاثيا او لا وزيادته
بالتكرار او لا كالحخير في محرابه يحذف الميم وتعبس في مقعشس وما قال بعض العرب
في تصغير ابراهيم واسماعيل من برية وسبيح فاما ان يجعل الميم واللام زائدين وان
لم تكونا من الغالب في الزيادة في الهم العربية في مثل موضعها فم جعلوا حكم العجمية
غير حكم العربية او يكون حذف الحرف الاكس شاذ لان تصغير الترخيم شاذ والاعجمي غريب

اسم الجمع
الشاذ
في غلطة وضعية وقياسها
عليه وضعية صح
تصغير الترخيم

شأنه في كلامهم فشهدوا الميم واللام الاصليين بحروف الزيادة لكونها من حروف
اليوم تنبأ وضرفوها شأناً لا يتابع الشذوذ بالشذوذ فغير هذا يكون الهزة أصلاً
كان في أصلها فيكون تصغيرها على بربهم وسبيل كذف الهزة وهما المشهور شأناً
أيضاً والقياس ما قال المبرد أبتيره والتشجيع وتصغير الترخيم شأناً قليل كذا في الرضخ و
أما الأسماء الغيرة المتكلمة أي المبنية بناء لازماً في قسم يسميهم لكن بخلاف تصغير المتكلمين
وتسم لا يصغر **أما الأفعال** فيبعض سها الإشارة والمصدر لا تفرق قبل آخرها ياء وبعد آخرها
الفا فتقول ذياً وتياً بقلب الالف ياء والادغام لانه الياء بمنزلة الكسرة وانما زية الالف
بعد الآخر عوضاً عن ضم المصدر واختصار الالف لانه هذه الأسماء مبنية وسكون الآخر هو الأصل
في البناء فتاسب ان يأتى بلازم السكون وانما التي بالياء ثانية لانه عالم يضم المصدر
لم يمتنع وفتح الساكنة بعد الحرف الاول لا يصغر ذى وهذه لتلا يمتنع تصغير المذكور وللاستقار
يتغير تاء وتقول في الذي والذيان والذيان في الالف لا يمتنع تصغيرها ولا في الاوّل ياء التصغير
وفي اللذان والذيان والذيان وفي الالف لا يمتنع تصغيرها ولا في الاوّل ياء التصغير
قبل النون صار اللذان فالنسب لتثنية فابداً في الالف والالف واو او تقول اللذان
بر جميع النون الواحد وتصغيره ثم جمع جمع السلا وانما ثمة وهما ومن وما وذا والطائفة
فلا تصغر **أما القسم الثاني** نكاحاً نكاحاً لا تصغر لان التصغير كما مر كالصفة والضمائر
لا توصف واين ومن ومن وما وانما لا يوصف وجه لا يوصف تصغيرها وكذا لا تصغر المتكلمة
ومنه لا تستغنى بتصغيره وكذا لا تصغر بعض الأسماء العربية كقولهم تعذر بناء فاعيل وغيره لانه
في معنى الحرف وحسبك لما فيه من معنى الفعلية وآلام العامل على الفعل حال عمله فلا تقول
هذا ضو يرب زيد ويجوز في غير وقت عمله لعدم قوة معنى الفعل فيه **فان قيل** المصغر فيه
معنى الوصف فلم يجعل الرفع كما يرفع سائر الاوصاف من الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمنسوب فلما انما ترفع الصفات والمنسوب من الضمير او الفاعل اصحابها المر
المخصوصة التي لا ترفع الاوصاف عليها اذ الصفات لا ترفع لموصوفها معينة بل صالحة
لكل موصوف فان حسن في قولك رجل حسن لا يرفع على رجل فيرفع ضميره وكذا لا يرفع وجهه
في قولك رجل حسن وجهه فيرفع وجهه والوصف المخصوص في رخصته لول عليه بتركيب هذا
اللفظ مع الوصف فلا يحتاج الى رفعه ما هو موصوفه حقيقة وبالجملة ان الصفات ترفع
بالفاعلية ما هو موصوفها معنى والمصغر موصوفه حقيقة مفهوم من لفظه فلا يترك بعد كمالا
يذكر قبله فلما لم يعمل في الفاعل وهو اصل معمول الفاعل لم يعمل في غيره من الظروف والحال

تصغيرها الغيرة المتكلمة

أما النسب بالحرف والحرف
لا يوصف فلا يصغر وأما جمع

والحال ونحو ذلك ذكره نغم الائمة الرضخ الى هنا ينتهي باب التصغير على التفصيل و
لقد اكرامها لامنا سبباً للتمام به ينظم الكلام احسن النظام وان داخل في تفصيل
المهم بتوسلها الى انشأ السلام عند اختتام الكلام **تقول** وبالله التوفيق اعلم
ان تصغير المصدر قد عرفت من المصدر وتصغير اسم الفاعل **توضيحه** بضم النون وفتح الواو
المنقلبة من الف اسم الفاعل وسكون الياء وكسر الصاد وتصغير اسم المفعول **توضيحه** بضم
الميم وفتح النون مع سكون الياء وكسر الصاد وبعد ياء منقلبة عن واو المفعول وتصغير
اسم الزمان والمكان والمصدر الميمي وكسر الالف **توضيحه** لتصغير اسم المفعول لكن بلا ياء بين
الصاد والراء وتصغير بناء المرة والفتح **توضيحه** لتصغير المصدر لكن بزيادة تأنيء الآخر
مع فتح ما قبلها وتصغير مبالغة اسم الفاعل اعني نضار **توضيحه** بضم النون وفتح الصاد
الاول وكسر الثانية بينها ياء التصغير وبعد الثانية ياء منقلبة عن الف الياء لغة و
تصغير اسم المنسوب لتصغير المصدر بزيادة ياء النسبة في آخره نحو **توضيحه** في قولهم لا يجي
في غير ما ذكر الا على سبيل الشذوذ **توضيحه** في تصغير اسم التفضيل لان اصغر يد على
الزيادة في الصغر فلا حاجة الى التصغير **توضيحه** في تصغير فعل تعجب لان الفعل لا يصغر
وصفه بالصغر انتهى وقد مر فتذكر ولا تعقل فان قلت لم قدم المصغر على المنسوب وهو
قوله **توضيحه** قلت لان الاول اكثر استعمالاً ولانه قليل اللفظ ولان الزيادة فيه بين
العين واللام ولان اوله قليل في اللفظ لصغر الحرف بضم الشفتين بخلاف اول الثاني لان
الفتح يوسع اللفظ بفتح الشفتين وقد مر في **الحاشية** اسم منسوب مفرد مذكر معناه
يردم اتمه منسوب به اراء والمنسوب في اللغة مفعول من النسبة او النسب في الاصطلاح
هو اسم الحرف آخره ياء مشددة ليدل على نسبة الى الجرد عنها فلهذا لنا اسم لان النسبة مختصة
بالاسم لا تجري في الفعل والحرف صرح به في الرضخ وهو بمنزلة الجنس بقولنا الحق آخره
ياء يخرج ما لم ياتي آخره كس أو الحق غير الياء كرجل ورجل وبقولنا مشددة يخرج نحو غلام
ياء الاضافة وبقولنا ليدل على نسبة الى الجرد عنها اي عن الياء المشددة يخرج ما حق آخره ياء
مشددة اما للوحدة كروى وروم وزنجي وزنج او للبالغة كاحمرى ودواري او للحقة لا
لغنى كبردي وكسرتي فلا يقال لهذه الأسماء منسوب ولا ياتى ياء النسبة وذلك كما يقال
تأثرة للوحدة وعلامة للبالغة وغرفة وظلمة لا يخفى بل لجدد التأسيس اللفظية **فان قلت** هذا
التعريف يقتضي ان يكون المنسوب هو المنسوب اليه وايضاً ما الحق آخره ياء مشددة لا يدر
على نسبة الى الجرد عنها لانها واحد قلت لا يصح على المنسوب اليه انه يدل على نسبة

توضيحه في قوله تصغير المصدر قد عرفت من المصدر وتصغير اسم الفاعل توضيحه بضم النون وفتح الواو المنقلبة من الف اسم الفاعل وسكون الياء وكسر الصاد وتصغير اسم المفعول توضيحه بضم الميم وفتح النون مع سكون الياء وكسر الصاد وبعد ياء منقلبة عن واو المفعول وتصغير اسم الزمان والمكان والمصدر الميمي وكسر الالف توضيحه لتصغير اسم المفعول لكن بلا ياء بين الصاد والراء وتصغير بناء المرة والفتح توضيحه لتصغير المصدر لكن بزيادة تأنيء الآخر مع فتح ما قبلها وتصغير مبالغة اسم الفاعل اعني نضار توضيحه بضم النون وفتح الصاد الاول وكسر الثانية بينها ياء التصغير وبعد الثانية ياء منقلبة عن الف الياء لغة و توضيحه في قوله تصغير اسم المنسوب لتصغير المصدر بزيادة ياء النسبة في آخره نحو توضيحه في قولهم لا يجي في غير ما ذكر الا على سبيل الشذوذ توضيحه في تصغير اسم التفضيل لان اصغر يد على الزيادة في الصغر فلا حاجة الى التصغير توضيحه في تصغير فعل تعجب لان الفعل لا يصغر وصفه بالصغر انتهى وقد مر فتذكر ولا تعقل فان قلت لم قدم المصغر على المنسوب وهو قوله توضيحه قلت لان الاول اكثر استعمالاً ولانه قليل اللفظ ولان الزيادة فيه بين العين واللام ولان اوله قليل في اللفظ لصغر الحرف بضم الشفتين بخلاف اول الثاني لان الفتح يوسع اللفظ بفتح الشفتين وقد مر في الحاشية اسم منسوب مفرد مذكر معناه يردم اتمه منسوب به اراء والمنسوب في اللغة مفعول من النسبة او النسب في الاصطلاح هو اسم الحرف آخره ياء مشددة ليدل على نسبة الى الجرد عنها فلهذا لنا اسم لان النسبة مختصة بالاسم لا تجري في الفعل والحرف صرح به في الرضخ وهو بمنزلة الجنس بقولنا الحق آخره ياء يخرج ما لم ياتي آخره كس أو الحق غير الياء كرجل ورجل وبقولنا مشددة يخرج نحو غلام ياء الاضافة وبقولنا ليدل على نسبة الى الجرد عنها اي عن الياء المشددة يخرج ما حق آخره ياء مشددة اما للوحدة كروى وروم وزنجي وزنج او للبالغة كاحمرى ودواري او للحقة لا لغنى كبردي وكسرتي فلا يقال لهذه الأسماء منسوب ولا ياتى ياء النسبة وذلك كما يقال تأثرة للوحدة وعلامة للبالغة وغرفة وظلمة لا يخفى بل لجدد التأسيس اللفظية فان قلت هذا التعريف يقتضي ان يكون المنسوب هو المنسوب اليه وايضاً ما الحق آخره ياء مشددة لا يدر على نسبة الى الجرد عنها لانها واحد قلت لا يصح على المنسوب اليه انه يدل على نسبة

وضعا آت منهم يبقى الكسر لان السكاج في جهة واحدة وان لم يكن له رافعت عنه و
جرت فيه تا التانيث كسقي في شقرة او لم توجد كسقي في ثمر كراهية توالي اليانين و
الكسرين موقلة بحروف الكلمة والتاني فان كان على الكسر من اربعة كسقة على مستخرج
لم يتغير الكسرة وان كان على اربعة احرف فان لم يكن قبل الحرف المكسور او بعده حرف لين
فان كان الحرف الثاني متحركا لم يتغير الكسرة ايضا وان كان ساكنا فلا يصح بقا الكسرة فتقول
تعلبي ومنهم من يفتح وان كان بعد الحرف المكسور حرف لين فيكون على وزن فاعل او فعيلة
والاعراب بالتاء والتاء كحل فقول كفور وفعل على وزن المصغر وفعله كصودة وفعيلة
بزيادة التاء على وزن المصغر **تقول** ذلك الاسم ان لم يكن معتلا (لا) تحذف منه الياء والواو
وتبدل الكسرة والضمة نقطة من فعيلة بكسر العين وفعل فتقول في ضففة وشنونة حتى
وشنئي وزنيفة وشنن وشنني وشنوي فربما بينها والمؤنث اولى بالحذف **هذا** اذا كان
الاسم صحيح العين وغير مضاعف واما المعتل العين فلم يفرق فيه نقلا لو اطلو على في طويل و
طويلة وقووي في قول وقولة وكذا المضاعف كشد يدي وصروري في المذكر والمؤنث
وكذا الحذف الياء من فعيلة بالضم فالفتح غير مضاعفة تقول في جهته جهته وفي غيبته غيبته
فلا يشترط فيها صحة العين واما المضاعف فلا يفرق فيه تقول في جيب وجيبه جيبتي با
بائيات الياء لان حذفها يؤدي الى النقل ان لم يدغم والزيادة التغير مع اللبس لو
ادغم وان كان ذلك الاسم المعتل (لا) فهو فعيل وفعيلة وفعل وفعيلة تحذف الياء الاولى و
تقلب الاخرة واو او يفتح ما قبل الاولى كما في مر تقول غنوي في غنة وغنيته وقصوي في
قصي وقصية واموي بضم الهزة في ائي وامية واموي بفتح الهزة ثذو جأ ائجي
باربع يات لكراهية اجتماع الياءات مع الكسرين وحكم تحتية مثل حكم غنية وان كانت
تفعلة لافعيلة تقول تحري واما فقول فلو بالوايين اتفاقا نحو عدوي في عدو واختلف في
فعله كعدوة فعلا المبرد بالوايين ايضا فلم يفرق بين المذكر والمؤنث وقال سيبويه
عدوي يحذف احديهما وفتح الالف في الصحيح هذا الذي ذكرناه اذا كان حرف لين
بعد الحرف المكسور واما اذا وقع قبله فان لم يكن الحرف المكسور حرف علة كما لفاض فيأتي
حكمه في القسم الثالث وان لم يكن ينسب اليه كما هو كعالي وقالي وعاري وان كان
الحرف المكسور حرف كذا لم يحصل به مشددة لا محالة كسيد وميت فتحذف الياء الثانية
تقول سیدی وميتي ولم تحذف الاولى للزوم النقل لو لم تنقلب الثانية الياء وزيادة
التغير مع اللبس لو انقلبت وحكم نحو شريتم مما زاد على اربعة احرف حكم سيد تقول

تحتي

بحيث يجب الادغام فان
كان آخره حرف علة

تقول شريتم يحذف الياء الثانية اسم فاعل من شريتم **القسم الثالث** ما يكون آخره حرف
علة فهي ان كانت الفان كان ثالثة تنقلب واو او كانت منقلبة عن واو او ياء
لانها ان كانت واو او فظ كعصا وان كانت عن ياء كرمي فللا يكتسب الكسرة والياءات
تقول عصوي ورحوي وان كانت رابعة فان منقلبة فالاحسن ابدالها واو او سواء
كانت من الواو او من الياء ككدهوي في ميثي من الدهو ومرمري في مرمي من الرمي و
معنوي في معني ويجوز حذفها كسقي لانه لم ينقص بخذفها عن اقل الاول وان لم تكن منقلبة
فان كان الحرف الثاني من ذلك الاسم ساكنا ككبيلي يجوز فيه الحذف ككبيلي لانها زائدة
ويجوز قلبها واو او تشبيها بملهي فيقال جلولي ودثيوي وقلبا واو او مع زيادة الالف
قبلها تشبيها لها بالالف المدودة فيقال جلولي ودثيوي كصواوي كاسيان وان
كان الحرف الثاني متحركا لم يحذف الا الحذف كجزي في جزي لان حركة الحرف الثاني بمنزلة
حرف آخر فالالف فيها في حكم الخامسة فتحذف مثلها **وما ينبغي** ان يعلم ان المراد بالمنقلبة
ما كانت منقلبة عن حرف الاصل فالف الاحكام وان كان منقلبة عن الياء حكمها حكم الف التانيث
فيجوز في معنوي تشبيها بالمنقلبة عن الاصل ككدهوي ويجوز معنوي تشبيها بالف التانيث ككبيلي
ومعناوي كجلولي وان كانت الالف خامسة ككراي مفحور من المراتم او سادسة
ككبيلي فالحذف لا يخفى لظهور الاسم قال المولي فخر الدين الجاريري تقول العامة مصطفى
خطا والصواب مصطفى **هذا** حكم الالف وان كانت حرف العلة التي في آخر الاسم ياء او
واو او ناما مخففتا او مشددا تان فالواو المحققة لا يكون ما قبلها الا ساكنا والالزم
الانقلاب في الفتح فلا يكون ما نحن فيه وليس في الكلام اسم مثنى في آخره واو قبلها ضمة او
كسرة واما الياء المحققة فاما ان يكون ما قبلها متحركا او ساكنا وتلك الحركة لا تكون الا
كسرة وتلك الياء المتطرفة المحققة المكسورة ما قبلها اما ثالثة او رابعة او خامسة او
سادسة فان كانت ثالثة قلبت واو او تقول عموي في عجم من عي عليه اذ اللبس ورجل
عي القلب اي جاهر وشجوي في شج من شجي اذا حزن وان كانت رابعة فمنهم من قلبها
واو او يفتح ما قبلها فيقول قاضوي **وهذا** القسم قد وعدنا بيانها في القسم الثاني و
ان كانت خامسة يجب حذفها ثم ان لم يكن قبلها ياء مشددة كما في مشرة فقول مشري
وان كانت كسقي اسم فاعل من كسقي يحذف واو او اصله محيى اعلنت الاخرة اعلا راقص
فان شئت حذفنا الخامسة فقط فقول محي باربع يات كاميبي كما سبق وان
شئت حذفنا الرابعة ايضا وقلبت الثالثة واو او فتقول محوي كما هو والحاصل

فولس
الباور اذا كان قبلها يادوس لافتر
شفتو و اذا كان قبلها اوسا لافتر
قبلت الواو ياوسى احد بها
ياستكون وكذا العالم في الواو
قبلها واوسا له او ياوسا له

بشكركم على جميع ما في النسبة
الغزوة وغزوة واثنتون

وَأَنْ كَانَتْ دَاوُدَ ابْنَيْتِ نِقَارِ
شَعَاوِي فِي شَعَاوِي مَحْ

وفي ايهام المدة والاخيرة المحلية كمرئى وجوان حذف احديهما وقلب الاخرى واوا
كافى غنى يقال مرئوى وحذفهما معا كما يقال مرئى والاختلاف بين المنسوب والمنسبة
اليه بالتقدير وان كانت الاخيرة زائدة كمرئى حذفهما معا فيقال كمرئى والاختلاف
بالتقدير وفي الرابع حذف المدة رأسا كنجاشى اسم رجل تقول في النسبة نجاشى
ايضا وفي اث فنى ث فنى ايضا والثفوى خطأ والقسم الرابع ما آخره همزة
بعد الف فهى اما لتأنيث او اصلية او منقلبة عن اصل او عن حرف الاحاق فان كانت
للتأنيث قلت واوا كمرئوى في حمراء وشذ صنعانى وبهرانى في صفاء اليمن وبهراوى
سهم قبيلة والقياس صنعوا وبهرأوى ومن العرب من يقول فابدا لمن همزة النون
لا الالف والنون ث بها بالفاء التانيث وكذا شذرو حانى بفتح الراء في النسبة
الى روحاء وهو بلد الكلام فيه كافى صنعانى وبضم الراء في النسبة الى الملكة والجن
يقال لها الروح للطاقتهم واستارهم عن النكا وزادوا الالف والنون فرأينه و
بين المنسوب الى روح الانك قال ابو عبيدة تقول العرب روحانى لكل ما فيه الروح
من النكا والجن والدماء وان كانت همزة محلية ثبتت على الاكثر تقول في قرأ وهو
الرجل المتكف قرأى ومنهم من يقلبها واوا وان كانت منقلبة عن اصلى كلب وردا
اصلاها ك ووردأى او عن حرف الاحاق نحو غلباء عصب الغنى والهمزة فيه منقلبة عن
ياء زيدت للاحاق فقيلا وجها الابقاء تشبيها بالاصلية وقيلها واوا تشبيها بالهمزة التي للتأنيث
القسم الخامس ما يكون على حرفين بحذف الفاء والعين او اللام والمراد بيان ما يرد وما لا يرد
عند النسبة من ذلك الالم وذلك على ثلثة انواع النوع الاول ما يجب فيه الرد وهو صنفان
الاول ان يكون متحرك الاوسط في الالم والمحذوف لاه ولم يعوض عن المحذوف همزة وصل كما يوقى
واخوى وسنمى في سبت اصله سئت وهو الارسى وانما وجب الرد لانهم لو لم يردوا
لاخلوا بالكلمة بسبب حذف اللام وحركة العين لان الحركة الآن انما هى لاجل ياء النسبة
مع ان المحذوف لام وهو قابل للتغيير لا يقال هذا منقوض بدنى ودموى مع ان دما متحرك
متحرك الاوسط في الالم والمحذوف لام ولم يعوض همزة وصل لا نقول بل هو في الالم فقل بكونه
العين عند سيبويه والاحفش نعم عند المبرد بفتح العين لكنه ضعيف واختلف في اخت
بنت قار سيبويه كاخ لابن لان التأخذف في النسبة فيقال فيها اخوى وبنوى فقل هذا
يقال في كلتا كلوى لان اصله على المختار كلوى كفضي بكسر كوفى وبقصر ابد الالوات
اشعارا بالتأنيث ولم يكتف بالالف لانها تنقلب ياء في النصب والجر فاذا نالها وجب

تو ای که اجارنا
فید به لان النجانی از امان
بیم به نیمی به دایله واحد کا
بجمنه زایم نه اهر

واعلم ان كلا ليس مني لانه لم يثب طرفة
المفرد ويجوز رجوع ضمير المفرد اليه كقوله
كلاما والرجوع جاء في الهمزة كقوله الخفيف
صانته لا المظهر في الهمزة كقوله الخفيف
قال والفرد يدل من الواو لا بد ان الثابت
في الموت ولم يدل من الواو لا بد ان الثابت
يشق وقال السير في بر من اليا واليا
الامالة ولا يليون سما لثا في غير اليا
اما كان من دون اليا واليا كقوله الخفيف
طرا بالكالام في كلا وانما كقوله الخفيف
ثابت بعد التا لان التا في كلا وانما كقوله
ثابت فلا جاز في كلا وانما كقوله الخفيف
منه لكونها في كلا وانما كقوله الخفيف
ايضا جاز في كلا وانما كقوله الخفيف
الالف ايضا تنقل في كلا وانما كقوله الخفيف
الحاجب التا ايضا تنقل في كلا وانما كقوله الخفيف
لا يكون وسطا ويجب ان يكون في كلا وانما كقوله الخفيف
ايهما كلا وكلا في كلا وانما كقوله الخفيف
او منه فقط ولا يجوز في كلا وانما كقوله الخفيف
لا في الشعر ذكره المولى عبد
المعز

وان كان واحد المجموع ايضا وله واحد نسب الى واحد واحد ثم اعلم بان نحو جاني
يحيى يحيى غير منصرف وكذا اذا سمع بكاسم بمصاحح لكن اذا نسب اليه بعد التسمية
وما في حكمهما من الغلبة صرف لان يا النسبة ليست من بنية الكلمة ومن ثم قالوا يمانيا
بتشد الياء وتخفيفا منصرفا ثم ما ذكرنا من اول باب النسبة الى هنا انما هي التغيير القياسية
ولتذكر الغير القياسية تحكيما للبحث وتنميلا له وقد مضى البعض منها كسغاني وغيره ولنذكر
البواقي **نقطة** قالوا في العالية اسم موضع بقرب المدينة علوي كانه منسوب الى العلوية
السفر والقيام عالي وهو الافصح او علوي وكذا بديوي في البادية وفي بصرة بصري
بكر ابيه لان البصرة في اللغة بجارة بغير وبها سميت البصرة والبصر بكسر الباء بلان ويخفف
البصرة بالتاء وفيه ابدال فلان كان قبل العلمية بكسر الباء مع حذف التاء ومع النسبة بحذف التاء
كسرت ابا وقيل كسرت في النسبة اتباعا لكسر الراء ويجوز بقري بفتح الباء على القياس **وقالوا**
ذكري بضم الدال للرجل المسن وقابينه وبين الذكري من اهل الاحاد وفي السهل ضد الحزن
شبه في قابينه وبين النسب الى سهل ام رجل وفي التناشؤ بفتح التاء وقال
المبرد شتا جمع شتوة كصحاف جمع صحفة فلهذا يكون سكون التاء على القياس لان المجموع يرد الى
واحد وهو سكون التاء **قيل** افقي بفتح الف في الافق لانهم قالوا فيه افقي بضم الهيرة و
سكون الفاد هو تخفيف الافق كفتح وعقود ومن ثم جوزوا اشتراك الفعل والفعل في كثير
من الهماء كالبحر والعجم والعرب والعرب والسقم والسقم وقالوا يمان وشام وهام و
لارابع لها والاهل يمني وشامي ونهني والهم تمامه فحذف في الثلثة احدى ياء النسبة
وابدل منها الالف وجاء يمني وشامي على الال وجاء يمني بكسر التاء وتشديد الياء منسوبا
الى تمامه وجاء يمني وشامي كانه منسوبان الى يمان وشام المنسوبين بحذف ياء النسبة
وهذا الفاء اذا استقل فيها كما استنقل النسبة الى ذي الياء المشددة لولم تحذف والمراد
بيمان وشام في هذا الموضع كل مكان منسوب الى اليمن والشام فنبش في هذا المكان
المنسوب ويجوز ان يكون يمان وشامي جمع بين العوض والمعوذ عنه وان يكون الالف في
اليمان لا لشباع وشامي محمول عليه كذا في الرضه وقال الجار بردي عن الصحاح النسبة
الى اليمن وهو بلاد العرب يمني ويمان تخففة والالف عوض عن ياء النسبة فلا يجمعان فاك
سيبويه وبعضهم يقول يمان بالتشديد وفي المصاحح اليمن اعلم معروف سم بذلك لكونه
على يمين الكعبة والنسبة اليه بمنى على القياس ويمان بالالف على غير القياس والاهل تخفيفا ليا
وعليه اقتصر كثير من ولم ينفكوا التلا بجمع بين العوض والمعوذ عنه وهذا بناء على انه الالف

مطلد الفقه القياسية

مطلد لفظ البصرة

بضم السين

على انه الالف ادخلت بعد حذف احدى الياءين عوضا عنها وجوز تشديد الياء وتبدل
على الاول حذف الياء الباقية في قوله صلى الله عليه وسلم الايمان يمان والكلمة يمانية
انتهى قال ابنه الملك يمانية بتخفيف الباء والالف عوضا فيه كما يمان **وحكى** المبرد وغيره ان
التشديد فيه لغة والثانية بفتح التاء في الالف نسبة الى الشئ بالضم لانه الجزء الذي صير
السبعة ثمانية فهو ثمانية ثم فتحوا اوله لان من داهم التغيير في النسب وحذفوا منه احدى
ياء النسبة وعوضوا عنها الالف كما فعلوا في يمانه بالالف اليمن كذا في المنقط **وقد يستفاد**
من جواز التشديد في الياء ثمانية جوازه في الثمانية قاله الشيخ الودعي في مهندي الاظهر قلت
بل مفاد ذلك جواز التشديد في ثمانية والثاني ثابت الثمانية فاذا اخففته ثبتت ياءه تقول
ثاني مائة واذا لم تخففه سقطت مع التنوين عند الرفع والجر وثبتت عند النصب كما في المنقط
تقول عندى ثمان من النبا ومررت بثمان من النساء ورأيت ثمانيا منصرفا لانه ليس بجمع وجاء
في الشعر غير منصرف على توهم انه جمع فهو معرب اعرب قاض كان في المصباح وفي المغرب الثماني
منصرف وحكم يانه في الاعراب حكم يا القاض **قال** ابو خاتم عن الامعي يقال ثمانى نسوة ولا يقال ثمان
نسوة وما في الشعر من قوله افوى له ثمان خطأ وكذا ما في شرح الجامع الصغير من قوله وان
شنت ثمانا خطأ وعذرهم في هذا انهم لما راوه طالة التنوين بلا ياء طولة النون محل الاعراب ما
فاعربوا وهو من الضرورات القبيحة فلا يستعمل طالة الاختيار انتهى لمخضا وفي القسطنطيني الثماني
بحذف الياء فيجعل الاعراب على النون كذا في الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون كما في الرضه لكن في
المشكاة وغيره ثمانى ركعات بالياء وقال المطرزي عن الامعي ان الحذف خطأ ولا يستعمل طالة الاختيار
والياء الالف فيه كانه يمانى والكلم من مهندي الاظهر الشيخ الودعي **وقالوا** الهندواني بكسر
وضمها سيف منسوب الى الهند والمروزي منسوب الى مرو الشهبان وهي احدى كراسه خراسان
بناتها اسكندر ذو القرنين وهي كسيرة الملك وكراسه خراسان اربع مدن هذه وبنها بور و
هراة وبلخ واما قيل لها مرو الشهبان ليعبر عن مرو الروز زادوا في النسبة اليها زاء الا
ان هذه النسبة تختص بيني آدم وما عدا ذلك لا تزداد فيه الزاء قالوا الثوب مروزي على القياس
كانهم فرقوا بين الانس وغيره **قيل** يقال في الجمع بزيادة الزاء **وقالوا** الكرازي في النسبة
الى الري وهي من مشاهير بلاد الديلم زادوا الكرازي في النسبة كما في مرو الشهبان **وقالوا**
ازلي في لم ينزل ولا يستقيم الا بالاختصار فقالوا ينزل ثم ابدلوا منه الياء الفا فقالوا الزلي
كما قالوا في زلي يزن انهم ملك ازلي **وقالوا** ثلاثي في ثلثة اذ ليس المراد المنسوب الى ثلث
بمعنى ثلثة ثلثة وكذا رباي وخماسي **وقالوا** عبقري وعجمي وعبدري في عبد القيس

ان يمان

مطلد النسبة في الثلاث

وعبد الشمس وعبد الدار قال نجم الائمة الرخى وقد جاشت ذاك مسعودا في عبد مضاف
الى اسم اضران يركب من المضاف والمضاف اليه اسم على فاعل بان ياخذ من كل منها الفا
العين نحو عشتى في عبد الشمس ان كان عينه الثاني معنك كل البناء بلاه نحو عشتى في عبد
القيس وعبد رتي في عبد الدار وجاء امر قسي في امرئ القيس واعلم ان النسب بانيه
للمبالغة سماعيا **احدها** تعالى بضم الفاء وتخفيف العين كاتاني بضم الهزة لعظيم الانف
والثاني بزيادة الالف والنون في آخر المنسوب اليه كياتي لطول القيمة او عظيما و
زباني محركة لفظ الرقة وتجانى لطول الحجة **وفي الرضة** وقد يلحق بالانسية ابعاض
الحمد للالة على عظمها اعابنية على فعال او مزباني آخرها الف ونون وليس البناء
بالهياكل بل هاسمعا انتهى وهذا يفيد انها تختصان باجرة الحمد فاعرف ثم اعلم بان
يحيى النسبة كذا وليست بمنه بكن تناسبه في المعنى وتشابه فيه وهي قسمان
لكن يكثر ملازمة الشيء او كذا شيء من هذه الاما صفة ومعاشا يدوم وهو على فعال في
الفا وتضعيف العين للتثنية فاعلم العامل التثنية وبايعا بتات ولصاحب العاج عوان و
لصاحب الجمل جارا **وتسم** لمن يلا بس الشيء الاعلى صفة الكثرة وهو على فاعل كما مر لذي ثمر ولابن
لذي لبن وقد مر في اسم الفاعل والاول اكثر سمعا لاسم الثاني وهما مع ذلك سماعيا ليس
بمطردين فلا يلا لصاحب البر برار ولصاحب الفاكهة فاكهة فالر في الرضة وليس مقصورا عليها
بل يلحق عليه اسم الفاعل من الثاني وغيره نحو منقطر ومرضوع ويحيا من ابنية مبالغة اسم الفاعل
فقال وفعل نحو عز عزير وذل ذليل بمعنى صاحب العز والذل وفعل وهو بناء مبالغة اسم
الفاعل نحو عمل كثير العمل فاستعملوه ايضا في معنى النسبة واستعملوا ايضا في الجولد نحو رجل
نهر لصاحب العمل بالنهار انتهى ملخصا وقد انتهى باب المنسوب بتوفيق الله تعالى فان
لم قدم المنسوب على اسم التفضيل فان المنسوب اصل لانه ليس مشتق وان كان في حكم المشتق
بخلاف اسم التفضيل والاصل اولى بالتقديم ولانه لا يحتاج الى شيء في الاستعمال دون اسم التفضيل
فانه لا يجوز استعماله الا باللام او الهمزة طالة التعريف او بمن حالة التثنية او مقدرة لان
في معناه تعدد فيكون في اللفظ **اسم** تفضيل مفرد مذكر ومعناه بالتركى زيادة يردم
ايديجرك برار كافي الحاشية والتفضيل في اللغة تعجيل من فضل بالتدبير في محار
الصالح فضل على غيره تفضيلا اي حكم له بذلك او صيره كذلك **واسم** التفضيل في اصطلاح
ويقال له ايضا افعول التفضيل والاول اشمل لتناول خير وشر بخلاف الثاني هو اسم مشتق من
فعل لموصوف بزيادة على غيره قولهم اسم مشتق من فعل اي حدث مثل ملجج المشتق من

قوله هو عمل على وزن كفف
هو عمل او مطبوع عليه كذا
في القاموس

تفضيل لغته كنه تفضيله در
اصطلاحه موصوف فذلك صفة
غير نيك او زانية زيادة
دلات اتمد او ترى فعل
مضارع ملك معلوم في مشتق
اولا اسم ودر
تركي شرع

فيخرج عنه ايدي وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت واحدا من الثابتين بمعنى اكلها و
ابل الحناتم شاذان غير مشتقين من فعل **ويقال** فيه لان معناه قولك اكلت الشاةين اكلها
اكلها فيجوز ان يكون مشتقا من قولهم اكلت الجراد الاثر اذا اكل ما عليها كذا في الصحاح
وهو كما اشتق اخضر من الاختصار بخذف الزوائد وفي بعض شروخ المفضل هذا التباس
عند سيبويه لا كلام في اشتقاقه وكذا ابل من خيف الحناتم فعناه سهد الكس تألفا في
رغبة الابل واعلم بها ويجوز ان يكون مشتقا من ابل الرجل بالسر اباله مثل شمس
فوق ابل اي حاذق بمصلحة الابل كذا في الصحاح والحناتم ابناء ختم الى قبيلة وخيف وا
منهم انتهى وقولهم لموصوف اي متصف بالزيادة سواء وصف بها او لا يشمل لما جاء الله
للفاعل والمفعول يخرج به سما الزنا والكل والالة لانها وضعت لزنا ومكانه آلة مضاف
للموصوف **ويقال** لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ايهام في تلك الاسماء وقولهم بزيادة
على غيره اي في ذلك المفعول والبالغة الموصوف والمراد بالزيادة في ذلك الفعل اعم من
ان يكون له ذلك الفعل او لم يكن لكن يكون الزيادة على وضع ثبوت كافي زيد افقه من الحمار
والمراد بالمقايمة اعم من الحقيقة والاعتبارية كافي قولهم هذا برسر اطيب منه رطبا يخرج
به اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل ذو صدين ولذا جاز تعلق الجارين
بمعنى واحد بخلافها كافي الرضة **ويقال** على التعريف بصيغة المبالغة على مذنب من جعل
اسم الفاعل ملالة فانه موضع للموصوف بالزيادة الا ان يقال انه لم يوضع للموصوف
بالزيادة على الغير ولم يعتبر اضافة زيادته الى الغير ولذا وجب كسر المفضل عليه في اسم
التفضيل دونه اذ لم يكن المراد بالزيادة المطلقة اي التفضيل على جميع ما عداه فانه في
لا يذكر المفضل عليه كالتقاضي الذكر بالفهم نحو الله اكبر كافي الحاشية العصامية على الجا
نظير الفوق بين التفضيل والمبالغة مع كونها بالزيادة على اصل الفعل فانه يلاحظ في التفضيل
نسبة بين الشيئين زيادة ونقصا وقوة وضعفا نحو زيد افضل من عمرو ولا تلاحظ في المبالغة
بل يلاحظ فيها المعنى اللغوي بدون النظر الى الغير نحو زيد علم ومن هذا قيل في المعنى التركي
للمبالغة زيادة يردم ايديجرك وكلام التفضيل زيادة يردم ايديجرك بالانحياز بالنسبة الى
الغير **ويقال** افعول واما خير وشر فنقول اصلاهما خير وشر فحقا بنقل حركة العين الى
الفاء وحذفت الهزة لكثرة استعمالهما وقد استعملوا في الكل وقال العصام لا يكتفي مجرد ذلك
لادخل خير وشر مؤنثين لانها ليس في الكل اخير وشر بل ضروري وشرى وتحققة ان
افعل قد يكون بجميع الامور وقد يكون للمذكر وقدر مؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع

والمجوزة قلعة التغيير لانه تحذف
الهززة ونرة الى الثلاث ثم
تبين منه افعال التفضيل فتخلص
هززة التفضيل هززة الافعال
هو عند غيره سماجي مع كثرته
شيخ زكي الدين

[illegible][illegible]

و انصاف به او کی باشد در دست مذهب
و او در سیبویه اخفش و زاد و بکار
سیبویه عند نزه بازانده لازم
لازم در ضمیر بحر و انصاف که فاعله
امر و معنایه افعال یا بنده فعل
ماضیه اخفش عند نزه بازانده
تقدیر یا بحر و امر و ضمیر بحر و امر
یا بحر و امر یا بحر و امر و ضمیر بحر و امر
تقدیر یا بحر و امر و ضمیر بحر و امر
مفعول یا فاعله تخته استساری
و اجید و صورت و معنایه امر
در یا لکن به مخاطبه امر در فاعله
عند نزه با تقدیر یا بحر و امر
بحر و امر یا مفعول یا فاعله
تخته استساری و اجید
صورت و معنایه امر
امر در زجاج عند نزه یا سیبویه
امر و ضمیر بحر و امر و ضمیر بحر و امر
امر که مفعول یا فاعله تخته
استساری و اجید و صورت
معنایه یا لکن فاعله مصدر نزه
امر در تقدیر یا تخته انصاف
زید و دیگر
سری

تغیبت لغتہ کنہ تغیبہ درو
اضطلاحہ فاعلہ صادر اولان فعلک تغیب
طلب اتمہ درو او تری ما فیست فعلہ تغیب
مشفق فعلہ درو

نعل بنجله مضاعف و مجبور و دشت او نزل
نعل بنجله مستقر در ارباب عیدین کلم ثلاثیه
مخصوصاً در شایسته لوز و عیدین کلم
مزید آنکه کلم آل شریف و اسطبل سبیل
کلور جامی ده مکرر در

شری سرخ

فلا ضمير فيه و لا التقيد الفاعل و آلباً زائدة لازمة
لما أحسن ان يقول اى بان يقول على ما هو الكيف ان في حد
ولا زائدة كما يجب منه صلة بـ اى بان
او الزمان باو ضرف او انوار نحو احسن
ان تقول اى بان تقول الكيف

انما في تلك يا سنده اوج مذهب وادسيه في اخفش في اسبويه في خذ نزه انصر به ده كي با زائده ضمير مجرور انصر له فاعله دار
 تحته فاعله يوقدر اخفش عند نزه انصر به ده كي با، تقديره انما يوقدر ضمير مجرور انصر له فاعله يوقدر فاعله تحته انت در استاري
 جائز در فاعله نزه انصر به ده كي با سبويه و ضمير مجرور انصر له فاعله يوقدر فاعله تحته انت در استاري واجد اول اوله
 قد له بجهت سبويه قد يوقدر
 الجار فاعله انصر زيد بصيغة الماضي من الافعال والهزة للصيغة اي صار ذا انصره
 فانصر حاضر وزيد فاعله ونقل من صيغة الاخبار الى صيغة الاثنا كعلك كان في الدعاء نحو
 رحم الله فكان الامر شدا فذلك التبع وزيدت الباء في فاعله كان في كفي بالله **هذا** عند
 سبويه **والا** عند الاخفش فهو امر صورة ومعنى فاعله فيه انت والهزة للصيغة اي صار
 ذا انصره والباء للتدبير والمجرور مفعول به في صريح للفعل فاعله صيغة ذا انصره وبالنسبة الى
 اول فاعله يوقدر استعمل او الباء زائده لتأكيد الفعل الهزة للتدبير والمجرور مفعول به
 ومعناه اجعل انت اياه ذا انصره اي صفه بالانصره **قال** نجم الائمة الرضة وهذا اول لفظة انصره
 الصيغة ورة فافهم ثم **هذا** الزجاج ضمير انت فيه فاعله المصدر الفعل اي باحسن احسن بنزير وعل
 ابا السبويه عنده اي ضمير يا حسن بنزير واعرذ به لبقاء الصيغة في الاحوال على صورة
 واحدة وترد بان فيه ساجدة من حيث المعنى وايضا يقال احسن بنزير عامر ولا يخاطب شيئا
 في حالة واحدة اللهم الا ان يقول ان معنى خطاب الحسن قد انجى كما ساقى **وقال** الفراء و
 تبعه الزحشرى وابن خروف ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيد احسنا وانما يجعله كذلك
 بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهة الحسن كل ما يمكن ان يكون
 في شخص **قال** الشيخ الرضا وهذا معنى متكافئ للبعج بخلاف تقدير سبويه **في** **فان** قيل اي الذي بين
 ارجح مذهب سبويه او مذهب اخفش قلنا زيقول سبويه من وجوه **الاول** ان الامر بمعنى الماضي
 مما لم يجر بعد بل بالماضي بمعنى الامر **الثاني** ان الفعل بمعنى صار ذا كذا قليل ولو كان منه مجاز التحم
 بنزير واكثر به واتم به بمعنى الهزة الصيغة او فاعله الهزة التقديرية **الثالث** زيادة الباء
 في الفاعل قليل والمطراد زيادتها في المفصل **الرابع** ان الجار والمجرور يجره حرفه كان في قوله
 اسمع بام وابصر فلو كان لا جاز بل اناب واستطوع على الجواز عند سبويه فانظر مذهب الاخفش
 هو الذي ربحه صاحب المفصل حيث قال عندي ان **الاسهل** ما قد ان يقال انه امر لكل احد الى آخر
 ما قال واختاره البيضاوي وغيره **واعلم** ان ما ذكرنا من الاختلافات في احرب ما فعله و
 افعل به و بيا معانيها انما هو على اصل الوضع **الاول** واما بعد الوضع الثاني الذي هو الوضع
 لانت التبع فلا يعبر تلك المعاني التركيبية وانما الباقى منها المعنى المصدرى المتعجب
 به تقديره و لولا لا يتغير صيغة ما غير ضميرها في جميع الحالات وقد عرفت وجوبها انصر لعدم تصرفها
 في الاول انجي اصل المعنى الذي هو الجعل واقتصر منه على ثمرته وهي التعجب منه مطلقا سواء
 كان مجموعا له سبب او لا ولهذا يعبر عنه بالنسبة الى تعجب يوقدر اندي بر غائب أو على اعتبار
 اتمام الضمير ويظهر من قولهم ما اقدر الله به وما اعلمه فانها جائز ان كان انصر عليه في الاشياء

انصر به ده كي با
 انصر به ده كي با
 انصر به ده كي با

اخفش عند نزه صوته ومعناه
 انصر به ده كي با
 انصر به ده كي با

اخفش عند نزه صوته ومعناه
 انصر به ده كي با
 انصر به ده كي با

سبويه في اخفش عند نزه
 انصر به ده كي با
 انصر به ده كي با

في التشابه والنظائر وفي الرضة وغيره ما مع ان الوضع الالهي ليس يمكن وانما المراد منها
 انت التبع وفي الثاني انجي معنى الامر واعبر فيه محض انت التبع ولم يبق فيه معنى
 الخطاب الاصل لمصدر الفعل كما عند الزجاج او الخطاب كما قال الفراء فيكون هذا وجه آخر
 لعدم تصرفه على قول الفراء وان خطب به في الامم شئ او مجموع او مؤنث فلم يبق احسنا
 واحسنوا واحسنين واحسنين ولهذا يعبر عنه بمعناه نه محب يوقدر اندي بر غائب أو يوقدر
 على هذا قولهم معنى الفعل به كمنه ما فعله وهو محض انت التبع فلا فرق بين فعل التعجب المعنى
 المراد كما في الرضة وغيره **فان** قيل لم يكف باصداها تيب بانه الاتحاد في كل المعنى التعجب وهو
 الاول اكثر فقيه بالمعنى **قال** فاعله يوقدر في معنى الاول لفظ نه المفيد للمبالغة في التعجب و
 الثاني لكن زيادة الباء في آخر الثاني ليعبر تأكيد النسبة في انت التبع كما يفيد صيغة الامر
 توكيد كونه الثاني اكثر من الاول كما في روح الشروع فقطع وما ذكرنا من زيادة لفظ نه فيها
 هو المذكور في موب الكافية في بين التثنية واختار اعزها ثم **اعلم** بان فعل التعجب بصيغة التثنية
 الا من ثلثي مجرد وال على الثبوت قابل للزيادة والنقصا غير لون ولا عيب مطلق او ظاهره
 ويجوز من الباطن نحو ما احق وما انوك وما الله وقد ذكرنا في فعل التفضيل ونذر ما فيه وما
 شتره بخلاف الهزة بخلاف خير وشر في التفضيل وشر ما بينه من غير فعل نحو ما احق هذه الاشياء
 وما بينه لا تفعل نحو ما شتر الطعم فلا يبنى الالف على فعل التفضيل **قال** نجم الائمة ويجوز ان
 يعقل بانها مأخوذة من فعل مضوم العين في كل الوضع او المنقول اليه وهو لازم تقديره وكذا
 شتر ما بينه من باب افعل نحو ما اعطاه المعروف وما ابغضه له والاختلاف فيه بين سبويه و
 غيره والاخفش المبرك كان في فعل التفضيل من غير فاعله في الرضة وبينه من غير متصرف نحو
 ما انعم وما ابأس في نعم وبئس وبعض الافاضل شرط التصرف كان في فعله فيلحظ **واعلم** انه
 لا يبنى الا ما بينه من فعل التفضيل والاداة كالدالة لكن بشرط زائده وان لا يبنى الا ما
 وقع واشتهر بخلاف التفضيل فانك تقول انما اضرب منك غدا ولا ينبغي الا ما حصل في الماضي و
 ستمت حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود
 والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها فلذلك كان شتر صيغة التعجب على الماضي ما فعله
فيل لا يبنى فعل التعجب الا ما بين فعل مضوم العين في كل الوضع او المنقول اليه اذ كان من
 غيره نحو ما اضرب وما اقتل **يوقدر** **بذلك** على ان المتعجب منه صار كالغزيرة اذ هذا الباب موضوع
 لهذا المعنى وكذا قيل في فعل التفضيل فكان اصل ما اضربك لزيد وما اقتلك لزيد وانت اضرب
 لزيد واقتل لزيد وقيل له وانما لم يستعمل هذا الال لان نقل الفعل الى فعل لبناء التعجب

ما انفرد اصله نصر ایلی فعل
تعجب اجله اوله خبر اوله خبر
برهزه قطع مقوم کوردلک انصر
اولوب اربع حقه متو الیا تک
کلام عربده اربع حقه متو الیا تک
کریم اولووی اربع حقه متو الیا تک
اند لازم کلیم خبر اوله خبر
نوی ساکن قلاق انصر اوله خبر
بایند فعل ماضیه التکام لازم کلیم
کلمه ایچو آخرین بر صیر مقول
کوردلک انصر اوله خبر
دالت اسم الیچو اوله خبر
کوردلک انصر اوله خبر
و انصر به اصله نصر ایلی فعل
تعجب اجله اوله خبر اوله خبر
برهزه قطع مقوم کوردلک انصر
اربع حقه متو الیا تک اوله خبر
عربده اربع حقه متو الیا تک
اجتماعی کریم اولووی اربع حقه
انصر تک متو الیا تک لازم کلیم
قلاق انصر اولوب افعال بایند
فعل ماضیه التکام لازم کلیم
ایچو صادق فتحه کریم خبر
ایزو و انصر اوله خبر
افیلر و زنده بر فعل بولیم
اجله آخرین مجرم قلاق انصر
کلمه ایچو آخرین بر جار ایلی
ما قبله لفظ عطف ایچو خبر
کوردلک و انصر به اوله خبر

اَوَّلُ اَوْجِ فَعْلٍ اَوْجٍ مُسَمَّرٌ اِخْبَارِي
اَنْتَ لِي دَوْرٌ تَدْرِي اِخْبَارِي بِدَوْرٍ
فَعْلٍ لَاسْتَفْرَخُفْ اِخْبَارِي
فَعْلٍ تَعْجِلْ دَرِ اِيْلِي دَرِ

والتعجب الصيغتان **واما** **الهم** فان دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معينة هو المفعول فصفة والاول
 فاسم والصفة كونه اقرب من الفعل لفظاً ومعنى وتعرفاً اليق من الهم بالتقديم فإى امادالة
 على مجرد ثبوت الحدث لذات او مع زيادة على الغير وضعا والاول اقرب وشبه الفعل فاوله
 بالتقديم فهو اما **الهم** على قيام الحدث بذات ما او وقوعه عليها والاول هم الفاعل والثاني هم
 المفعول ولكن الاول ادال على الفاعل مشتقا من المعلوم وموازنا لفظا في جميع الصور لما
 شتى هو منه اصح بالتقديم على الثاني المستحق من المجرى الموزن له في الثلاثي تقديره واما
 التوال على الزيادة فذلك الزيادة اما نسبية وهو اسم التفضيل او لافها لغة الفاعل والثاني
 لا طلاقة يليق بالتقديم **واما** **الهم** فاما المصدر او غيره والمصدر لقرب من الفعل اصح بالتقديم
 فهو اما **الهم** على مجرد الحدث او بوجه مع زيادة والاول اما مجرد عن الميم الزائد في اوله وهو
 المصدر الغير الميمي او لا وهو الميمي والاول لبعده عن الزيادة اليق بالتقديم والثاني زيادته لما
 عدد وهو بناء المرة او نوع وهو بناء النوع والاول لكثرة تفرقة يقدم وغير المصدر اما **الهم**
 تصغير شئ وهو المصغر او نسبة وهو المنسوب والمصغر لكونه في المعنى على قيام الصفة بالموصوف
 اصح بالتقديم على المنسوب اذ هو مؤثر بالمفعول واما **الهم** على ظرف الحدث وآلة والاول لكثرة تفرقة
 فتحة اولى بالتقديم فهو لما كانا فام المكان او الزمان فام الزمان ثم **تدعمت** ان هذه الامثلة
 المختلفة تسام فعل وسم والفعل مشتق فالماضي مشتق من المصدر والمضارع مأخوذ من المصدر
 وسائر المختلفات اعني نفي الحار والاعتبار وتأكيده والحج المطلق والمستوف والامر والتهنى
 مأخوذ من المضارع بزيادة ما ولا ولن ولم ولما ولام الامر ولا الهنى عليه **واما** فعلا التعجب
 فمأخوذ من من اسم التفضيل لكن نقل صيغتها الى صيغة الماضي والامر ومعناها الى معنى المصدر
واما **الهم** فانه مشتق وجامد فناصر ومنصور ومنصرف ونصار وانصرف مشتقات من المضارع
 على رأى الجهور ونفراً ومنصرف ميمياً ونفرة ونفرة ونصير ونصري جوامد **فانهم** انها
 ايضا على قسمين متصرف وغير متصرف الثاني ما لا يتغير حاله فلا يشئ ولا يجمع ولا يثبت وهو فعل
 التعجب بصيغة وسم التفضيل اذا استعمل من المصدر غير المرة والنوع والنزى سندا الى الجار
 والمجرور من الافعال وسم المفعول واما ما سندا الى اسم ظاهر من الافعال والصفات فيصرف
 بالتأنيث فقط وما عداها متصرف وامثلة تصريفه تسيم امثلة متفقة وامثلة مطردة وقد
 عرفت في اول المختلفات ان اشتقاق المطردة من المختلفة فكذلك المطردة تأخر ذكرها عن ذكر
 المختلفة فلما فرغ المص عنها شرع في المطردة فقال **الامثلة المطردة للماضى المعلوم** وفي
 بعض النسخ من الماضى المعلوم بلفظ من بدل الالام وكذا كل ما يأتي من الابواب يعني هذا المقام

هذا المقام يذكر فيه الامثلة المفعولة في كونها صيغاً للماضى المعلوم او من صيغ من الغائب
 والغائبة والمخاطبة والتكلم **اعلم** ان التصرف يكون بامور منها التثنية و
 هي عام لجميع المتصرفات وعلامتها في الافعال الالف في او اخرها وفي الاسماء الالف والنون
 او الياء **ال** كنه المفعول ما قبلها والنون في او اخرها لكن ملاحظة على الفعل في الحقيقة
 باعتبار فاعله المضمر لان مدلول الفعل اعني الحدث جنس فلا يشئ ولا يجمع ومنها الجمع وهو
 ايضا عام وملاحظة على الفعل كانه في التثنية **ر** في الفوائد الضيائية تثنية الفعل و
 جمع راجعان في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
 وفي الرضى اختص التثنية والجمع والتصغير والنسبة والنداء بالهم واما نحو ضربا وضربا
 فالتثنية والجمع فيها راجع الى الهم واما نحو قوله تعالى ربت ارجعون ارجعون ارجعون
 وقول الجاني يا حرسه اضربا عنقه اى اضرب اضرب فليس الاول والثاني بتثنية اذ الـ
 اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مفرد الى مثلية او اكثر في اللفظ
 غيره في المعنى وارجعون واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم شئ الى مثله في اللفظ
 مع كونه آياه في المعنى للتأكيد والتقرير والغالب فيما يفيد التأكيد ان يذكر بلفظين فصلاً
 لكنهم اختصوا في بعض المواضع باجرائهم المثنى والجمع لمشابهة لهما من حيث ان التـ
 التأكيد اللفظي ايضا ضم شئ الى مثله في اللفظ وان كان آياه في المعنى ايضا فقول اضربا
 عنقه مثل ليلىك وسعدك وقوله تعالى فارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثنى و
 ليس به انتهى **علامته** كذا ذكر في الافعال الالو والزائدة **ال** كنه المضموم ما قبلها في الآخر
 لكن تحذف في مخاطبة الماضى اذ لم يتصل ضمير منصوب كما سيجي والمؤنث نون مفتوحة ساكن
 ما قبلها تحققة متصلة بلام الفعل وشدة مختصة بمخاطبة الماضى **علامته** في الاسماء للصحيح
 المذكور الالو **ال** كنه المضموم ما قبلها والنون في الآخر او الياء **ال** كنه المضموم ما قبلها في
 النون كذا وكذا تحذف النون في انما تومم المثنى الالف والتأ الطويلة في الآخر ومنها
 التأنيث وهو يكثر في الافعال والصفات فقط وملاحظة على اعتبار الفاعل مطلقاً ومن حيث
 اللفظ لوجود علامته فيه **فالنجم** الائمة الرضى التأنيث في نحو ضربت راجع الى الهم فالتأنيث
 فيه في غير موضعه وفي البت وما ضم بالفعل التأنيث كنه وهي لتأنيث ما سندا اليه و
علامته ختم التأوال الالف المقصورة والمدودة والياء والنون في الافعال التأنيث كنه
 مختصة بآخر الماضى الغائبة المفردة ومتحركة في تثنيها وفي الواحدة المخاطبة من الماضى وفي
 الواحدة المضارع وتثنية الغائبة واما الياء **ف** كنه مختصة بمخاطبة المضارع والامر

وقد اطلقنا على الفعل والفاعل
 ما كان حقيقة في حقيقة وكذا الكلام
 في الجمع وغيره

فان راعى المصراع في تأنيث
 الجاء المفعول والتا الفاعل
 المطلق لا القام الموضع
 انما هو الذي في اللفظية
 في التأنيث وهو الذي

والنهي وفيها تفصيل سبي واما النون فمختصة بجمع الفعل ومنها الخطاب والتكلم
وهما مختصان بالافعال المنفردة اذ هما انما غيبا اطلاقا على الفعل كاطلاق التثنية و
الجمع اعم باعتبار فاعله المضمرة وعلامة الخطاب التاء اما في الاول كما في المضارع واما في
الآخر كما في الماضي مفتوحة في واحدة ومكسرة في واحدة ومضومة في الواو مع ما بعدها
من لفظ ما في التثنية ومع في الجمع المذكور ونون مشددة في الجمع المؤنث وعلامة التكلم التاء
المضومة الـ كـ ما قبلها المختصة بآخر الماضي للمتكلم الواحد والهة في ايضاً والنون له مع
غيره في اول المضارع والنون الـ كـ ما قبلها مع الالف بعدها له مع غيره في آخر الماضي
ومنها المعلوم والمجهول وما يختص بالفعل ايضاً والمراد بالمعلوم الفعل المسند الى الفاعل
المعلوم ويقال له الفعل المبني للفاعل والمراد بالمجهول الفعل المسند الى فاعل مجهول ويقال له
الفعل المبني للمفعول والفعل الذي لم يسم فاعله واطلاقاً على الفعل وكذا اطلاق الغائب عليه
باعتبار فاعله مطلقاً ضميراً او ظاهراً وبالحكمة وصف الفعل بكونه معلوماً او مجهولاً وكذا بكونه
غائباً او مخاطباً او متكلماً بجاز باعتبار وصف فاعله فقيل من قبيل التزام على المعلوم وكذا
الوصف بكونه مثنى ومجوعاً فندبر وتقطعت **علامة** المعلوم من الماضي ان يكون اول حرف منه
مفتوحاً وانما اختبه الفتح لتعذر البوابة لرفضه الا بـ بال كـ وايضاً يلزم التقاء
الـ كـ في الفعل الذي في اوله همزة وصل ونقل الكسرة والفتحة في الفعل الثقيل ففقيه
الفتح مخففة وقيل ترك الضم لتلايق بين المبني للمفعول لا مكانه في الـ كـ مع عن صـ كـ عين
الفعل وفيه انه انما يتم اذا كان بنا المبني للمفعول مقوماً وهو مـ بلا الامر بالعكس الا ان يكون تعليلاً
ومناسبة عقلية ذكرت بعد الوقوع والحكم بذلك الواضح كما قال في امثاله في شرح الترتيبي
تأمل واما علامة المجهول فبسي في موضع ان شـ الله تعالى ثم بعد ما علمت ما ذكرنا من القانو
فأعلم ان الفعل المنزه الالف ورواد في ذوى العقول واستحالة فاشتدت الحاجة الى الفرق
بين الامور المذكورة والاختصار وبانضمام المضمرة المنفصلة وهي حصل الفرق لكن في
الاختصار والنسبة الى الفاعل داخل في مدلوله واحوال الفاعل ثلث لانها ان كان له دخل في
حصول الكلام ووجوده بالفعل فان صدر عنه فهو المتكلم وان توجه اليه في مخاطبة وان لم يكن
له دخل كذلك فهو الغائب والمراد به ما لم يكن متكلماً ولا مخاطباً لا المعنى اللغوي فيشمل الماخر
الذي ليس بمتكلم ولا مخاطب والاصوال الست الاخرى موجودة في الفاعل ايضاً وهي الاول
والتثنية والجمع مع التذكير والتأنيث فبصرف الثلث في الست يحصل ثمانية عشر فقط ثمانية
عشر بناء ستة للغيبة ثلثة للذكر وثلثة للمؤنث وستة للخطاب كذلك وستة للتكلم

قوله الابتداء بالـ كـ
كما في التثاني
قوله التقاء الـ كـ
كما في الفعل الذي في اوله
همزة وصل

مطلوب الـ كـ الفاعل فقط ثمانية عشر بناء

لا يتكلم شيئاً مثلاً اما التثنية التي للذكر الغائب فامثلهما ما ذكره المصنف بقوله **نصر**
نصر فان قلت لم يرد بالغائب مع انه المتكلم اصله في حصول الكلام ولهذا قدمه بعضهم
ثم الخطاب اذ له دخل في حصوله واخره الغائب لعدم دخله فيه قلت للفرق الغائب من غير عليه
واصل بالنسبة الى المريد ولجود خبر مفردة عنه الضمير فيكون مفرداً وكثرة امثله ثم الخطاب
للامر الثالث واخر المتكلم لا تقا التثنية فيه وبالحكمة ما اخبره المصنف اولي لكونه اعتباراً
لانه نفس اللفظ وما اخبره البعض المذكور باعتبار لانه في الخارج فان قلت لم قدم المذكور على
المؤنث قلت لان المذكور من غير عليه وهو اصل كامة ولانه اصل في التحليل وشرف من المؤنث قوله
نصر فعل ماض بنا معلوم مفرد مذكر غائب وقدمت في الختلفة شيئاً ما يتعلق به وترجمة فلا
فان قلت انه يستعمل في الله تعالى مثل والله خلق ونصره الله وليس بغائب ولا مذكر ولا مؤنث
تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً **قلت** المراد اللفظ فاذا قلت الله خلق فانه لفظه مذكر غائب لانه
ليس بمتكلم ولا مخاطب وهو المراد بالغائب كما عرفت وليس فيه علامة التأنيث قيل اما اذا لم يرد
اللفظ فلا يجوز لانه كما لا يطبق عليه تو متكلم ولا مخاطب لا يطبق عليه غائب وكونه الله تعالى غيراً
ليس بحال لان التكلم والخطاب والغيبة بالنسبة اليها وفيه نظر ذكر الامام الرازي في شرح
سما الله تعالى ان مذهب اصحابنا انها توقيفية وقالت المعتزلة والكرامية انه اذا دل العقل
على ان معنى اللفظ ثابت في حقه تعالى جاز اطلاق ذلك اللفظ عليه ورده الى الاذن اولم يرد
وهو قد راي بغير من اصحابنا واختيار الشيخ الفراء انهما موقوف على الاذن واما الصفا فغير
موقوف فغير مذهب اصحابنا لا يطبق الغائب عليه في غير مذهبهم يطبق وقيل المتكلم يقول
في باب اثبات الصفا ثبت السمع والبصر قياساً للغائب على ان يرد فقط اطلقوه ولا بعد
فيه اذ يرد الغائب عن صفتها ومنه قوله تعالى يؤمنون بالغيب على وجه وفيه نظر يقول هذا الفقيه
سمعت من بعض ساذي فريد عصره ووجد دهره نور الله مفرجه واعلم مسنده في هذا الباب
استثنائاً كما في خلق الله كل شيء فاعرف **فان قلت** لا معنى اطلق عليه المفرد قلت لله في
في عرف النخاة معاً متباً بما يقابل المركب وذلك في تعريف الكلمة ومتباً بما يقابل المشي والجمع
وذلك في بحث الصفة ومتباً بما يقابل المضاف وشبه المضاف وذلك في بحث المتأدي والمنسوب
بلا لينة الجنس ومتباً بما يقابل الجملة وذلك في بحث خبر المبتدأ وفي عرف التفسير بني هو ما يقابل
الشيء والجمع وهو المراد بهما وذلك لعدم علامة المشي والجمع واما باعتبار الفاعل اذ هو
في الاكثر واحد كما هو الحال ولا يجوز ان يكون باعتبار اصل المعنى لما عر انه جنس لا تعد فيه فلا يصح
في مقابلة التثنية والجمع حينئذ **ثم** انه واحد في نفسه لكن لم يلاحظ هذه الوجة بل نفس

زيادة معنى وهي الدلالة على الجمعية فحذف الاو او الى وكتب طولية دون مدورة
لوقوف بين المختص بالفاعل وبين المختص بالكلام ولم يكتسب الا في الحروف عند الكتابة
الظهار كما امر عبد العزيز الكاتب في بسم الله الرحمن الرحيم حيث قال طورا ابا ودور الميم
وظهر السين والفاعل اولى باظهار **فان قيل** اننا ثبتنا الفاعل لا الفعل فينبغي ان تلحق
بالفاعل **فكنا** انما جاز الحاقها بالسند للاتصال الذي بين الفعل الذي هو الاو في السناد
وبين الفاعل كما عرفت غير مرة من احتياج الفعل الى الفاعل ولو كان كغيره من اجزائه حتى
سكن الا ان حذرنا عن التوالي ووقع بين الفعل والاعراب نحو يضربان ويضربون وتضربان كما
بقي في المضارع وسكنت الراوي في نعتن لرفع توالي اربع حركات فيها كالكلمة الواحدة
وفيما لا يلزم التوالي اطرادها واما نعتنا فالتأني في حكم الـ كـ لانها حركت لالف التثنية
فحركاتها عارضة والعارض كالمعروف وزيدت النون لتعذر زيادة حروف المد اما الواو فلان
يلتصق بحج المذكر واما الالف فلهذا التباس بالتثنية واما الياء فلهذا التباس بالفتحة
الجر كما مر مع انه يلتصق بالمصدر المضاف الى المتكلم لا مكانه الذي هو حركة العين فلما تعذر
زيادتها زيدت النون لشبهها بها من حيث الخفاء للعين فلما ان في حروف المد زيادة مدد الله
فلما في النون زيادة غنية **وقيل** لتد النون على من وقد عرفت معناه وانما زيدت في الآخر
دون الاو لئلا يلتصق بالمضارع ولئلا يلزم تقدم الفاعل على الفعل فلذا لم تزد بين الفاء و
العين وبين العين واللام وانما حركت طراد الخطاب مع قابليتها للحركة من غير ضعف **وقيل** لانا
ضمير الفاعل فلو كان في قوة الهمزة اخية الفتحة حقا ولم تشدد كون الهمزة لعدم الحاجة ولانه
بمنزلة الواو في الجمع المذكر كذا قيل **نعتن** فعل ماض بنا معلوم مفرد مذكر مخاطب فعناه
بالتركي يردم انكر كرسن بر حاضر اركش زمانه **نعتنا** فعل ماض بنا تثنيت مذكر مخاطب
فعناه بالتركي يردم انكر كرسن الي حاضر اركش **نعتن** فعل ماض بنا معلوم جمع
مذكر مخاطب فعناه بالتركي يردم انكر كرسن جمع حاضر اركش زمانه هذه على ما
ما في الحديث وانت تعلم انه لا حاجة الى لفظ سن ويزيد ويزيد ويزيد ويزيد ويزيد
ان تكون تالكيد لما علم صريحا ودلالة وقد مر ذلك مرتين قبل لفظ في مفرد الغائبة ولفظ
سن في مفرد الخطاب لضرورة رفع الركائز كالا يخف **اقول** لا يظهر وجهه على انه لا وجه لخصيصها
كالا يخف زيدت التاء في الخطاب بحكم الوضع **فكنا** انه لا كان الخطاب من يتلقى اليه
الكلام اخيه له حرف شد يدر ليتبين عن سنة الغفلة والقي سمع الى ما يلحق اليه وهو شهيد
والحروف الشديدة هي **اجد ك قطبت** ولا يمكن زيادة الالف منها للتباس بالتثنية

بالتثنية وغير التاء وما بقي ليس من حروف الزيادة فتعين التاء وقيل لا يبعد ان
يقال اخية التاء لئلا يكون موافقا لانت الذي هو الضمير المرفوع **المفصل** **اقول** لا يبعد ايضا
ان يكون لتعذر زيادة حروف العلة لما مر في نعتن والتأني من الواو في نعتن
وتجاهه وتكلم اصلها وراث ووجهه وكلا **ايضا** التاء من الخروج الثاني والمخاطب
بين المتكلم والغائب فتأمل وحركت التاء في نعتن لئلا يلتصق بالغائبة المفردة واخيه
الفتحة لخفته في كثير الاستعمال او لان المخاطب اسم مفرد وعلة المفعول المنصب والفتحة
شبيهة به **وقيل** لانا لو سكت لا يلتصق لمفرد المؤنث الغائبة ولو سكت لا يلتصق
بالمخاطبة ولو ضمت يلتصق بالمتكلم فلم يبق الا الفتحة **اقول** هذا انما يتم بعد توقي بنا
المخاطبة والمتكلم قد بر وسكت الراوي فيه لما مر في نعتن وقس عليه المخاطبة و
التثنية والجمع والمتكلم وضمت التاء في نعتنا لانا ضير الفاعل وعلة الفاعل المرفوع
في المعرب ولما لم يكن المرفوع في الجنب حركه بحركة شبيهة به علما باليقدر الامكان
وهي الضم فانه يشبه الرفع خطأ ولفظا كذا قالوا **اقول** هذا الوجه بنا على ان ضمير
الفاعل في مثل فعلنا وفعلتم وفعلت هو التاء وحدها واما الالف والواو والنون فعلا
للتثنية وجمع المذكر وجمع المؤنث كما هو مذاهب بعض والمخارقات الفاعل هو الاو الحروف
واما التاء فعلة الخطاب وهو مذاهب الاكثر به **وقيل** الفاعل هو مجرد التاء واحد هذه الحروف
وهو ضعيف اذ يكفي احدها للفاعل ولا حاجة الى ضم الآخر اليه مع ان الهمزة لا تكفي
باحد **وقيل** ضمت التاء اتباعا للميم لانه الميم شفوية فجعلوا حركة التاء من جنسها و
هو التضم الشفوي وزيدت الميم حتى لا يلتصق بالاشباع كما في قول اشعر اخوك
اخو مكاشرة وصحاح وحياتك الاله فكيف انتا وضمت الميم بالزيادة لموافقة
انتما تحته وقد عرفت توجيهه ولانهم لما قصدوا مخالفة الخطاب للفتحة زادوا قبل
الف التثنية حرفا يناسب قبلها في الحروف الشفوية ولم يزيروا الواو لكونها اضعف
من الحروف الصريحة ولانه حرف العلة قبل الالف والواو مستثناة فزادوا الميم لكونه
اقرب الحروف الصريحة للحروف العلة لغنتها كذا في الرض والفاء والباء من الشفوية له
ليست من حروف الزيادة وزيدت في نعتن لئلا يلتصق بالاشباع في الوقف لان الجمع
ما خذ من مفرد كما عرفت فزيدت الواو لضمير الجمع فضمت التاء لجانسة وضمت
الميم ليطرد بالتثنية فحذفت الواو للكرهية اجتماع الحرفين المجانسين مخارجا وسهولة
دفعه فجعلت الميم دليلا على جنسها المحذوف ولان الميم مع الواو بمنزلة الهمزة ولا يوجد

فان الميم في مضارع الزاوية
والميم في مضارع الزاوية
والميم في مضارع الزاوية

آخيه واما قبلها مضارع غير هو بخلاف نضروا لان الزاوية لا يجعل شيئا من الافعال سماعا
كما جعله الميم في مضارعة الزواير فلا يكون مع الواو بمنزلة الامم وبخلاف نضروا لان
الواو خرجت من الطرف بسبب الضمة **وسكنت** الميم لانه انما ضمها لاجل الواو فاما حذفت
الواو بقية على الهمزة الذي هو السكون **ثم ان هذه** امثلة الثلاثة التي لم يذكر الخاطب و
اما امثلة الثلاثة التي لم يوث الخاطبة فهي **نضرت نضرت نضرت** وقس معانيها
على المذكور **نضرت** التثنية **نضرت** للفوق والتفصيل في هذا المقام ان يقال انهم
زادوا ثانيا للخاطب وثانيا للخاطبة وتاد للمتكلم وحركة هاء في الجمع خوف اللبس بتاد
التأنيث فتضمة هاء للمتكلم لان التأنيث فيه ضمير الفاعل فتساها الضم ولانه اقوى الحركات
والمتكلم مقدم فاخذه ونضمة هاء للخاطب اذ لم يكن الضم للتبكي بالمكلم والفتح راجع
لخفة وعلوه والمذكر مقدم فاخذه فبقيت الكسرة للخاطبة فاعطينا ولان الياء يقع
ضمير هاء في انضري وقد يقع علامة التأنيث كما في هذي امه الله والكسرة اخت الياء فتاب
اعطاؤه للمؤنث وسوى بينه بينه الخاطبة والخاطبة لا يجاز ولقلة استعمالها
بالنسبة الى المفرد والجمع اما الواو فلاحياح حصولها الى ضم احد المتكلمين الى الآخر بخلاف
المفرد اما الثاني فلهذا الاتى في هذا اذ لا تستعمل الا في التشبيه الاثنى فقط بخلاف
الجمع فان صيغة قلته تستعمل في الثلاثة الى العشرة وصيغة كثرته فيما فوق العشرة بالتمام
بليغ فلا يعين فيه ففيه اتى بكثره استعماله بخلاف **والماض** لانه في صياغة التشية
نوع ضمني ليس في الجمع ذلك وهو صرح المراجعين وفيه كلفة بينة بخلاف الجمع فان
فيه ارب (المراد ما كان استعمال التشية قليلا لم يبال بالتبكي فيها بخلاف المفرد والجمع ما
فان قلت فلم فرقوا بين تشية الغائب والغائبة قلت لما لم يكن التسوية لوجه دعلا
التأنيث في تشية الغائبة وشدة النون في نضرتن لان اصله نضرتن بالميم حلا على
التشية فادغم الميم في النون لتقاربها في المزج اولاً لان اصله نضرتن بالتحقيق فارتد
ان يكون ما قبل النون ساكناً ليظهر بجميع نوناً النسأ في سكونه ما قبلها ولا يمكن سكتها ناء
الخاطبة لالتقاء ال كنين ولا حذفت لان العلامة لا تحذف فادخل النون بعد التأنيث وقبل
نون الجمع لقرب النون من النون وادغمت احداهما في الاخرى فقبل نضرتن **وقيل** انما زيدت
حرف في جمع المؤنث لتلك في مقابلة الميم في جمع المذكر واختير النون لما بها الميم
بسبب القنة **نضرت** فعل ماض بنا معلوم نفس متكلم وصره فعناه بالتركى يردم اقدم بين
بجش زمانه **نضرت** فعل ماض بنا معلوم نفس متكلم مع الغير فعناه بالتركى يردم آ

نضرت

يردم اندوك بزجش زمانه على قياسها كبتوا في الحاشية وقد شبهت على تحقيق الحال
في مواضع شتى من المطا (بما ختمنا قلنا لك واحذر القيل والقال **ولعل** الامضاء على
المشهور بعد مودة الحق ليس من الوبال عند سليم البان ثم كونهما بين الصيغتين لا
للمتكلم عرف التصريفي والا فلو احد بهما ترك المتكلم غائب او مخاطب لكان يغلب
المتكلم على ماثركه فيسبب الصيغة اليه زيدت التثنية نضرت لان تحته انما مضى ولا يمكن
الزيادة من حروفه للتبكي لانه بتقدير زيادة الهزة وهي حقيقة الف تحذف لا يلتبس
بتشية الغائب وبتقدير زيادة النون يلتبس بجمع المؤنث الغائبة ولا يمكن ايضا ان يزد
من حروف العلة اما الالف فلما مر وآما الو او فلما يلتبس بالجمع المذكور اما الياء فلعدم
تحمل علامة الفاعل على الضمة فاختير التأنيث لوجود هاء في اخواته من صيغ الخطا **وزيدت**
النون في نضرتا لاشارة بنوع صيغة الجمع الى ما فيه من معنى الجمع او لان تحته نحن مضمر على
ما عرفت تأويله فزيدت النون للموافقة ولم يزد الحاء لانه ليست من الزوائد ثم زيدت
الالف حتى لا يلتبس بجمع المؤنث واقتضت الالف للخفة وقيل لان تحته انما مضى فزيدت
النون والالف ليوافق ما مضى تحته **فان قيل** بالنظر الى اختلاف المعنى ينبغي ان يوضع للحكاية
ستة امثلة ثلثة للمذكر وثلثة للمؤنث كالغيبية والخطاب فيضمة نضرتا الماضية ثمانية عشر
اربعة عشر قلنا مقتضى العقل كذلك لكن لقلته الالتباس في المتكلم اكتفى بالوجهين لانه يرى
في اكثر الاصح انهم انه مذكر او مؤنث ويعلم ايضا انه واحد او اثنان او اكثر او يعلم بال
بالصوت انه مذكر او مؤنث **واما** استنبأ الاصوات فنادر لا يستعمل عليه الاحكام فالق اعبار
التذكير والتأنيث لقلته الفائدة فيه واما القاء اعتبار التشية والجمع فلهذا وجود شرطها
وهو اتفاق اليمين او الامانة في اللفظ فانك اذا قلت نحن وارادت المشية فقل لك **فصل قلت**
انا وزيد انا وانت انا وهو وتقول في الجمع انا وزيد وعمرو وليس كل افرادنا
وكذا البارز المتصل فاذا فقلت قولك نضرتا لقلت نضرت ونضرت انا وزيد
ومجموعا نضرت ونضرت وعمرو او نضرت انا وزيد وعمرو وليس كل افرادنا المضمومة
بخلاف شتى الخطاب والغيبة ومجموعا فانه اذا قيل لك فصل انتما قلت انت يا زيد وانت
يا عمرو وكذا في الجمع اذا قيل لك فصل انتم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا بكر
ولما لم يكن شرط المشية والجمع لم يكن لهم اجراء تشية ومجموعا ما جرى عليه سائر التثاني
والجمع فارتجوا المشية بصيغة وشركوا مع الجمع فيها لانه من اللبس بسبب القرائن ذكر
نجم الائمة وغيره **فان قلت** فلم لم يكتف في الحكاية بصيغة واحدة **قلت** لوقوع الالتباس و

سلا شرط التشية والجمع

وعند الاختصاص بالياء علامة الخطاب وهو المشهور في الكتب وفي الرضخ حرف تانيث
 عنده كما قيل في هدي انتهى وقاعله لازم الاستتار فيه وهو انت اجراء المفرد في المضارع
 مجرى واحد في عدم ابراز ضمائرهما واستكثاره لكونه ضمير المفرد يعني الياء اقل من ضمير المثنى
 وهو الالف مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف ويد عليه اجتماع علامته الخطاب لله تعالى
 ان يقر (التا) تجردت فيما للتأنيث كاللام في يالله حيث تجردت للتوحيض وعند المازني الياء
 المنقوطة بنقطتين في مخاطبة وكذا الالف في المثنى والواو في جمع المذكور والنون في جمع المؤنث
 علامة كالف الصفا وادواها في حروف والفاعل سكن **وهل** ذلك حملا للمضارع على اسم
 الفاعل واستكثاره لوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها اي النون **وقال** المحمدي هو الالف كان في
 الرضخ وغيره **فان** قيل لم ابرز الفاعل في تنصيرين قلنا للفرق بينه وبين جمعه **فان** قيل فلم لم يفرق
 بحركة ما قبل النون **قلنا** لئلا يلبس النون الثقيلة في الصورة ولو حذف النون لم يحصل الفرق
 ايضا لكن يلبس المذكور وفوق الواو في مثل ينصران وضمت في ينصرون وكسرت في تنصيرين
 لاجل الالف والواو والياء وسكنت في ينصرون لانه لما شابهت بنون نصران اقتضت
 ان يكون ما قبلها ساكنا وقد مر في المختلفة **والجاء** النون في مثل ينصران وينصرون وتنصران
 وتنصرون وتنصيرين علامة للرفع وذلك لانه لما وجب الاعراب في هذه الافعال ولم يكن
 اجراؤه على اللام اذ هو على وجه واحد بايجاب الضمائر وبمنزلة الوسط لشدة اتصالها ولم
 يكن جعل هذه الضمائر حروف الاعراب لانها في الحقيقة ليست من نفس الكلمة وهن لم تتحلل
 الحركات ايضا لزم ان يزداد حرف يقيم مقام الحركة التي في المفرد فوجدوا في الحروف بذلك
 حروف المد واللين لكثرة دورها ولم يكن ايضا زيادتها للزوم اجتماع الالفية والواو
 او اليائين مع التقاء الكنيين اذ الزائد سكن كالضائر فلما لم يكن زيادتها زادا
 حرفا شبيها بها وهو النون ثم حقت بحال الرفع لانه اول الاعراب لكونه علامة الفاعل و
 كسرت في مثل ينصران لانها في الهمز كنة والكسرة هي في تحريك الالف واللام يجتمع
 الفتحة واللفظية والتقديرية والتعاد (ثقل الكسرة خفة الفتحة) **وانما** حقت في مثل ينصرون
 لامتناع السكون للتقاء الكنيين وكذا الكسرة والضم للزوم النظم والضممة الى الكسرة
 واجتماع الضميين والتعاد (خفة الفتحة ثقل الواو والضممة) **وقيل** كسرت نون التثنية و
 فتحت نون الجمع ولم يعكس لان الالف التثنية خفيف وادواها في نون الجمع ثقيل فاعطى الكسرة للتخفيف
 والفتحة للتثقل تعادلا فلما لم يزدادوا في النون في ينصرون وتنصيرين فضمير الجمع لا علامة الرفع
 لانها مبنيان اذ اعرب المضارع بمثابة الكسرة ونون الجمع مختصة بالفعل فاذا اتصلت

قوله ثم حقت اي النون بحال الرفع
 وانما (ال) نصب والهمز فتحذف
 النون المحركة يفتح

فاذا اتصلت به رجع جانب الفعلية فيه وتغذر الاعراب لكونه اقرب بمنزلة الوسط كما في
 بعليتك فذالما هو الاصل في الفعل وهو البناء **وقال** السيوطي ان ينصرون مشبه بضمه
 يعني انه لما فتح سكن آخره وان لم يجتمع فيه اربع حركات حملا على ضميرين جاز بناؤه ايضا
 حملا عليه واذا جاز للثنية تشبيه الفعل بالاسم واخرجه عن اصله من البناء فاولى في الفعل
 المشبه بالفعل ان يرد الى اصله من البناء ان هناك داعيا الى بناؤه وهو الزمزم لمحل
 الاعراب الكسرة لثبوتها في موضعين هذا المعنى كونه جمع المؤنث للمضارع مبنيان بضميرين **وقال**
 بعضهم معرب لضعف علامة البناء ومقدور الاعراب للزمزم محل السكون ولم يعوض النون من
 الاعراب خوفا من اجتماع النونين وعينت الياء من حروف التثنية لانها من وسط الخارج و
 الغائب ايضا بين المتكلم والمخاطب واذا قد عرفت ان المراد بالغائب في عرفهم ما لا يكون
 متكلم ولا مخاطبا عرفنا لا يرد ان ما وضع للغائب نحو يفعل يستعمل في اللزوم وان ليس
 بغائب ولا مذكور وعينت التاء للخطاب سواء للمذكر او للمؤنث للواحد او الاثنى او الجماعة
 لانها مبدلة من الواو التي من متصلي الخارج والمخاطب هو الذي ينتهي اليه الكلام فتأنيبه
 ثم اتبعوه الفاعلية والفاعلية يجعل التأنيث لهما لئلا يلبس بالغائب والغائبية و
 ان التمس بالغائب والمخاطبين لانه سهل اذا التمس بالواو قرب شكله وانما اتبعوه دو
 غيره كسواءها في الماضي في مجرته التاء نحو نصرت بفتح التاء ونصرت بسكونها ولم يعكس لان الله
 اصله المؤنث فرج ذواو في بالاتباع ولم يسكن التاء في المضارع لضرورة الابتداء و
 لهذا قيل هي ليست مبدلة من الواو كتاء المخاطب بل هي تاء التأنيث الالف كنة قدمت حذرا
 عن وقوع اللبس لما قدمت حركتها تغذر الابتداء بالالف كسرة وفتحت لاطراد الامثلة وحقه الفتحة
 ولم يجعل جمع الفاعلية بالتاء لعدم الالتباس بينه وبين جمع المذكر لمحصل الفرق بينهما بالواو
 في احدها والنون في الآخر وتان النون تدر على الجمع والتأنيث فلو جعل بالتاء ايضا يجتمع
 علامتا التأنيث فافهم وعينت الالف للمتكلم وحده لانها من مبداء الخارج والمتكلم هو الذي
 يبدأ الكلام به ولما وافقة ايضا بينهما وبين انا لان المتكلم يتكلم بالالف مدارة حقيقة
 وعينت النون للمتكلم مع غيره لانه لما كان في الماضي فرق بينهما وبين المتكلم وحده ارادوا ان
 يفرقا بينهما في المضارع ايضا فزادوا النون لانها علامة في الماضي نحو نصرتا والموافقة بينهما
 وبين نحن ولم يزدوا الحامرا في الماضي وقد سبق في المختلفة وجهان آخران لاختصاص
 النون بالزيادة فتذكر ولا تغفل عنها علم ان حروف التثنية تزداد على الماضي وبها يصير مضارعا
 وليس المشتق من الماضي هو صيغة المفرد المذكور فقط وباقي المفردات مشتقة من تلك الصيغة بل

بل المفردة بأسرها مأخوذة من الماضي ابتداءً بزيادة تلك الحروف والتثنية والجمع
مأخوذتان من مفرداتهما **لعل** أنه لا يبعد أن يكونا التانيث اللتين في الغائبة المفردة
مبدلتان من ياء الغيبة كما في شئت أصله شيئاً بالياء في العدد وقد سمعت من بعض سكا ذى
أعلى الله درجته فليست **لياً** في ينصرف وينصرف وينصرفون علامة الغيبة والتذكير
في ينصرف تحذف للغيبة والنون فيه ضمير الفاعل ودالة على التانيث والجمع وقدمه والتأنيث
في تنصرف غائبة وتنصرف غائبة للتانيث ودالة على الغيبة والتأنيث تنصرف وتنصرف
علامة الخطاب وفي تنصرف وتنصرف وتنصرف على الخطاب والتأنيث والياء في تنصرف
والنون في تنصرف تنصرف تاء الفاعل فندبر والتأنيث الخطاب مبدلة من الواو حتى لا يجمع الواو
في نحو ووجل في العطف وهو مستكره لأنه يشبه ثيابه الكلب وفي غيره اطراداً وأما نحو
أو ووصف وانليس فيه ذلك الاجتماع لأن قطع واو العطف عما قبلها لم يعذر فيه صار
كأن الواو لم تجتمع فيه ولأن الواو الثانية فيه ساكنة فيندفع النقل بالأدغام في الأصل
ثم **اعلم** بأن علامة الجنب للفاعل في المضارع أن يكون حرف المضارعة منه مفتوحاً إلا ما كان
فيه على أربعة أحرف فإنها مضمومة وما قبل آخره مكسور فيه أما الفتح في غير الرباعي فلخفة و
لنقل الضم والكسر وأما الضم في الرباعي فلأن من جملة باب الأفعال وهو يفتح حرف المضارعة
يلبس التثنية فمحل غيره من أبواب الرباعي اطراداً للباب ولم يعكس في العكس يلزم
الالتباس ولا في صورة بخلاف الأول ولم يكسر بدل الضم لأن ثقلة على الياء أكثر من الضم
بشهادة الذوق فمحل عليه البواقي أو لأنه يلبس بفتح من يكسر حرف المضارعة فاعرف **أن قبل**
لم اختصر الضم بالرباعي والفتح بأعداء **لأن** الرباعي أقل وأعداء أكثر فاختصر الضم
بالأقل والفتح بالأكثر تعادلاً بينهما **وقيل** لأن الرباعي فرع التثنية لاحتياجه وجوده إلى
وجود التثنية والضم أيضاً فرع الفتح في الخفة لاحتياجه التحريك الشفوي فاعطى الفرع
الفرع **وقيل** لقلته استعمال الرباعي وكثرة استعمال التثنية وأما الفتح فيما وراء التثنية فللضرورة
حروفه **قوله** قد مر معناه **وقوله** تنصرف غائبة فعل مضارع بناء معلوم مفرد مؤنث غائبة
فمعناه بالتركي يردم أي يبرغ غائبة عويدي بحالده بالهيك زائدة **وقوله** تنصرف غائبة
فعل مضارع بناء معلوم مفرد مؤنث مخاطب فمعناه بالتركي يردم أي يبرغ غائبة عويدي
بالهيك بحالده بالهيك زائدة **وقوله** انصرف فعل مضارع بناء معلوم نفس متكلم وحدة
فمعناه بالتركي يردم أي يبرغ بن شديد بحالده بالهيك زائدة **وقوله** على قياس ما كتبوا
في الحوشة وتس عليها باقي الأمثلة من التثنية والجمع وغيرهما وتحقيق المعاني قد

المعاني قد سبق فلا تغفل **الأمثلة المطردة للمضارع الجاهل ينصرف وتنصرف وتنصرف**
تنصرف تنصرف تنصرف تنصرف تنصرف تنصرف تنصرف تنصرف تنصرف تنصرف تنصرف
أو تنصرف أو تنصرف أو تنصرف أو تنصرف أو تنصرف أو تنصرف أو تنصرف أو تنصرف أو تنصرف
ورلورسكز ورلورم ورلورز **اعلم** أن الجنب للمفعول من المضارع ما كان حرف المضارعة
مضمومة فيه وما قبل الآخر مفتوحاً ليمتاز عن الجنب للفاعل ولأن الضم الثقيل يوجب الجنب
الثقيل مع أن في غير الضم مزية الفرع على الكل وهو الماضي وفتح ما قبل الآخر ليعادل
ثقل الآخر في كثير الحروف أو لما عرفت فيما سبق أن الجنب للمفعول غير معقول المعنى و
هذه الصيغة أيضاً غير معقولة إذ فعل لم يجر في الرباعي من الكلام كما لم يجر في الفعل بضم الأول
وكسر الثاني من الكلام التثنية فتساب اللفظ والمعنى ولم يكتب بالضم لأنه لم يعد في مثل
يكرم وبالفتح أيضاً لأنه منقوض في مثل يعلم **هذا ثم** ما فرغ المصنف من مطردة الماضي والمضارع
شرع في تعريف اسم الفاعل والمفعول تبعاً لبقائها ولما لم يكن للمصدر تعريف كما مر في
المصدر المبني في المختلفة سقط من البين إشارة إليه وتنبهاً عليه **وأم** الفاعل من التثنية
الجمدة يتصرف على عشرة أوجه ومن غيره على ستة فإورد أمثلة من التثنية الجمدة فقال
الأمثلة المطردة لاسم الفاعل ناسر للواحد المذكور وقد سبق في المختلفة **ناسر** المثنى الذكر
وهذا في حال الرفع **وأم** في حال الجر فيقال ناصرين بفتح الراء وكسر النون **ناسرون**
بجاءة الذكر في حالة الرفع وتقول في نصب ناصرين بكسر الراء وفتح النون في حالة
الثاني اسم فاعل تشبیه مذكر معناه يردم أي يجرى إلى رلر وفي حاشية الثالث
هم فاعل جمع مذكر معناه يردم أي يجرى جميعاً رلر وتس عليها صيغ المؤنث وقد مرنا
لك أن الأمثلة لقلته استعمالها في نفسها مع كون أكثرها لغية ذوى العقول والارواح
تنصرف على ثلثة أمثلة وأما الصفا فاحتج فيها إلى الفرق بين المذكر والمؤنث وبيا العدد
لما كثر استعمالها بالنسبة إلى أسماء ورودها في ذوى الارواح وأما الخطاب والتكلم
فاستغنى عنها بوضع المضمرات المفصلة فأمثلة الصفا تصليح للغيبة والخطاب والتكلم
فما ذكر من المعاني على اعتبار الغيبة كأمثلة المختلفة مثل هو ناصرها ناصران هم ناصرون وأما
إذا اعتبر ضمير الخطاب مثل انت ناصر انتما ناصران انتم ناصرون فيكون المعنى يردم أي يجرى
سبباً رلر وهكذا في التكلم أنا ضارب يردم أي يجرى بة وقد مر في المختلفة تحقيق مدلول
الصفة فلا تغفل **فان قيل** لم اختلف التثنية والجمع في الرفع والنصب والجر قالوا نعم
الواضح كذلك مثلاً ناصراً وناصريين صيغتان موضوعتان قبل التركيب وكذا الجمع

فالاختلاف من الواضع لانه العامل متناصرون وناصريين مترادفان في كل الوضع
وكذا تناصره وناصريه الا ان الواضع شرط الاول عند ورود الرفع والثاني عند ورود
النائب والجار فذوات الالف والواو والياء ثابتة قبل دخول العامل دالة على مجرد
معنى التثنية والجمع وبعد العامل دالة على المعاني الموجبة لا عريضة من الفاعلية والمفعولية
والإضافة فثبتت الدالة فيما لم يثبت فيها بسبب العامل صفة هي الدلالة المذكورة فان قيل
فما الفرق بين الف تناصران والـ ف يصران وبين و او تناصره و او يصران حتى يختلف
الاول دون الثاني قلنا الفرق ان الف يصران و او يصران ضمير فاعل للفعل والالف
والواو في تناصران وناصريان ليستا بضميرين بل هما حرفان لا عريضة فلذا تغيرتا بتغير الالف
فانه قلت نلم جعلوا اعراب المشي والجموع بالحروف مع ان الالف في الاعراب الحركية لحقتها
وكونها ادلة على الموق اذا جعلوا فم اختصوا بهذه الحروف المعينة والاتحاد في بعضها مع ان
الالف في الاعراب عدم الشك في التلا بجزء الفوق فان الواحد اذا جعل علامتين على سبيل البدل
اوجب اللبس فتمتاج الى علامتين اخرى قلت اما الاول فلانها لما كانا فرعين للواحد وفي آخرهما
حرف زائد صالح للاعراب وهو علامة التثنية وعلامة الجمع جعل اعرابها بالحروف فزع الاعراب
بالحركة ولان تينك علامتين لما كانا ثابتين حال الافراد وحال الاضافة مع كونهما ك
اخف من المتحرك انقلب الحال بسبب العارض فنصار الحرف اصلا تخفة وكون الحركة دالة
الثاني فلانه لما كانا للتثنية والجمع استحالوا الحروف التي تصح للاعراب في التثنية
الواو والياء والالف فاجابوا الى التوزيع والرفع كونه علامة العدة اصح بالاعتبار
الزاتي فجعلوا اعراب المشي بالالف في حالة الرفع لوقوع ضمير المرفوع في الماضي والمضارع
والامر والنهي وقيل لكون المشي اكثر فاو بالالف الاخف وقيل تقدم المشي وتقدم الالف
في المخرجه وجعلوا اعراب الجمع في الرفع بالواو لوقوع الضمير المرفوع وذلك لان الالف
لما وضع ثابته للفعل مؤديا معناه معتلا باعلامه مصححا بتصححه اريد ان يكون العلامة في الجمع
كعلامة الفعل وهي واو فجعلت في الوصف ايضا واو ومن اجل تناسب الواو به تنبع قام رجل
فاعدون غلمانهم كما قبح يقعدون غلمانهم كذا في الرفع وقيل جعلوا اعرابها بالواو في الرفع
لناسبة الضمة هذا ثم رزم شتمه كذا الاحوال اربع من الست في الياء فجعلوا اعرابها
بالياء في حالة الجر وفرقوا بينها بفتح ما قبل الياء في المشي وكسرها في الجمع لان المشي اكثر استعمالا
من هذا الجمع لا خصوصه بالعقل المذكورون ثم حلوا النصب على الجر واتبعوه اليه دون
الرفع لتناسبها في كونها علامتين للثنية والجمع ولان النصب اقرب الى الجر في المخرجه فاحل

فاحل الى الاقرب اولى ولما كانت هذه الحروف دالة على معنى التثنية والجمع
لم تخلص للاعراب تحضير الحركة فلم يجر ولم يمكن كحاي التنوين الدالة على التثنية والجمع
عنه الب كني و زادوا نحو ما عنها فبالنظر الى الاول لم تسقط مع الالف وبالنظر الى الثاني
سقطت بالاضافة علما بالتشبيه وكسرها في التثنية ونحوها في الجمع تقادرا كما مر
في المضارع وفرقوا بينها اذ قد تكرر العلامة الاولى بالاعلال نحو مصطفىين اعلم ان الجمع
تسمي صحيح ومكسر والاولى باق في بناء وحده والثاني ما لم يبق ذلك فيه بل زال لاجل
الجمعية وكل منهما يكون لمذكر ومؤنث فالجمع الصحيح المذكور ما في آخره او مضموم ما قبلها
او ما مسورا قبلها مع نون مفتوحة وخضر بهذا الجمع الصفة والعلم دون غيرهما وشبه
في الصفة الجرذ عن ثانيا التثنية فلان الجمع علامة والاطلاق على اعم الى العم فلا يجمع
جر و فرس وهذا شرطان في اكم ايضا وقول ثانيا التثنية في المؤنث وهذا الشرط
مختص بالصفة فلا يجمع اجمرا ولا سكران لان مؤنثها حمراء وسكرى ولا يجمع ايضا ما يستوي
مذكره ومؤنثه كجرى وصور والصفة التثنية بهذا الجمع اسم الفاعل واسم المفعول وابنية
المبالغة الامامية والتثنية والصفة المشبهة والمنسوب والمضمر ويجمع ايضا فاعل التفضيل
مع ان التال لا يجمع مؤنثه جبر لما فاته من عمل الفاعل في الفاعل والمفعول مع ان معناه في
الصفة البليغ واتم من اسم الفاعل الذي اغايل فيها لاجل معنى الصفة ولما ذكر المصريح
المذكر الصحيح للفاعل اراد ان يذكر الجمع المذكور المكسر له وله اوزان فذكر ثلثة منها فقال
نصار ونقرة بضم النون وتشديد الصاد المفتوحة فيها ونقرة بفتح النون والصاد و
الراعي الخفيف والكل اسم فاعل جمع مذكر مكسر ففتحاه بالتركي يردم ايدى جميع الرار
كذا في الكهنة وقس عليها المؤنث وهذه الجموع اثلثة لا ثلثة الا من الفاعل الوصف والجمع
المكسر من الفاعل الوصف ستة اوزان غير ما ذكره المص الا في فعله بضم الفاعل وفتح العين
واللام نحو قضاة اصله قضية وهذا الوزن مختص باننا قصر والثاني فعل بالضم فالسكون و
ضبطه الواو بضمين نحو بنزل جمع باز و ذكر في الاثمة ان هذا الوزن بضمين ثم يخفف
عند بني تميم بالسك العين والثالث فعلا بضم نفتح فذال الف نحو شعراء وجملاء وبجاء
هذا الوزن كثير بالجمع فغير مفاعل كجاء وخلفاء كذا في الرفع والرابع فعلا بضم
فكسرة نحو شجباء جمع صاحب والقاص فعلا بكسر الفاء وخفيف العين نحو تجار جمع تاجر والسادس
فعل بضمين نحو قعدو جمع قاعد وهو ما مصدره على فعل فمجرى اوزان جمع المذكر المكسر للفاعل
تسعة ويجمع الفاعل الوصف ايضا على فاعل كثير في غير ذوى العقول العلم نحو رافس

فقط

عليها وليس في لفظ جوه التكسية ما يدل عليها بخلاف جوه السلامة فان الواو والنون يدل
 يدل على ان المستكن فيها ضمير العقلاء المذكور والالف والتايد على غيرهم من المجموع وله
 الصفة لما شابهت الفعل ينبغي ان لا يتجوز جوه التكسية كما لا يجوز الفعل بل يلحق بأخرها ما يلحق
 بأخر الفعل وهو الواو والنون وانما الحذف الالف والتايد ايضا لانها فرع على الواو والنون
 الا انه قد جاز لبعض الصفا جوه التكسية لكونها سماء كترسها الجاهل وتكسية الصفة المشبهة
 اكثر من تكسية اسم الفاعل الثلاثي اذ شبهها بالفعل اقل من شبهه وتكسية اسم الفاعل الثلاثي
 اكثر من تكسية اسم المفعول منه وكذا من تكسية اسم الفاعل وكم المفعول (من غير الثلاثي لان شابهتها
 اكثر وانما اسم المفعول من الثلاثي فاجري لا جري الميم في اوله مجري اسم الفاعل والمفعول من غير
 الثلاثي في قلة التكسية ذكره نجم الائمة الرضخ في شرح التافيه ونقطة ناصرة للمفرد الثالث
 ناصرة للتثنية في حالة الرفع وفي حالة النصب والجرح ناصرتين ناصرة للجوه المؤنث المصحح
 بالضم في الرفع والمرة في الجرح والنصب انما حمل النصب فيه على الجرح فرع جمع المذكور ونصبه
 تابع بجره كما تم فحمل بهما كذلك للابن من مزية الفروع على الهمزة ما قبلها التانيث في
 المفردة لانه صار بمنزلة وسط الكلمة بانصار التايد وعلى الحركة لعوضه عن الفتحة لحقة
 وحذف احدى التاين في الجوه اذا صلته ناصرات لما في مطردة المائنة انما اجتماع
 علامته التانيث من جنس واحد في الاسم مستكبره واخضت الاولى بالحذف لما في ابفان
 التانيث تدل على التانيث والجمعة فحذف الاول هو الاول وتا التانيث في الصفا للتانيث
 وتانيث فواعلها وهي اهل في الاسم وما في الفعل فرعها لانها تلحق الفعل لتانيث الاسم اي
 فاعله واهل العلاء ان تلحق كلمة هي علامتها فذا كانت التا اسمية اكثر تصرفا تتحمل الجرح
 وانقلابها في الوقف بها ففعا (الكوفيون الهاء اصلها التا وليس شئ لان التا في الاصل
 الهاء والهمزة هو الاصل لا الوقف والهمزة في الوقف بينه المذكور والمؤنث بالتا هو الفعل باستقواء
 ثم حمل على الفاعل والمفعول عليه لما شابهتها له لفظا ومعنى فالحق التا للتانيث كما يلحق
 الفعل فالصفا في لحاقها فرع الافعال وقد سبى رمز اليه في المختلفة ولذا ذكره هنا زائدة
 لا يخرج معا عن قاعدة وان كان خروجا عن قاعدة فليكن الى امثالها عائدة وهي ان التا
 يخرج لاربعة عشر معنى احدها الفرق بين الذكر والمؤنث اي الصفة وهو قياس في الانواع
 الاربعة اعني اسم الفاعل والمفعول والمنسوب بالياء والصفة المشبهة غير افعال وغير افعال
 التفضيل وانما في الاسم الجماد فاسمائي كجولة وانسانه وعلامة الثاني لفصل الاحاد
 المخلوطة واحاد المصادر من اجناسها وهو قياس فيها والتا للوصدة لا للتانيث كخلف

مطلوع معاني التا

قوله وقدرجات قليلة اي هو
 شذوذ ذكره الجاهل بدي

كخلف وخلعة ومرة وضرب وضربة واخراج واخرجة وقدرجات قليلة الفرق بين الآحاد
 المصنوعة واجناسها وهو سماء كضرب وسفينة ولينة وتما حقت الجحش وفارقت الحرة
 هو قليل كقفعة ونقع والجحش الذي يميزه واحده بالتا يذكره الجاهل بوزن ويؤنثه غيرهم وقد جاز
 في التا ان كلاهما تخرج منقوع وتخرج خاوية والكلمة ما يلحق التا لمعينه المذكورين وهي فيها عارضة
 غير لازمة **الثالث** للدلالة على الجوه وذلك في الصفا التي لا تستعمل موصوفا تاء وهي على فاعل
 او مفعول او صفة منسوبة بالياء او على فعال كلف كلف خرجت خادجة على الاميرة وقوله لهم ركوب و
 ركوبة وحلوب وحلوبه وقوله لهم البصرة والكوفية والجمالة والبغلة والحجارة والتا فيها في
 الحقيقة للتانيث كما في ضاربة لانها صفة الجماعة تقديره كانه قيل بجماعة بمالة فحذف الموصوف
 لزوما للعلم به **الرابع** للمبالغة في الصفة على فعال او فاعل او مفعول او فعلة كقوله كسابة وراوية
 ومطربة وفروقة والتا في هذا القسم للتانيث والموصوف المحذوف جماعة اجزائه للتا الواو
 مجري جماعة من جنس وهي في هذا الانقسام قد تدخل على فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل و
 على فعل كنها بمعنى المفعول نحو لعنة وهي في هذين الوزنين لازمة **الخامس** ان تدخل على الجوه التا
 للدلالة على ان واحده معرب كجواربة وكياجحة وليست التا في هذا القسم على اللزوم بل يجوز
 الجوارب **السادس** ان تدخل عليه ايضا للدلالة على ان واحده منسوب كالشعنة والشاة
 في جميع شعنة ومشهدتي والتا فيه لازمة لكونها بدلا من الياء **السابع** ان تدخل عليه ايضا
 عزيا المدة قبل الآخر كياجحة من محجاجة فالتا لازمة مع حذف الياء **الثامن** ان تدخل لتأكيد
 تانيث الجوه اما واجب الدخول وهو في بنائين افعلة كاعترية وفعلية كغائرة وهو
 في ثلثة اينية فعالة كجمالة وقد تلزم كانه مجارة وذكره في جميع جرح وذكره في كسفرة
 وقوله كخيوطة وقد تلزم كعمدة والجوه الاقصة كصياقعة وملئلة ولا تلزم **التاسع** لتأكيد
 معنى التانيث كما في ناقة ونجعة وهي لازمة قبل وقدرجات لتأكيد التانيث في الصفة كجوز
 ومجوزة فاة مجوزة موصوع للمؤنث والتا فيه غير لازمة **العاشر** دخولها لا المعنى من المعاني بل
 لتانيث كما في غرقة وظمة وعامة ومطقة وهي لازمة **الحادي عشر** لدخولها من فاعل كانه مرة
 وزنة او من لانه كانه كربة وظية وهي لازمة **الثاني عشر** عوضا عن ياء الاضافة وهي في يا
 ابت ويا امت فقط **الثالث عشر** لنقل من الوصفية الى الاسمية وعلامة لكون الوصف غالبا
 غير محجاجة الى الموصوف كالنطيحة والذبيحة وهذه اكثرها غير لازمة والاولى ان التا في حلوته
 وكبوبة وكل فاعله بمعنى مفعوله هكذا الا انها لا يذكر معها الموصوف كما قد يذكر مع فاعله بمعنى
 فاعله نحو امرأة شكور وصبور وكل ما لحقة التا المذكورة في هذا القسم يستوي فيه المذكور

والمؤنث قال ابو عمرو وقد يكون التأني من الف التانيث كما في خبره تصغير خباري
وعند غيره لا يبدل منها بل يقال **جيرة** قال في جميع هذه الوجوه ان التانيث والتانيث
الكل في الرضة وفيه مزيد تفصيل فارجع اليه ان كنت من اهله ثم قال فيه ما جلت ان
الاصل في الصفا ان يفرق بين ذكرها ومؤنثها بالتاء والغالب فيما على وزن فاعل
ويجوز من التخصيص بالتاء ان لا تحذف التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدث كما في معنى بالغة
وطالق ومرض ومظفر وقد تحق كرضعة وطالبة **ورجما** تجردت مشتركة بين المذكر
المؤنث نحو رجل ضامر وناقصة ضامر ورجل عانس وامرأة عانس فان قصد الحدث فالتا لامة
كما في في حائضه بمعنى عن حدث لها الحيض وطلقت فري طالقة وفي الاول ثلثة
او اربعة قال الكوفي التالفون بين المذكر والمؤنث فلا تستر الالف فلا اصحاب وهذا غير
مطرد في نحو ضامر ويجري في نحو حائضه قصد الحدث بل في نحو حاضته مع تحلف الحكم **وقال**
سيبويه مؤلف بانك او شئ حائضه وكذا التاء عند قصد الحدث بل على ان العلة غير
هذا قيل التحليل انما جردت لتأنيثها بمعنى النسب بشرطه ابن الحاجب بامعناه ان الصفات
في كحق التاء للفرق بين المذكر والمؤنث في الافعال فاذا قصد بالحدث كالفعل يقال
حاضت فري حائضه واذا قصد الاطلاق صارت بمعنى النسب لا بمعنى الفعل فيكون كلابه وتام
وغاية ان اعم الفاعل لم يقصد به الحدث لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبناه على الحدث
نعم يوثقه تأنيث الفعل لعدم مشابته له بمعنى مشابته له لفظا وهذا منقوض بالصفة
المشبهة فانها لا تطلق ولا تاتي به الفعل وكذا منقوض بالنسب بالياء فانه على الاطلاق ايضا
وليس له فعل الا مع حيث المعنى والتاويل فان معنى يرمى منسوب الى البصرة **وقال** تق
بمعنى راضية بمعنى النسب عند التحليل مع دخول التاء فالقرب ان يقال ان الاصل في الفرق
المذكور بان الفعل لا يستقر او ثم محلهما الفاعل والمفعول عليه مشابته له لفظا ومعنى
ثم جاء على وزن الفاعل ما يقصد به تارة الحدث الذي هو معنى الفعل وتارة الاطلاق
فالتاين التانيث في الاول دون الثاني للفرق بين المعنيين واما الصفة المشبهة والنسب
بالياء فعناهما ابداء الاطلاق فالقياس تجر يد جرح التاء الا ان الحاقها بها ليس مشابتهما
للفعل بل كالم فاعل والمفعول ولذلك جعلها بجموع البسلة المذكر مثلها ثم ان الجموع المؤنث الصحيح
ما في آخره الف وتا واما خضتا بالزيادة لانه عرض فيه معنى الجمعية وتأنيث غير حقيقة وكل واحد
من الحرفين قد يدل على كل من المعنيين كما في رطل وسكرى والجمالة وضاربة وشرطه في
الصفة احد الاور الاربعة الاول ان تكون ذات علامة تأنيث ظنة سواء كانت صفة مذكر

قوله سيبويه ومظفر ومظفرية
معها طيفها

ور في الاول معنى في
نحو حاضته وتام بلا تاء مع عدم
قصد الحدث

مذكر حقيقة كبريات وعلامات او لاكتسامة وجليا ونف وبت الالف فعلان وفعلاء
انظر فانها لا تجمعان بالالف والتا حلا على ذكرهما اللذين لم يجمع بالواو والنون والالف
يلزم منية الفوع على الالف فلا يجمع بهذا الجمع نحو جريح وصبور مما يستوي فيه مذكره و
مؤنثه حلا على مذكراتها ايضا ولا نحو حائضه وطالق وراقبين المجر من التا وبين ذي
التاين فان ذا التا فيه معنى الحدث الذي هو معنى الفعل وفعل المؤنث بالحق ضمير جمع
المؤنث نحو يفرق فالحق علامة جمع المؤنث اي الالف والتا فيه معنى الفعل بخلاف
المجر من التا فيجمع جمع التكسير نحو حائضه وحيضه والتاين من الامور الاربعة ان تكون
خاصية اصلية الحروف ايا مع سوا التذكير والتاين او مختصة بالمؤنث كالصير صلي
في الاول والمجر في الثاني فيقال نسبة صير صلياً وجر صلياً لا تستلزم تكسية الخامسة و
الثالث ان تكون صفة مذكر غير عاقل حقيقيا كاصفاً جمع صافي لا مذكر من الخيل او غير حقيقة
كالايام الخالياً جمع الخالي واما جمع المذكر في الموضعين جمع المؤنث لانهم قصدوا فيها الفرق
بين العاقل وغيره وكلا غير العاقل فرعا على العاقل كما ان المؤنث فرع المذكر فالحق غير
العاقل بالمؤنث وجمع صه والرايع ان يكون مصوغا لا بعقل كجمل في جمع جمل لانه المصغر
فيه معنى الوصف وانه لم يجر على الموصوف كما سبق في موضعه **وتأنيث** جمع المؤنث المكسر
على صيغة منتهى الجموع وليس جمع الجمع بل جمع ناصرة فان الفاعلة تجوز على الفاعل
كضاربة على ضارب وتأنيث على نواتم وقائمة على قوائم ولم يوزان آخر مشتركة بين
المذكر والمؤنث وهو فعل بضم الفاء وتشديد العين المفتحة وقدم كقوم جمع نائمة
وحقيق جمع حائض مؤنث بل تاء حذف تاء التانيث من ناصرة وزيد الف بينه الف اك
الفاعل والصاد للتكسية فاجتمع القان ولم يكن حذف احدهما لا لتبعا فقلت الف اك
الفاعل واو لانها كانا من نفس الكلمة بخلاف التكسية فانها علامة علامة فلا تتغير واما قلت
واو دون ياء تشبيها للتكسية بالتصغير والتا يقع علوى اي الالف بين السقلين الياء و
المكسرة والتا يقع الفتح على الياء الضعيف **وقيل** لان الواو علامة الرفع والقوى حروف
العلية فانهم **قال** لم عطف على المصح بخلاف المذكر قلت ان صح من المصح فلما يتوهم
ان جمع الجمع بل جمع الواحدة كالمصح ولانه شرف الجموع المكسرة كما ان المصح شرف
الجموع مطلقا فللتشبيه على جمع الشرافة بينها عطف بالواو بخلاف المكسر المذكر ولان مضمونه
كثير وجمع المكسرة يعطف على جمع الفلحة وما ينبغي ان يعلم ان الجمع المصح مذكر كانه او مؤنثا
بالشرائط المذكورة فيها قياسا واما المكسر مطلقا مذكر او مؤنثا في الحكم او الصفة فان

فأكثره سماعي لأن منه ما يخلب في بعض أوزان المفرد فيذكر في الغالب ويحذف عليه
ما لم يسمع جمعه **واظن** أنهم لهذا يجهلون في بعض الموضع بالقياس وفي بعضها بالشذوذ
الاول للغالب والثاني لغيره والافق فالاولان القياس من أكثر ثلثة اوزان فعائل
وفعاله وفاعله يفتح الفاء وكسر الهمزة في الكل والمراد بحركة الهيمية مع الالف والتاء والياء
في مواضع فالاول الخماسية يفتح خامسة وهو الأكثر وبعضهم يفتح ما شبه الزائد اذا كان
قريباً من الطرف وهذا التفسير لانه مستطرد في واحد فاذ اجتمع زاد استحقاقاً لانه ان
لم يفتح منه شيء ويحذف على ما هي سببه من بعض ان يقارن في تكميل سفر جمل لزم انظر
بامتداد البناء في الجمع التثنية لفظاً ومعنى وان حذف على ما هو المشهور لزم حذف حرف اصله ولا
شك في كراهة كل منهما فلا يكسر في سعة الكلام الا على استلزام كتحقيقه وايضا للرباعي
بحر ذاع التاء وبما كان على زنة في مطلق الحركات والسكنات وترتيبها من مزيد الثلاثي
سما بغير زيادة زائدة والكل رباعي فيه زيادة ليست بمدة واقعة قبل الهمزة الاخيرة بخلافها
لفاعلة وفاعله اسمين والثاني للابحى والنسب نحو جواربه وسباعته والثالث نحو
وطاس في مطلق الحركة والسكون وترتيبها وليت رابعة زائدة سما **تنبيه** قد مر ان كلام
الفاعل من الثلاثي المجرى ثلثة اوزان ذكر المص مطردة القياس منها ولا بأس بان تذكر
مطردة الاخيرين والصفا المشبهة **نقد** او بالله التوفيق ان فعلاً بمعنى فاعلاً يجمع التصحيح
بالواو والنون في المذكر والالف والتاء في المؤنث ويجمع التثنية في المذكر على فعلاً بضم
الفاء وتخفيف العين المفتوحة وبمد الالف وعلى فعال بكسر الفاء وتخفيف العين ككريم على كرام
وكرام وعلى فعل بضمين كذير على نذر وجد ير على جدر وعلى افعال بفتح الهمزة كشرى على
شتراف وعلى افعال بفتح الهمزة وكسر العين وبالمدة هو في المضاعف كشرى على
شتراف وفي التصحيح قليل كصديق على صدقاء وجاء على فعلاً بضم فسكون كشيان وشجعان
في ثني وشجع وفعلاً بكسر فسكون كصديق في ثني وفعلة كاشحة في شجع وفعلاً
بضمين كظرف في ظرف على قول الجرجاني على غير قياسه والقياس كما قال السيد عبد الله ظرفاً
او ظرف ثم الغالب في المضاعف افعلاً وفعال وفعلة وفي الناقص واوتياً او يائياً افعلاً
كأغنياء وشقياء وفي الاجوف الواوي واليائي فعال وطوار وقيام في طويل وقديم
واما في المؤنث فيجمع على فعال بكسر الفاء وتخفيف العين كما في المذكر فيها ارجاء وظرف
في صبح وظريف وصبيحة وظرفية وعلى فعال الا انه يختص به ذوات الغالب ومعنى
المفعول كالزينة او لا كالكبيرة دون المذكر المجرى وقد يستغنى عنه بالاول كصغار وكبار

وكبار وسمان في صغيرة وكبيرة وسيمية ولم يقلوا نسبة كبار وصغار وسمان
ما انجم الائمة وجاء فيه ح فان فقط على فعلاً نحو نسبة فقراء وسفاهة **واما** فعيل بمعنى
مفعول فلا يجمع جمع السلافة فاعلاً بينهما ولم يفسر لان الاول اصل كما مر في موضعه فهو اول
بالصحيح الذي هو شرف من التكسير بل يجمع على فعل بفتح فسكون وقصر نحو جري وقيل
وسرى في جري وحج وقيل وسبر وقد جاء على فعالى كما سرى في سبر ايضا وشدة
سراة وفعلاً **وذكر** انجم الائمة انه انما يجمع على فعل اذا كان متضمناً للآف والمكارة و
غير متقللاً الائمة فلا يجمع نحو حميد على حمدي ولا ذبيح على ذبيبي هذا **عمل** مرضى وهلكي و
موتى من الفعل بمعنى الفاعل على جري وفعل رساء المذكر او المؤنث لا يجمع جمع السلافة
بل يجمع على فعل بضمين غالباً كصبر على صبر وقد يجمع مؤنثاً بحركة التاء على فعال بفتح
الفاء كعوز على مجازة فانه بمعنى الفاعل وكقولهم على فلاحهم واذا دخلت التاء لم يلفظ كقوة
يجمع بالالف والتاء ثم **ان** ابن الحاجب ذكر لتكسيرة فعلة ثلثة اوزان اعد اما ذكرناه من
فعل بضمين والثاني فعلاً على وزن شواء كوداد في ودود وهو المحب والثالث افعال
بفتح الهمزة كاعداء في عدو **وشرح** الميزان وجاء وداد واعداء لكن الفاعل الوائي
رده بقوله ودودك وداد وعد وثلث اعداد اوزره كلمة كعلاء على عارض او مشدود اصله وكلمة
وقال اكرهه عدو وثلث محق واو ايله نون ايله يجمع او لنفق ايدى ولكن كثرة استعمال ايله
اسماً حكمته او لمعين افعال وزني اوزره جمع او لذي فافهم **واما** فعلاً بمعنى المفعول فظن
ان حقه ان يجمع جمع السلافة والله اعلم هذا الذي ذكرناه في فعل ونقول الوصفين **واما** الائمة
فيجمع قلته افعلة بفتح الهمزة وكسر العين كغيف وارعفة وعمود وعمدة وجموع كثرتها
فعل بضمين كسبر وسرر وعمود وعمد ايضا لكن في الناقص الواوي يجمع فعلاً على
افعال كعدو على اعداء بناء على انه من اعداء الائمة الاستعمال **واما** سائر الصفات ففعل
فعل مفتوح الفاء ساكن العين الصحيحة يجمع غالباً على فعال بكسر والتخفيف كصعب على صعب
وفي الاجوف اليائي على افعال بفتح الهمزة كشيخ على شياخ **وقد** جاء على فعال بكسر الفاء و
سكون العين في الاجوف وغيره كضيفان في ضيف وعلى فعلاً بالضم فالكسرة كوخدان في
وخيد وهو الشيم وعلى فعول بضمين كهل ووشيد في كهل وشيخ وعلى فعلة بكسر فقط كطلعة
في طلوع وهو الثبات بالناعم وعلى فعلة بكسر فسكون كشيخة في شيخ وعلى فعل بضم فسكون
كورد في ورد يقال فرس ورد اذا كان على لون الورد وعلى فعل بضمين كسحر في سحر يقال
نوب سحر اي ابيض وعلى فعلاً بضم فقط هو تخفيف كسما في سمي اي كريم وكذا فعل كسوة

انما ساكن العين يجمع على افعال بفتح الهمزة نحو اجلف في جلف بقا اعرابي جلف
اي جاف واجلف نادرو نحو فعل بضم فسكون يجمع على افعال بفتح الهمزة كاحرار في صر
ونحو فعل بفتح عين على افعال ايضا كبطر اي شجاع على ابطال او على فعال بالكسر مع التحفيف
كسكن على وعلى فعلا بكسر فسكون كاف على اخوان وعلى فعلا بضم فسكون كذكر على ذكران
وعلى فعل بضم عين وكشف على نصف **والنجم** الائمة انما كان ان بعد الثلثة الاخيرة في
الصفة لانها انما كانت عليها استعمالها كالاسمان دون الموصوف ونحو فعل بفتح فسكون مع
تحفيف على افعال بفتح الهمزة كنكم على انكار وعلى فعال بالكسر كوجع على وجاع وعلى
فعل بضم عين كخنش على خشن وعلى فعل بفتح الفاء وسكون العين وبالقصر كزمن على زمني و
على فعال بالفتح وبالقصر مع التحفيف كوجاعي وجياطي وخدري في وجع وجط وخذر
ونحو فعل بفتح نضم على افعال كيقظ ويخذ اي شجاع على ايقاظ واتخاذ والاهل في هذا الباب
التصحيح نحو ندسون في ندس وقل التكسير فيه قبل لم يحن التكسير فيه غير يقظ ويخذ ونحو
فعل بضم عين على افعال كجذب على اجذاب ونحو فعل بكسر نين لا يجمع جميع التكسير بل يجمع
جميع السلا بالواو والنون او بالالف والتا فالاوزان الثلثة من الصفات التي لها
تكميل سبعة واعم جوعها افعال فانه يجمعها كما ذكرنا ثم فعال للمجيئة لثلاثة وبواقي جوعها
متساوية ويجمع جميع هذه الاوزان جميع السلا بالواو والنون كما يجمع جميع التكسير المذكور
انما في المؤنث فلا يجمع السلا بالالف والتا ولا يجمع جميع التكسير الا فعلة بفتح الفاء
وسكون العين كقبلة وكشفه الاولى المرأة التام الخلق والثانية الثانية الصغيرة الضرع
فانها يجمعها على مجال وكاش بالكسر مع التحفيف وفعلة ايضا بكسر الفاء وسكون العين كعجلة
بالكسر وهي غليظة الخلق فانه يجمع على على بكسر ففتح ونحو فعال بفتح وتحفيف يجمع على فعلا
بضم ففتح وبفتح كجينا في جبان ويمتدحه بالواو والنون لا متاعه من التا **والنوع** بعض
امراة جبانة فجمع هذا لا يمتدحه بالواو والنون وعلى فعل بضم عين كصنع في صناعات
سيوية هذا هو الالف في جمع فعال الصفة وعلى فعال بكسر الفاء وتحفيف العين كجاء في
جواد للفرد ونحو فعال بكسر الفاء وتحفيف العين على فعل بضم عين ككنار بمعنى كثر اللحم على
كسر وعلى فعال بكسر فتح كجيا على جيا ايضا بمعنى الكريم والخالص فالواحد والجمع فيه
سواء في اللفظ الا ان كسرة الواحد كسرة الكتاب وكسرة الجمع كسرة رجال واصله
ان الاصل بالتحديد ونحو فعال بالضم مع التحفيف على فعلا بالضم فالفتح مع التحفيف وبالضم
وعلى فعلا بالضم فاسكون وعلى افعلة كشجاع على شجاعان وشجاعان واجعة وجاء على

وجاء على فعلا بالفتح فاسكون كشجاع على شجاعان ايضا ويدخل في المؤنث هذا
الوزن التاني فجمع هذا يجمع السلا ايضا وفي الرضة هذا قول سيبويه والظان فعلا
ببافتة فعلة في المعنى فجمع الالف من طه بل فاذا اردت زيادة المباعدة شددت العين
فتحت طه او نحو افعل يجمع على فعل بالضم فاسكون وعلى فعلا بالضم فاسكون كما جمع على
جمع وجران وفي المؤنث على فعل بضم فسكون لا غير كجران على جمع وهذا الوزن لا يجمع في السلا
لان المذكور لانه المؤنث لتمييزه عن افعال التفضيل فانه يجمع بالواو والنون والمؤنث في
المذكر وما لا مذكر له كبطي او على بطاطح بالكسر وفي الرضة اصله باب جر او الا ترى ان الالف لم
الاي على فقلت الائمة عليها حتى لا يجمعها على اي على بل يجمع الالف على الالف والاي على
الاي على ونحو فعلا بالفتح فاسكون سواء كان مؤنثا فعلا او فعلا في المذكر والمؤنث على
فعال بالكسر وعلى فعال بالفتح والقصر كعطاف في عطاف وعطاف وكندام وكندى في
ندمان وندمانه وجاء بالضم ككاري في كاريان وكى في كسلا وبعالي في بعلا و
غيره في غيرهم من غار الرجل على اهل لا يغار وما لا مذكر له ككاري في كاريان وكى في كسلا وبعالي في بعلا و
الفعال على حراى بالفتح ولا يجوز فيه كسرا بعد الف الجمع وقلب الف التانيث ياء كما جاز
في اسم نحو دعا لاه الصفة انقل من اسم من حيث المعنى فاجاب التحفيف بالاولى ونحو فعلة
فيعل بكسر العين بعد الياء الالف فيه ان يجمع جميع السلا في المذكر بالواو والنون وفي
المؤنث بالالف والتا وكذا اذا حقت بفتح العين نحو الميسون والميتا ويجمع جميع التكسير في
المذكر والمؤنث على افعال كالموت في ميت وميتة كما قيل اجاب في حية وحية ويجمع ويجمع فعل
ايضا على فعال بالكسر فالتحفيف كجاء في حية وعلى فعلا بكسر العين وبالف كاهونا وابينا
في بيت وبين **الامثلة المطردة** لاسم **المفعول** المنصور للمفعول المذكور منسورا للتثنية في الرفع
وتقول في النسب والجر منصورين بالتثنية الزيادة منصورون للجمع المذكور في الرفع وتقول في النسب
والجر منصورين بكسر الراء **منسورة** للمفعول المؤنث **منصور** تان للتثنية وتقول في النسب والجر
الجر منصورين **منصور** للجمع المؤنث السالم بالضم في الرفع وبالكسرة في النسب والجر
ومما يفتح الميم للجمع المذكور جمع تكسير ويعلم حكم معانيها بالمقايسة كاسم الفاعل وانا اخر
جمع التكسير لانه على صيغة منتهى الجموع فناسب منتهى الكلام فلهذا ذكره في آخر الصيغ و
انني بواو العطف ان ثبت على الجمع الصحيح اما على منسورين للموافقة بينه في جمع المذكر والمؤنث
في النوع او على منسورين للفصل بين الصحيح والمكسر لما مر في اسم الفاعل والعلم ان اسم
المفعول من الثلاثي وغيره لا يتصرف الا على ستة اوجه بل وبوالحق واستغنى فيه بالجمع

انقلب قال ايضا وى و ابو
 لان الفاعل و ما يقوم مقامه لا
 يتقدم و قال بعضهم عنانية هو
 لان محشى و انما جازية به هو
 فاعل لاصالة ظرفية لا لوجود
 فاعلية الا ان الفاعل لا يوضع
 بالكتب بالجملة و لا بالتاكيد
 ههنا و لانه ليس بفاعل حقيقة
 و رد به انه تصرف و هو الكتاب
 الكليم بان عنه ظرف لمصدر لا
 منصوب بالفعولية و انضيم
 في مصدر المصدر كما نقلوا
 عنه الى علتى في الاشارة
 شرح الالفية لابه المعطوف
 كان مفعول الجملة جازية و محرو
 فلا تقدم على الفعل لانه لو قدم
 اشغل الفعل بغيره و لا يمكن حمله
 مبتدأ لاجزاف الجرو منتهى
 اجازة محتجأ بهذه الآية لان
 مفعول عالم بسم فاعله في
 المعنى و المفعول جازية و هو
 التقديم على عامله لانه
 حاشية شرح الزنجاني

في الحزم لان الفعل لا يقبل الحذف وحذف نون التثنية وهي لم ينصرف ولم تنصرف اغائبة
ومخاطبة ونون جمع المذكر وهو لم ينصرف ولم تنصرف واو نون المخاطبة المفردة وهي لم تنصرف
لان النون في جميعها علامة الرفع كالضمة في الواحد كما مر في المضارع فكما يحذف الحركة
فيه علامة الحزم فلذا يحذف النون فيها ولم يحذف نون جمع المؤنث لما عرفت انها ضمة كما لو او
في جميع المذكر لا علامة الاعراب وابتدأ بها بالمضارع صار مبتدئا لترتيب جانب الفعلية وتعدية
مع تعذر الاعراب بالحركة والحروف الاشبهة المطردة بالجمد المطامير المجهول لم ينصرف لم ينصرف
لم ينصرف ولم تنصرف لم ينصرف لم تنصرف لم تنصرف لم تنصرف لم تنصرف لم تنصرف لم تنصرف لم تنصرف
انصرف لم تنصرف بالتركية او لنمدي او لنمدي لم تنصرف لم تنصرف لم تنصرف لم تنصرف لم تنصرف لم تنصرف
ورلددي ورلددي ورلددي ورلددي ورلددي ورلددي الاشبهة المطردة بالجمد المستغرق العلوم
لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف
لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف
والمستغرق بزيادة لفظ جميعه في الترجمة اما وحده كما في المحرك اوسع لفظ شديد حاله
كلية كما في بعض شروحه الرسالة وقد عرفت في المختلفة وسقوط حركة الاعراب في المفردات
الخمس ونون التثنية والجمع والمفردة المخاطبة سوى نون جمع المؤنث كما في المطامير من
غرفي الاشبهة المطردة بالجمد المستغرق المجهول لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف
ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف
لنفي الحال العلوم ما ينصرف ما ينصرف ما ينصرف ما ينصرف ما ينصرف ما ينصرف ما ينصرف ما ينصرف ما ينصرف ما ينصرف
تنصرف ما تنصرف ما تنصرف ما تنصرف ما تنصرف ما تنصرف ما تنصرف ما تنصرف ما تنصرف ما تنصرف
من التثنية والجمع بل هذه كاشفة المضارع بزيادة ما من غفري وصيغة التركية انصرف انصرف
انصرف انصرف انصرف انصرف انصرف انصرف انصرف انصرف انصرف انصرف انصرف انصرف انصرف
ورماز ورماز الاشبهة المطردة لنفي الحال المجهول ما ينصرف ما ينصرف ما ينصرف ما ينصرف ما ينصرف
او لنماز او لنماز او لنماز او لنماز او لنماز او لنماز او لنماز او لنماز او لنماز او لنماز
ورماز او لنماز او لنماز او لنماز او لنماز او لنماز او لنماز او لنماز او لنماز او لنماز
لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف
لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف
وبينه مطرد لنفي الحال والاستقبال من العلوم والمجهول الا بزيادة ما ولا فيها وكذا لا
فرق بين صيغ نفي الحال ونفي الاستقبال التركية الا بزيادة شمد لكي حاله في الترجمة

منها ^بفعل في مثله اضرب
معناه ^بضرب او زلزل

مطلبه بعض الحقيقه
 في الاعتبار فلهذا اي اذا كان
 الطبيب ليس متحققا في
 التيقن على ما هو عليه
 حاشية شرح الزخاني

اى فوجب علينا الرجوع ونس عليه قولهم لا تنكح ما لا يحسن في النكاح في هذا التفسير جاء
 الوجهان من مجهولهما اى الامر والنهي والصيغ النكرية لعلوم الامر التوسعة التوسعة
 التوسعة اذكر وكذا ورسوخ ورسوخ ورسوخ ورسوخ ورسوخ ورسوخ ورسوخ ورسوخ ورسوخ ورسوخ
 امر الحاضر المجهولين لنه لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف
 بخلاف حركة المفردين والنون لا تنون جميع الموانع علامة للجرم كما في المعلوم التوسعة
 لنه لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف
 واثنان لا تنكح قيل في المتكلمين امر الحاضر نفس المتكلم وحده بنسبة للمفعول فعناء بالتركى يردم
 او لنيم بن كجيك زمانه و امر الحاضر نفس متكلم مع غيره بنسبة للمفعول فعناء بالتركى يردم
 اولنا لم يردم الحاضر زمانه ولا يخفى انه لا يطفى في الاطلاق عليها امر الحاضر وان
 كان الامر حاضر لفظه بل يطفى عليها امر المتكلم وقد وقع في كلامهم هذا الاطلاق مثل قولهم في
 ولذا كرو نحوه انه امر متكلم مع الغير معلوم بخبر باللام صرح به في موجب الظهور وغيره و
 الاطلاق المذكور مطلقا جدي لا يسمع منه ليس من بله فقيها الاول انه امر المتكلم بنا مجهول
 نفس المتكلم وحده ومعناه يردم او لنيم بن كجيك زمانه و فقيها الثاني امر المتكلم بنا مجهول
 نفس المتكلم مع الغير ومعناه يردم اوله لم يردم زمانه و تحقيقا امر المتكلم وحده بنا
 مجهول ومعناه يردم او لنيم بن كجيك زمانه و امر المتكلم مع الغير بنا مجهول ومعناه يردم
 اوله لم يردم زمانه بزيادة لفظ كجيك زمانه لرفع التباس الحال في اللفظ ولفظ بن
 في الاول و بن في الثاني للتأكيد وكذا اللفظ كجيك زمانه في الحقيقة كما لا يخفى فتدبر فانك
 لم اتى الوجها في مجهول الامر للمتكلم قلت لعدم المحذور في المجهول لعدم سناد الفعل الى فاعله
 بل الى مفعوله وبالحكمة ان للامر من المجهول اربعة عشر وجها ثلثة للغائب وكذا للغائبة و
 المخاطب والمخاطبة واثنان للمتكلم ولم يخذف اللام من المخاطب والمخاطبة والمتكلمين لان
 المجهول قليل الاستعمال كما قدمنا في محله وصيغة النكرية اوله اوله اوله اوله اوله اوله اوله اوله اوله
 او لنيم اولنا وكذا ورسوخ ورسوخ ورسوخ ورسوخ ورسوخ ورسوخ ورسوخ ورسوخ ورسوخ ورسوخ
 الغائب ونهى الحاضر المعلومه لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف
 لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف لا ينصرف
 وثلثة للغائبة والستة الباقية لنهى الحاضر ثلثة للمخاطب وثلثا للمخاطبة ولم يأت الوجها
 للمتكلم يعلم دليله بالمقابلة على الامر المعلوم وصيغة النكرية بالتركى التوسعة التوسعة
 التوسعة التوسعة وكذا ورسوخ ورسوخ ورسوخ ورسوخ ورسوخ ورسوخ ورسوخ ورسوخ ورسوخ ورسوخ

اتمه اتحيك وكذا ورسوخ ورسوخ ورسمه ورسمه الاثنية المطرة التهام الغائب ونها

الحاضر المجهول لا ينصر لا ينصر لا ينصر ولا ينصر لا ينصر لا ينصر لا ينصر لا ينصر لا ينصر
لا تنصر لا تنصر لا تنصر لا تنصر لا تنصر لا تنصر لا تنصر لا تنصر لا تنصر لا تنصر
للقائدين وثلاثة للقائدين هذه هي السنة الاولى المذكورة وهي مطردة في الغالب وستة
لنبي الحاضر ثلثة للقائدين وثلاثة للقائدين وهي المذكورة بعد مطردة في الغالب واثان
للمحكم وهي الاخير ان في العلوم والمجاول كحذف الحركة من المفردات والنون من الثاني
والجرح غير جميع الحاشية كما في الامر وصيغة التركية او لنمسون او لنمسون او لنمسون او لنمسون
او لنمسون او لنمسون وكذا ورلسون ورلسون ورلسون ورلسون ورلسون ورلسون ورلسون ورلسون
آخر ما قصدنا من ايراده في هذا الشرح الكبير اللهم اجعله خالصا بوجهك الكريم و
نافعا بالنفع العليم بالنبية وآله الاكرم صل عليه وعليهم اجمعين برحمتك يا ارحم
الراحمين والحمد لله رب العالمين ثم هذا الشرح اللطيف لادرنوى المشهور
باسمجي زاده من يد عبد الضيف المحامي الى رحمة ربه الرحيم يوسف بن احمد
القوالي في القسطنطينية في مدرسة القاضية جسدته المشهور باحمد
المعيد في سنة سبعة واربعين ومائتين بعد الف

من هجرة من له العز والشرف

محمد عليه وآله صلوة

الارضين و

السلف

المجدلين اقدر لنا على اتمام
هذا الشرح اللهم اغفر له
وله الذي وجب على المؤمنين
برحمتك يا ارحم الراحمين

و استیضاح معنی اخبار
و استیضاح معنی اخبار
و استیضاح معنی اخبار

الاستقار حقيقة بالالتحاق وفي
الماضي خلاف فالاستقار وفي
فيه حقيقة وبعضهم يجازي
لكونه مقعولا به غير صحيح

بدر الحرف لا اجتماع الا كنه

الحق ان كل الواقع بنو تياخون
الاعتقاد بنو تياخون

التحريم في الاستغارة خلاف
الشيخ فهد و هو ذكره بايلام
المستعار

قوله اذ لم ينزل الوحي به

الحاكم في انوار التنزيل والحاكم
التي في انوار التنزيل والحاكم
التي في انوار التنزيل والحاكم

باعتبار کیفیت و موافق
باعتبار انفعالی

بالنفي ولا ملام لا يجمع ثلاثاً لا ما وكذا في كلامه في قوله لا ثم ادخل عليه الالف
واللام ثم اللام نحو نعم والواجب مخالفة الواجب بمعنى الاستمرار ولا ملام موصولة
النصب والهيئة اعطى ما ينتفع به الى من ينتفع بلا عوض ولا ثم التعريف في المؤمنين
لاستغراق سواء كانت حراً او اسماً موصولاً لانها اذا دخلت على اسم لا يحمل التعريف
معنى العهد ولا يمنع العموم او جبت العموم حتى يسقط اعتبار الجمعية اذا دخلت
على الجمع فعناه كل من اتصف بالايما مذكراً كان او مؤنثاً على سبيل التقلب واللام
المجارة فيه للتخصيص قدمه على سبيل الصواب مع ان حقيقة التأخير للاهتمام لان الحق
الاصلي بيا كونه المؤمنين مكرمين عند الله تعالى لا كونه سبيل الصواب موهوباً او لرعاية
الفوهم والسبيل الطريق واضافته بيانية والصواب المطابق للواقع انما لم
يعمل واوه لئلا يظن ان وزنه فعل وكذا كل ما كان على حال من الاجوف والمرد سبيل
الصواب الايما وسائر الاعتقادات الحقة الدينية والاقوال الصادقة والاعمال
الصالحة فالاعتقاد يتصف بالصوابية حقيقة ومعنى اتصافه بها موافقة للواقع بحيث
ان ثبوتها قسماً وان سلباً فليلاً والآخر بان توصفان بها باعتبار دلالة على
الاعتقاد لكن دلالة الاولى اوضح وظهر فكان اتصافها بها اكثر وشهر والمثابرة
الصحة لاستقامة السبيل لهذه المذكورة كونه كل مسلم موصلاً الى الحق واما اجرام الملايم
المستفاد له اعني الصوابية على السبيل فمجرد الاستعارته ومعنى وبها لله تعالى
سبيل الصواب للمؤمنين خلقه واجاده في قلبه اوله او سائر اعضائه فان قلت ما
تقول في رجل لم يوهب له من سبيل الصواب شيء كونه من جملة المؤمنين وقد قلت ان
اللام للاستغراق لا يقال ان الكثرة والمبالغة في الهيئة بحسب الحال لان ذلك اذالم
يذكر الموهوب له او ذكر بكلمة يفيد الاجتماع ووجب الكل هيئة مستقلة وهي هنا ذكر
اللام الاستغراق التي بمعنى كل وهو للاطاحة على سبيل الافراد ومعنى الافراد ان يعبر
كل شيء بانقراؤه ما كان ليس معه فلا بد من وجود الكثرة في حق كل مؤمن منفرداً عنه
غيره ولا يقال ايضاً ان الايما مشتمل على اعتقاد الواجب ونبية وكتبه وكل منها سبيل
الصواب فيكثر وبه لذلك الرجل لان كل منها لا يسمى سبيل الصواب لعدم اتصال
القاصد مقصوده بل السبيل مجموعها المسمى بالايما فان قلت لو آمن رجل ثم مات مرتداً
العياذ بالله تخلفه في النار فلم يكن الايمان موصلاً فلا يسمى سبيل الصواب قلت
ليس المراد انه موصلاً بالفعل كيف ما وجد بل انه سبب بمقتضى الحق في الجملة فبالار

ضمیمہ آنہ ہوتا جاز النکبہ لمجد الایم
عظمیٰ وغیرہ کبریٰ فیکو و ہا بیتہ

مادة الاشارة الى المدح من الحمد اللغوي فيما اذا كان المدح عليه غير اختصاري كالمدح على ضوء التردد والحمد اللغوي من العرف فيما اذا كان الحمد لا على كونه متعابلا على مجرد اتصافه بالكمال والثبات من الاول فيما اذا كان الحمد بالقلب او بغيره سواء كان من الشكر اللغوي فيما اذا كان الحمد على مجرد اتصافه بالكمال او على كونه متعابلا غير ذلك ولا يشترط في المدح من الاول والثبات من الشكر اللغوي بحسب الوجود فيما اذا كان الحمد لله تعالى باللسان فقط من غير صرف الجوارح او القلب الى ما مضى له والحمد العرفي من الشكر اللغوي والعرفي فيما اذا كان الحمد باللسان فقط او بالقلب فقط على كونه متعابلا غير ذلك من المدح فيما اذا كان بالقلب او الجوارح سواء كان باللسان والحمد منه فيما اذا كان المدح لا على كونه متعابلا على مجرد اتصافه بالجميل والمدح من الشكر العرفي بحسب الوجود فيما اذا كان المدح باللسان فقط

بسم الله الرحمن الرحيم
 على الحامه او غيره
 الى يوفى الحمد عليه اذا
 كان الحمد دينا
 انعاما او غيره
 الى الواجب التقرير

الحمد لله الوهاب كل مو هو ب من الموصود والمقصود والمطلوب والصلاة
على عبده محمد المودود افضل الرسل وشرف الموجود وعلى آله الآمين
المعروف والنايين عن المنكر المصروف اللهم اغفر ذنوبنا الماضية
في الاقوال والافعال واصح اعمالنا الآتية في الحلال والانتقاء وارزقنا
صحيحة النيات في ابواب الخير وحفظنا من الاعتلال في يوم العرصات
قوله الحمد لله الوهاب للمؤمنين سبيل الصواب لله معنى لغوي هو
الوصف بالجمل المراد به التعظيم بآراء فعل اختياري وعرفي وهو فعل يشعر بتعظيم
المنعم بسبب كونه متعظا وكذا الشكر معنى لغوي هو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم المراد
بسبب انعامه الى الشاكر وعرفي وهو صرف العبد جميع ما انعم الله تعالى الى ما مضى
لاجله والحمد هو الوصف بالجمل المراد به التعظيم والتثنا فعل يشعر بالتعظيم المراد
به وهو اعم مطلقا من الكل والحمد اللغوي اخضع مطلقا من المدح ومن وجه
من الحمد العرفي والشكر اللغوي ومباين للشكر العرفي بحسب الحمل واعلم منه مطلقا
بحسب الوجود والحمد العرفي اعم مطلقا من الشكر اللغوي والعرفي ومن وجه
من المدح والشكر العرفي مباين للمدح بحسب الحمل واخضع منه مطلقا بحسب الوجود
واللام في الحمد للاستغراق فيكون جميع المحامد لله تعالى اذ جميع اوصاف العباد وافعاله
مخلوقة لله تعالى فالحمد بها وعليها رابع الى خالقها في الحقيقة واللام الجارة في الله
للاختصاص والله علم لذات واجب الوجود واصله لا اله الا هو عليه اي تستر
ثم ادخل عليه الالف واللام فجعل علما معها وحذف الف لانه من الخط لئلا يكون على
صورة النقص فاما ادخل عليه الالف واللام حذفته همزة الوصل لئلا يلتبس بالنقص
اي الحارة

الاشتقاق وان كان يتبادر الى ذهنه لاذكرك بل يجوز ان يكون قبل اتصافه او
 بعده **قوله** والصلوة والسلام على نبيه محمد لاما بها الجنس باعتبار وجوده في بعض
 الافراد والصلوة في اللغة مشتركة بين الدعاء والاستغفار والرحمة ويتعين احدا
 بالاضافة للمؤمنين والملائكة والله تعالى كتب الفها على صورة الواو ايزاناً بانها
 مكتوبة منها وبالفتح **والسلام** بمعنى السلام والنسبة في الال نبية على فعل من النبأ
 وهو الخبر ثم جعلهما للذين اخبر عن الله تعالى بطريق الال والحمد لله في الال الذي
 كثر خصاله الحميدة ثم جعل علماً لافضل الرسل صلى الله تعالى عليه وسلم وعليهم كثر
 خصاله المحمودة واخلاقه المودودة قال الله تعالى في حق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وما ارسلنا
 الا رحمة للعالمين **قوله** الزاجر عن الاذنب الحاش على طلب التوب **اعلم** ان لام
 التعريف موضوع للجنس والاشارة الى الحقيقة وهو معنى واحد لا يتكلف التام لكنه
 يتعدى باعتبار اربعة اعتبار من حيث هو هو مع قطع النظر عن وجوده في افراده
 نحو تلك نوع واعتباره من حيث وجوده في ضمن فرد معين ويسمى لام العهد الخارجي
 واعتباره من حيث وجوده في ضمن كل الافراد ويسمى لام الاستغراق واعتباره من حيث
 وجوده في بعض الافراد من غير تعيين ويسمى لام العهد الذي وقده ليدل على الجنس
 ايضا نظراً الى المعنى الموضوع له بحقيقة وهذا المعنى الاخير والاشارة بحسب الخارج
 ولذا قد يعامل معاملة متساوية في وقوع النكرة صفة وغيره بحسب المعنى متساوية لان النكرة
 تدل على الوضع على فرد غير معين والمعرف باللام يدل بحسب الجنس والحقيقة واردة
 فرد معين حصلت من قرينة خارجية مثل الاكل والشرب وغيرهما ولذا قد يوصف با
 بالمعرفة ابقاء للجنس **قوله** اما طريق المعرفة والتمييز بين هذه المعاني فيما وقع من
 الموضع فان ينظر فان وجد عهد وقرينة خارجية على ارادة فرد معين فاللام للعهد الخارجي
قوله والافلا استغراق الآ ان يمنع فللجنس والحقيقة الآ ان يمنع فللعهد الذي واذا عرفت
 هذا فلام الزاجر والحاش للعهد الخارجي والاشارة الى محمد صلى الله تعالى عليه وسلم
 والاذناب للاستغراق والتوب للعهد الذي فتأمل والزجر المنع والنهي و
 الهرة مصدر اذنب الرجل اي صار ذائبا واكثر التحريض والافلا
 والتوب جزاء العباد **قوله** وعلى آله وحجابه اصل آل اول بدليل او يلقب
 واوه الفاتحة كذا وانفقا ما قبلها وخصه ستارة في الاثراف ومن له خطر عظيم دينيا
 كان اوضروا والاحباب جمع محب يفتح الصاد وسكون الحاء كفرة واخراف وهو جمع

اذ يمكن الاجتناب عن جميع الزجر والافلا استغراق الآ ان يمنع فللجنس والحقيقة الآ ان يمنع فللعهد الذي واذا عرفت هذا فلام الزاجر والحاش للعهد الخارجي والاشارة الى محمد صلى الله تعالى عليه وسلم والاذناب للاستغراق والتوب للعهد الذي فتأمل والزجر المنع والنهي و الهرة مصدر اذنب الرجل اي صار ذائبا واكثر التحريض والافلا والتوب جزاء العباد

اذ لا يفسد
 في التوب

جمع صاحب كركب وركب **قوله** خير الال وخير الاحباب خير اسم التفضيل اصله
 اخير اعل بالقل واستغنا وان لم يعلم اخوانه لكثرة استعماله وكذا تفضيله و
 هو شر اصله شر فخر وجهها عن وزن الفعل ولام الال والحاب للاستغراق
 فيحصل المدح في الحق لا العهد ليحصل الاحترام عن بعض اقربائه صلى الله تعالى عليه وسلم الذين
 لم يتبعوه وعن المناقبين في زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم وان يوزنه اعادة
 المعرفة لان خير اسم التفضيل يستلزم الاكثر كمن بين موصوفه وما اضيف اليه
 في عهد وهم لا يوصفون به لانه يمكن دفعه بان ما ذكرتم فيما اذا قصد به التفضيل
 على المضاهية واما اذا قصد به الزيادة المطلقة فم و بان خيرا قد لا يكون اسم
 التفضيل بل صفة مشبهة تخفف خيرة كمين وبتين فلا يستلزم الاشارة الى المذكور
 بل لان بعض اقربائه عليه السلام الذين لم يتبعوه صلى الله تعالى عليه وسلم ليسوا بابرار
 في قوله آله حتى اتيه الى قيد احترامهم قال الجوهري في الصحاح ال الرجل الهله
 وعياله وآله ايضا اتباعه وهم ليسوا من اتباعه وعياله وهو طو ولا من الهله بل
 قوله انه ليس من الهله حيث لم يتبعه وكذا معنى الاحباب لا يتناول المناقبين لانه
 وان اختلف في معانيها قال جمهور الهله الحديث الاحباب كل مسلم رأى الرسول عليه السلام
 وقيل وطالت صحته وقيل وروى عنه وقيل او رآه الرسول اعلم للعلم اتفقوا على
 شتمه اط السلام والمناقب ليسوا مسلم ولو حل على العهد لزم اما تخصيص الصلوة والسلام
 على بعض الال والاحباب ان كانت الاضافة لامية او عدم معنى محصل ان كانت بيانية
 واما الحديث اذا عرفت المعرفة كانت عين الاول فقد عدم المانع والقرينة على خلافه
قوله وسبيلته هي ما يتقرب به الى الغير **قوله** واحدا كانا التقرين المكن ما يقوم
 به الشيئين فتناول نفس الماشية ان كانت بسيطة واجزاها ان كانت مركبة والتقرين
 علم لهذا العام ولاه منيرة للمعنى الوصفية وبيانه ان العلم ثلثة اقسام قسم
 يجب استعماله مع اللام وهو المسمى به معها او الغالب بها او المألوف واحد من الجنس
 او الشئ او المجموع بالجمع الصحيح وقسم يجوز وهو ما كان في الال مصدر او صفة وقسم
 يستعمل وهو ما عداها والتقرين من الثاني **قوله** لانه اي انما يسمى هذا العلم تقريرا لانه
 في اللغة بمعنى التغيير والتحويل وبهذا العلم يحول الال الواحد الى الفروع الكثيرة ويمكن
 ان يقال تقديره انما كان من العربية لانه يصير اللفظ القليل العوبية الفاظا كثيرة
 فيكون باحسانه الال الفاظا العربية وما يكون كذلك فلو من العلوم العربية **قوله**

اعلم انه لو جعل لاما بها العهد يكون
 خير الال بل بعض من الكل لاضافة
 لفده ولو جعل للاستغراق يجوز
 كونه صفة فتأمل

ان يجوز استعمال اللام
 اي يستعمل في اللام عليه

الاول اولى كالاخف

به اي بسبب التعريف قد علم على متعلقه لا فائدة الحصر فان قلت الصيرورة المذكورة صدرت
 من الواضح وهو الله تعالى ثم حدث هذا العلم سواء كان بمعنى الملكة او التصديق او
 المسأل فان في كل المتأخر سببا للتقدم قلت المراد من هذه الصيرورة هي الصادرة
 من كل مصرف يصرف الكم بسبب معرفة قواعد الصرف كما يقال في العرف صرفت الكلمة
 وان كان المصرف في الحقيقة هو الواضح ويمكن ان يقال بتغير الصيرورة المذكورة
 لمعنى العلم بها اطلاقا كما سمى المتعلق في المتعلق ثم استثنى منها فعل فغنى نصير القليل به
 يعلم صيرورته اياه فغنى السببية في ذلك **والمراد** بالافعال بيان لقوله فيكون المراد منها
 الافعال الحقيقية وهي المصادر او لقوله كثيرا فيكون المراد منها الافعال المصطنعة و
 هي الماضي والمضارع والامر والنهي لكن يريد عليها ان القليل الصائر عام لكل
 مفرد فبنا والجماد الصائر في شئ ومجوعا ومصرفا وغير ذلك وكذا الكثير لان بحث الصر
 عام فلا وجه للتحصيص بالذكر اللهم الا ان يقال ان التثني بذكر اعظم الالام كما اتفق بيان
 احدها بناء على ان اكثر الابحاث في هذه الرسالة عنه **قوله** الموقف التوفيق جعل الله تعالى
 فعل مجابا له موافقا لما يجبه ويرضاه **قوله** المرشد الارشاد هو الدلالة على الصراط
 المستقيم **قوله** الافعال على ضربين لما دخل الام التعريف في افعال واستمع الاستغناء اذ
 يكون معناه في كل فرد من افراد الفعل على ضربين وهذا بين الف في اصله بمعنى الجمعية
 واريد به طبيعة العامة فعناه مفهوم الفعل مشترك على نوعين شتات **الكل** الواضح على
 جزئية الكثرة ومعناه حمله عليها ووجوده فيها بمعنى انه يمكن ان يوجد من كل جزئي
 معنى كل حاصل في العقل بغيره عن الشخص اذا المطلق اعني الكل الطبيعي غير موجود
 كمن يدعي في الخارج عند المحققين اذ يلزم في ان يكون الشئ الواحد في حالة واحدة موجودا في
 مكانة متعددة وذلك بين الامتثال وان قال اكثر النكاح انه موجود في ضمن النكاح
 لانه جزء منها فان كل هو الكل والمشهور كل واحد من جزئياته ويجوز ان يكون مجموع
 جزئياته واما المشهور في شتات الكل على اجزائه فكل جزء منها لا مجموعها اذ هو
 شامل ولا يتر من فوق وانما خص الافعال بالذكر مع ان الالام ايضا مشترك على ضربين
 لقلة البحث عنه في هذا المختصر واما الحرف فلا يبحث عنه في الصرف لعدم تصرفه
قوله اصله وادو زيادة اي احدها فعل اصله وهو ما تجر ما ضيه عن الزائد وثانيها
 فعل ذو زيادة وهو ما شتم ما ضيه عن الزائد واما قدرنا الفعل تنبيها على ان القسم
 يجب ان يكون اخص من المقسم في التحقيق وان جاز ان يكون اعم منه في اللفظ **قوله** فان

والفقران بين المرشد والمرشد
 ان المرشد عام من الموقف
 لا الموقف ارشد الكفار
 بالقرآن والرسول (يكون لا
 يوفى مقام)

في كونه شئ لا عليها ووجودها فيها
 بالمعنى الذي يتركز لا بالكونه جزءا
 منها فان كل

المراد من

قوله فالاصح ثلثي ورباني اي كل فرد متصدق عليه مفهوم الاصل يصدق عليه
 مفهوم الثلثي او مفهوم الرباني على ان الواو الجامعة بمعنى او العاقسة فيكون منفصلة
 حقيقة ولا يخفى انه لا يمكن ان يراد من الاصل طبيعة العامة كما اريد مما سبق فاقول
قوله فالثلثي ما كان ماضيه على ثلثة احرف اي مفهوم الثلثي وحقيقته اصل كان
 ماضيه مشتملا على ثلثة احرف فقط **ان قلت** هذا التعريف غير جامع لعدم صدقه على الماضي
 كما لا يخفى والجمع لا يتر منه في التعريفات نعم لكن هذا من قبيل المسأله الواقعة فيها
 بينهم فانهم يذكرون في مقام التعريف ما يفهم المبتدى بسهولة وقد يكون بعض التعريفات
 غير الفهم كما كان ههنا كذلك فان تعريف الثلثي الجامع هو ما كان حروفه الاصول ثلثة
 فقط غير ان المبتدى لا يميز الهول عن الزوائد فيكون محذور بذكره بدله ما هو قريب
 الى الفهم المبتدى يمكن استنباط التعريف عنه بسهولة ولا يبا لكون عن عدم جمعه او منعه
 لانه ليس تعريف على الحقيقة منها التعريف المشتملة على لفظه كل فانها لا تصدق على فرد
 مما صدق عليه المعرف وهو ظ لثتها يسير فهمها على المبتدى مع انها يمكن استنباط التعريف
 عنها بسهولة ويمكن ان يقال هذا التعريف على مذهب المتقدمين المحققين فانهم لا يشترط
 الجمع والمتبع في التعريف ويجوزونه بالالام والاضطر بل بكل متصادق في الجملة **قوله** وهو
 ستة ابواب الاول فعل يفعل اي الباب الاول (مجموع موزونيه ما يشق منها
 وما يشق من غيره ومجوعا ليل التثني بالاول لكونه الامتياز بين الابواب وهو المراد من
 موزونيه ما كان على شتاهما من غير تراخي للفتن من ركبتين في الهول والاهوب ان يجعل
 مجموع فعل يفعل علما لذلك المجموع وكذا الباقي فلا يجمع الى التكلف وتعقيد التعريف
 الواضح للباب الاول هو مجموع كمال متفقة خالية عن ماض معلوم مفهوم العين او مذكورا
 ومضارع معلوم مفهوم العين او مذكورا وما يشق منها وما يشق من غيرها ومجوعا ليل
 وكان كل مناهات ركا لاخر في الاصول وكان المجموع مشتملا على ماض مفتوح العين ومضارع
 مضمها من غير تراخي للفتن وقسم على هذا باقي الابواب وتدر على ما قلنا عدم جواز ان
 يقال نصب باب اول بل يقال من الباب الاول في محل ستة ابواب على الثلثي نظير
 يظهر بالاسطر على تحقيقها هذا لا يرد الا عند الضرر بالفعل المبني لا بفعل حيث لا يرد
 في هذه الابواب الستة بالنظر الى ما ذكره المصنف لانه داخل في باب فعل المبني للفاعل
 ولابا لافعال الغير المتصرفه نحو نعم وبئس حيث انها افعال ثلاثية لم يدخل في هذه الستة
 لان بحث الصرف مقصور على المتصرف فغير المتصرف لانه داخل في المقسم فخر وجه عن

في ان المبتدى

الابواب

اذ لو اريد ذلك فاما ان يراد من
 ثلثي ورباني طبيعة ما او افرادها
 او الاتصاف بمفهومها اذ لا يرد
 في الاصل فاما ان يراد من
 ايضا فاما ان يراد من
 او غير ذلك فاما ان يراد من

لا ان ثلثي قسم من الاصل وهو
 من الفعل وهو من الكلمة وقد
 اعتبر في مفهومها الافراد فليكن
 يحل عليه ما اعتبر في مفهوم
 المجموع

فعله

فوجه عن الالف لا يصح بل يجب قول وما كان مختصا باباب الثالث اراد
باب الثالث بالاختصاص الا تيان منه اطلاقا كالم اللزوم على لازمه اذ يشترط
في كل ما جاء من الباب الثالث هذا الشرط فلا وجه لتخصيص المختص به بالذکر قوله
لا يكون الا عينه او لامه احد من حروف الحلق يجوز ان يكون كانه ناقصة والمستثنى المفعول
وهو الجملة الاسمية خبره تقديره لا يكون ذلك المختص شيئا من الاشياء الا عينه الح
ويجوز ان يكون تامه والمستثنى حال من فاعله بالضم وصد على ما هو وارد على النقرة
تقديره لا يوجد ذلك المختص كائنا على حال من الاحوال الا عينه او لامه احد من حروف
الحلق اي الا حلال كونه عينه او لامه احد منها وعلى الاول يكون المختصا فانيا قوله الا ابى
يا بى استثنائين فاعل لا يكون بملاحظة الاستثناء الاول تقديره كل مختص باباب الثالث
عينه او لامه احد منها الا ابى يا بى قوله وحروف الحلق ستة انما لم يعد الالف مع كونه
سبيل الاصل بل على سبيل من عدم اصله في غير الحرف والكم الغير المتكلم ولله الرباى المجرى ما كانا ضامه على
القلب عن واو او ياء روع شروء
اربعة احرف لا بد فيه من قيد اصول حتى يخرج نحو الكرم او من جعل قوله وهو باب
فعل من التعريف بان يجعل الواو الحال والضمير لما فيه واكتفى بهما فيما سيجى بوزن
الماضى لحصول الامتياز به بخلاف ابواب الثلاثى ولقد يكون ستة ابواب اي و
قد يوجد ستة ابواب موازنة لباب فعلل وهذه الستة من ذى الزيادة وذكرها
بها للاستطراد والتبعية للرباى المجرى لكونها محققا له وهو باب فعل انما لم يعمل الواو
وايا في الاربعة المتقدمة ولم يدغم في الاخير لئلا يطرأ الاكاد وانما اعل الخامس لانه
لا يطرأ الا حاق بتغيير اخر الكلمة ولها باب اخر لم يذكره المصنف وهو باب فعلل نحو قلنس
واما يجوز لرباى مجرد عند البصريين خلافا للكونيين ولله مزيد على الثلاثى اي النوع
الاول فعل مزيد فيه على الثلاثى شئ وانما قدرنا هذه المذكورة لان المراد من مزيد
على الثلاثى نفس الكلمة المشتقة على الزائدة لا الحرف الزائدة على الثلاثى ولله مزيد
الثلاثى اربعة عشر بابا اعلم ان مزيد الثلاثى ثمانية وعشرون بابا سبعة منها ملحقه
بمزيد و قد ذكر وسبعة ملحقه بمزيد ولم يذكرها المصنف نحو تجرب وترهوك و
تشبطه وتقلب وتقلب وتقلب وتقلب واثنان ملحقان لاحد نجم نحو انعفس
واستغنى واثنان عشر غير ملحق بشئ وانما مزيد الرباى ثلثة فجوز في الالف ثمانية
وثلاثون بابا قوله فصول في الوجوه اي هذه الالفاظ الية ستة كرم مفصلة عما قبلها
لانفصالها في معانيها كائنة في بيان الوجوه اي الكلمات اما من الوجوه بمعنى العضو المرفوع

على
لم يذكر الالف لان وقوعه
في الكلمات المتكلمة ليس على
سبيل الاصل بل على سبيل من عدم
القلب عن واو او ياء روع شروء
لكن يلزم منه ما يلزم من جعل ستة
ابواب على الثلاثى كما سيجى

المعروف فوجه الشبه كونه المعاني موقوفة بها كما ان الشك يعرف بوجهه او من الوجه
بمعنى الطريق فوجه الشبه كونه موصلة لهما الى المعاني المقترنة بها كما ان الطريق
يوصل ككلا الى مقصوده الى اخر اجزا من المصدر اما بالذکر او بالواسطة
وله اي ستة بناء على ان ما عداها من المشتقات لم يشهد الحاجة اليها وان كان
اصل الحاجة ثابتا وان سلم فلا حصر له ميميا او غير ميمى والمراد من الميمى ما يكون
في اوله ميم زائدة نحو مقل وبغير الميمى ما لا يكون كذلك نحو ضرب وتم ومن موت
وله فانه كان المصدر غير ميمى فهو سماعى اي ان كان ثانيا تره لا انفهام من
سياقه قوله ونعني بالسماعى انه يحفظ كل مصدر الالف ان يقار ونعني بالمصدر
السماعى كل مصدر اه فلا بد من تأويل اما في الاول اي نعني بكون المصدر سماعيا
او في الثاني اي نعني بالمصدر السماعى ذا انه يحفظ اه فتأمل والمراد من الحفظ
الذكور على وجه اللزوم وحاصل التعريف ان المصدر السماعى هو المصدر الذي
يلزم حفظه على ما جاء من العرب وقوله فلا يقاس ليس من التعريف لانه لو كان
منه مع عدم الاحتياج اليه في المنع والجمع لزم المصادرة في قوله لا يقاس اذ هو قيل
لقوله وهو سماعى بل هو تفرج على كونه المراد من السماعى هذا المذكور لكونه لازما
لوجوب الحفظ اذ لو جاز القياس لما وجب الحفظ وطاصل كلامه ان المصدر الغير الميمى
من الثلاثى سماعى وهذا دعوى لا بد من تحريمه قبل اقامته الدليل عليه فنعني ما سوى
السماعى ظوله معنى ولازم اما معناه ما لزم حفظه على ما جاء من العرب واما لازم
فعدم جواز القياس عليه وانما بين لازم وان كان بيا المعنى كافي في التحريم لانه يستدل
على هذه الدعوى بوجود لازم فيته او لا يقبل الذين دليله بلا تردد فالبقي في التحريم
لازميته لعنه السماعى من غير تعرض لوجوده في المصدر الغير الميمى من الثلاثى واما
الدليل فبيان وجوده فيه ليست ملزوم وهو كونه سماعيا لا مستلحا لانفكاك فلا مضافا
وله نحو المطلق ليس غرضه حصر ما شذ از منه محمودة ومظنة وغيرها ولا اورد لفظ نحو
وله الا المرجع والمصير يد على الحصر المهلك والمبيع المصدران ونحوها ولله الاجوب
سواء كان الفاء او اللام او لا وسواء كان واويا او يائيا اعلم ان المصدر الميمى الياء
يجب على مفعول بالكسر ايضا كونه على طريق البوعية لا الاصلية كونه فلا يسمي شاذ وانما
الشاذ ما جاء على الاصلية بالكسر بان لا يجوز غير الكسر كالميمى والميمى قوله والمصنف
سواء كان مفعول الفاء او لا صرح به في المغرب وسواء كان مفعول الفاء او لا والمفعول

كلمة ملكان من الباب الثالث
والاصل فيه يعرف الميم كونه
كسر ثوبا لثاء

اي غير معتل الفاء واللام قوله واما في الناقص سواء كان مجهول الفاء او العين
 او لا وسواء كان واوياً او يائياً روي المعتل الفاء اي غير المضاعف سواء
 كان مجهول العين او اللام او لا بشرط كونه واوياً مخدوفاً فافوه في مستقبله و
 ان لم يخذف فالمصدر يفتح العين والمكان الزمان بكسرهما وان كانا يائياً فالحكم حكم
 الصحيح صرح به صاحب المغرب هذا هو القياس وقد جاء شاذاً بضم العين نحو
 ميسرة وبفتح نحو موضع على ما سمعها الفراء **قوله** واللفيف المقرون سواء كان
 مجهول الفاء او لا وتدل على هذا حكمهم على ما روي الابل بالكسرة انه شاذ **قوله** واللفيف
 المقرون ان هذا عند المصدر قد نقل التقاضي عن بعض المتأخرين التصريح بان
 حكمه كالناقص وفتح عن كلام الجوهري ايضا وفي كلام صاحب المفاتيح ايماء اليه
 وان اعتبارهم بلام الفعل في امثال هذا الحكم يؤيده ولان كونه حكم ملوئ شلوي
 يرجح وايضا دليل الناقص يقتضي الحمل عليه وان شئت ضبط هذا المقام بحيث
 يتضح لك المرام فاستمع ما نلتو عليك من الكلام حتى يشير اليك بيان الانام
اعلم ان قياس المصدر الميمي واسم الزمان والمكان من الثلاثي المجرد من وزن
 مفعول بالكسرة او مصدر المثال الواوي المخدوف فافوه في مستقبله وللزمان و
 المكان من المثال الواوي ومن يفعل بالكسرة اذ الم يكن معتل اللام ومفعول بالفتح و
 هو لغير ما ذكر جميعا فاحفظ هذا الضبط بنفك في المرام فانه غير موجود في كتب
 الانام **الانام** وانه من مزالي الاقدام وقد ضل فيه الكثر الاقدام **قوله** معروفا او مجهولا **اعلم**
 ان تسمية الفعل معروفا او مجهولا غائبا او مخاطبا ومثلكما مجاز لغوي من قبيل
 اطلاق اسم اللازم وهو الفاعل لهما على المعلوم وهو الفعل **قوله** في الواحد اي
 في ذي الوحدة مذكرا كان او مؤنثا كقوله تعاقبة لا فارض وكذا قوله في التثنية
 عام للمذكر والمؤنث ولا بد لهما من قيد الغائبين كما لا يخفى **واعلم** ان المراد من في
 اعم من اللفظ والتقدير ليشمل نحو ربي وكذا الضم في قوله ومضموم في جميع
 المذكر الغائب نحو غفر **قوله** فهو الذي في اوله اي المضارع هو الفعل الذي في
 محل اوله وضمير اوله راجع الى الموصول وهذا التعريف غير مانع لادخل نحو اكرم فلا
 يكون صحيحا وجوابه يعلم مما ذكرنا في تعريف الثلاثي ويكن ان يقال ليعنه قوله
 زائد غير جز منه وهمزة اكرم جزء من ماض الافعال وان كان زائدا على غايه
 الثلاثي فوايكون مذكورا عام للفظ والتقدير في نحو يحمر تحميره يحمر بالكسرة **قوله**

قوله ويتفعل وكذا المحقق انه نحو يتجوزب واما لم يذكرها هنا بناء على عدم ذكرها فيها
 سبق فيكون المحصر بالنسبة الى ما ذكره **قوله** فانها مفعولة اما بحركة الضمة سواء كان
 لفظيا او تقديريا او بحرف النون **واعلم** انه لا بد لهما من استثناء القصورتين
 المتصل به نون جمع المؤنث واللاحق به نون التأكيد لان الاول مبني على السكون
 والثاني على الحركة **قوله** اما الامر اي الغائب والمنكلم المعروفان او المجهول او المخاطب
 المجهول لا الامر الحاضر المعلوم بقية ذكره بعده **قوله** وانتهى اي الغائب والمخاطب
 والمنكلم المعروفة او المجهولة **قوله** سكون لام الفعل الصحيحة فيتناول نحو لينصر وليأخذ
 وليمة وليعد وليقل وكذا المعلة فلا تستعمل غير الناقص والحروف واسماؤها كلها مؤنث
 سماعي وما وقع في بعض النسخ على صورة التذكير فالاولى ان يحل على تصغير
 النسخ لان الظاهر كونها صفتين للفعلين وهو ليس مستقيم لخروج المثال والاجوف
 من الحكم الاول وهو السكون ودخولها في الثاني وهو السقوط والامر على العكس
 ايهما المجهول والمضاعف لعدم دخولها في كل منهما **قوله** سوى نون جمع المؤنث استثناء
 منقطع لعدم دخول نون جمع المؤنث فيما سبق **قوله** واما الفاعل **اعلم** ان الفاعل عند
 المصدر ما يعن الصفة المشبهة بدليل ايراد عظيم ونخم ومريض وزمن فانها صفتا مشبهة
 فيكون الفاعل عندهما مشتق من قام به الفعل من غير اعتبار معنى الحدث الذي به يمتاز
 الفاعل عندهما عن الصفة المشبهة لانها بمعنى الثبوت **قوله** فينظر فيه إشارة الى ان
 الفاعل مشتق من الماخذ وقد مر في المعنى عند بيان فاعل الاجوف واما عند غيره
 فمشتق من المضارع **واعلم** ان ما ذكره من اوزان الفاعل والمفعول والمبالغة هو
 الغالب وانه سماعي سوى فاعل ومفعول لا يرى انه قد يجيء من مفتوح عين الماخذ
 نحو قد يبر وصبور ومن مضموم العين نحو حسن وقد يجيء المفعول على طوبى والمبالغة
 على عجب **قوله** وكثير بمعنى مكسور ووقع في بعض النسخ بركه كثير والاصح
 هو الاول كما لا يخفى **قوله** الزوائد على الثلاثي الزائد قد يكون بمعنى العارض يقال
 الف اكرم زائدا ويقال له الاصط وقد يكون بمعنى الكثير يقال حروف دخري زائدة
 على حروف ضرب اي كثيرة منها ويقال له القليل والمراد منها المعنى الثاني فيشمل الرباعي
 المجرد ومنه ان قوله في تعريف الافعال لما كان معظم الابحاث في هذا الباب والمق
 الاصط تعريف الافعال كما اشار اليه في صدر الكتاب اقتصر عليه لهما وان بين في
 هذا الفصل تعريف الفاعل وغيره **قوله** على اربعة عشر وجها لقائل ان يقول ان اخبر

هي صفة الاسم لا الفعل

لان كثير لازم ولا يجيء المفعول
 بان الفاعل

في تعدد الوجه اختلاف الصيغة ثلثة عشر في الماضي والامر المعلوم واحد عشر
 في غيرهما وان اختلفت في اختلاف المعنى ثمانية عشر في الكل **الاسم** لان
 يحمل على عادة الصرفين **قوله** ووجهان لا يتكلم جعل الوجهين له وان كان احدهما
 له ولغيره لكون ذلك الغير متكاملا كما في اذا قال واحد من الجماعة نظرا كما يقول كل
 واحد منها اضرب فيكون من باب التغليب **قوله** رجلا كان او امرأة اعترض عليه
 بان المتكلم قد يكون صيغته فاصية فالوجه ان يقال في ذلك كان او مؤنثا ولفظا في كل من
 الاعترض ضم والوجه نظر اما الاول فانه ليس في كلام المص ما يفيد الحصر وانما خصص
 بالذكر لخصول التي بها وهو بيان عدم اختلاف صيغتها بما يختلف به صيغة الغائب
 والمخاطب وهو التذكير والتأنيث ليحصل الامتياز وسبب الاتحاد كونهم لا يتكلمون
 لانه يرى ويسمع كلامه فيحصل به الامتياز من غير اختلاف الصيغة ولا دخل للصيغة
 والكبر في الاختلاف والاتحاد قطعا ولما بين المص عدم اختلاف الصيغة في المتكلم
 الكبير بالتذكير والتأنيث فقد تبين في الصيغة دلالة لظهور شتمتها كلف في
 العلة وعدم المانع واما الثاني فلان المتكلم قد يكون هو الله تعالى وتقدس وهو
 لا يوصف بالذكورة والانوثة والملكوت وهم لا يوصفون بها ايضا بل قد يكون من
 الجادات كما في المعجزة ولا يوصف بها نعم يوصف الالفاظ المعجزة بها عندها بها كبحر
 بحسب الاطلاق ولا كلام فيها لان المراد من المتكلم هو معناها اللغوي كما كان من الغائب
 والمخاطب كذلك فالوجه على زعم المعترض ان يقال في ذلك كان لفظه الذي عليه او
 مؤنثا حتى يتم الكل فان **قوله** صيغة الفعل في ضرب وضربا وضربت وضربا واحدا
 كذلك في ضربين وضربت اه فيكون صيغة الماضي وقس على هذا سائر الافعال لان
 الضائر في آخرها ليست جزءا من الفعل بل هي سمان فلا يتغير صيغة الفعل بتغيرها
 كما في ضربيه وضربك وضربته **قلت** الحار على ما ذكرت لك انما لا اوافاة شدة الاستمرار
 والاختلاط بين الافعال وهذه الضائر كما كانت بين الكل والجزء جعلوا بالرفع
 الجزئية اطلقوا على مجموعها الكلمة والفعل وان كان في الحقيقة كلاما وجعلوا التغير
 في صيغة الفعل كيف وقد وقع هذا الجمل من الواضع حيث غير صيغة الفعل
 بتسكين الآخر عند الحاء نون الضمير او تاء في آخره فزارعته توالي الحركات
 وذلك انما يمنع في الكلمة الواحدة بدليل وقوع نحو ضربك وجعل النون في الاشياء
 النحوية في المضارع علامة الرفع مع كونها بعد الضائر وحل الاعراب آخر الكلمة

اولها مفعول الآخر في ضرب
 ضربا وضربت ضربتا واباء
 آخر فيها وتانيها مفعول الآخر
 نحو ضربت او اباء آخر فيها
 تانيها من الآخر كوضربت
 وضربت بها وضربت

الكلمة ولم يجوز العطف عليها من غير تأكيد وفصل واما بيان شدة الاستمرار
 فلان الافعال محتاجة في الاعادة الى هذه الضائر لكونها فاعلا وهذه الضائر
 ايضا محتاجة في وجودها اليها لكونها ضائرا متصلة غير مستقلة باللفظ بدون ما اتصل
 به بخلاف ضرب زيد او ضرب زيد وضربك **قوله** غير انه لا يأتي الوجهان قيل لانه
 يلزم ان يكون الشخص الواحد في حالة واحدة امرا ومأمورا وناهيا ومنهيا وذلك
 مح **قوله** هذا التعليل ليس بصحيح اما اوله فلان لا يتم عدم جواز كون الشخص الواحد
 كذلك كيف والامرية من جهة القول والمأمورية من جهة الفعل وكذلك في النهي
 واما ثانيا فلان في قول القائل مثلا لغيره اضرب زيد حين قول ذلك الغير لم يضرب
 عروا ولوزيد في التعليل بلفظ واحد لم يتوجه هذا النقض واما ثالثا فلان اتفاقا
 بالمجهول واما رابعا فلور المتكلم من الامر والنهي المعلومين في كلام الفصحى يقال
 لا تتكلم ما لا يعنيه ولنرجع الى التي الى غير ذلك **قوله** والفاعل يتصرف على عشرة
 اوجه اي فاعل الثلاثي بقية سبابة لان فاعل المزيد يتصرف على ستة
 اوجه فقط وكذا المراد من المفعول مفعول الثلاثي لان مفعول المزيد يتصرف على
 ستة اوجه كفاعلهما والحق ان المفعول من الثلاثي والمزيدا سواء في عدم تصرفه
 الا على ستة اوجه نعم قد جاء من الثلاثي ملأ عين ومثليهم ولم يحج من المزيد
 غير المناكير كذا في المفضل والثانية **قوله** اللازم اي بعض اللازم وانما يحمل اللام
 على الاستقراء لعدم الامكان لان بعض اللازم لا يدخل عليه هذه الاسباب فضلا
 عن التعدية بها وبعضها لا يصير متعديا نحو امش الرجل وموت الابل اعلم ان
 المتعدي معنيين ما جاوز فعل فاعله الى المفعول به وهو المقابل لللازم المراد عند
 الكلام وما يتعلق بمعناه بغيره بواسطة حرف الجر ويسمى متعديا بغيره وهذا عام لللازم
 والمتعدي الى الثاني او الثالث بواسطة حرف الجر فيسمى بالنسبة الى الاول والثاني
 متعديا بنفسه وبالنسبة الى الثاني والثالث متعديا بغيره لكن هذا المعنى لا يراد الا
 عند بيان المتعدي اليه وبه وحروف الجر كلها من اسباب التعدية بالمعنى الثاني والباء
 خاصة في بعض المواضع منها بالمعنى الاول والمراد بالمتعدي ههنا هو المعنى الاول بدلالة
 عده الهزة والتشديد من سبابة فلا بد من تخصيص **قوله** وحروف الجر بالباء في بعض
 المواضع وتقييد **قوله** ولا يحكي المفعول به والمجهول من اللازم بغيره وسبب حرف الجر
 فاعل **قوله** والمتعدي يصير لازما بخلاف سبابة التعدي اي كل متعدي كان فيه احد سبابة

كخارجية وحقية وخفية
 والحقية الخارجية خارجة
 والحقية الداخلية خارجة
 بالجارح وجها من
 بعضين معنى التفسير لذلك اللازم

التقدي المذكور او فالبية النظر الى باب انكسار او كان من باب فعل فليكن الام
 فيها للاستغراق العرفي لعدم امكان التحقيق بخلاف اللام فيما سبق ونحو علم
 ليس التشديد فيه سببا لتقديرية حصولها قبله وتوضيحه ان السبب هو الطريق
 المفضي الى الشيء في الجملة من غير اضافة وجوده ووجوبه اليه اذ لو اضيف
 الوجود الى شرطه ولو اضيف اليه الوجوب يسهل علة والتشديد في نحو علم
 غير مفضل الى تقديرية اصلا فلا يكون سببا للتقدي وان كان مطلق التشديد
 سببا لمطلق التقدي لا فضا له اليه في الجملة وهمة اعلم وان صار سببا
 للتقدي الى الثالث ولذا يزول بزواله لكن ليس سببا للتقدي المراد منها
 ان يكون بين الاثنين اي يكون مدلوله وهو الحدث حاصل بين الاثنين اي قائما
 بها **قوله** الا فليكن استناد من فاعل يكون اي الا القليل من باب فاعل فانه لا
 يكون بين الاثنين بل يكون قائما بواحد فان العتاب في عاقبة اللص مثلا قائم
 بالمتكلم فقط ومتعلق باللص تعلق وقوع لا تعلق قيام بخلاف المناضلة في
 ناضلة فانها قائم بالمتكلم والغائب ومتعلق بها تعلق قيام لكن لا يدور ان يكون
 صادرا من المتكلم ابتداء ويتعلق للغائب ليكون مفعولا به مما زاعز الفاعل
 وكذلك في كل ما كان من فاعل بخلاف تفاعل فان البادى فيه غير معلوم ومن ثم
 جاز ان يقال اضارب زيد عمروا ام ضارب زيد عمروا ام تضارب زيد
 وعمروا **واعلم** ان ما ذكره المصنف من معاني الابواب هو الغالب اذ ليست
 مختصة فيما ذكره لا بين في المطولات **قوله** والكروف التي يزداد اي لغير الاحاق
 والتضعيف فانه يزداد فيها اي حرف كان نحو جلب وقطع **قوله** واذا كانت كلمة
 الى كلمة كانت ناقصة والاولى الاولى والثانية للعطف وتقييد الحرف
 بالواحد ليس للاختصاص بل للتعميم اما الاولى فلا تستلزم الكل للجزء و
 اما الثانية فليست له لكل جزء ما فوقه واما تذكيره فلكونه للنسبة لا اسم فاعل
 كقوله تنبؤة لا فارض **قوله** الا ان لا يكون لها معنى بدونها ان اراد ان لا يكون
 لها معنى اصلا على ما يدل عليه العموم الحاصل من وقوع التكرار في سياها فينقضي
 بنحو جهر فان الميم فيه اصلية مع ان له معنى بدونها وان اراد ان لا يكون لها
 معناها بغيرها ينقضي بنحو ضارب على انه تخصيص من غير تخصيص فالوجه ان يقال
 الا ان لا يوجد لها معناها بعينها ولا معنى يناسب بدونها ثم **اعلم** ان هذا الاستثناء

شرط الشرط والعلة
 والسبب

مثل القوى بين فاعل وتفاعل
 ولم يجز تضارب عمرو وزيد

الوو الاول في وجودها
 والو الثاني في وجودها

مقدر فليكن

مقدر فليكن

الاستثناء مفرغ تقديره فاحكم بانها زائدة في كل موضع الاموضع ان لا يكون
 لها معنى بدونها **قوله** وابواب الرباعي كلها متعة الادرج هذا غير مستقيم سواء
 اريد بالرباعي الجرد او اعم لمجي برهن وموت وامسى وجلب وغيره **قوله** وابواب
 الخماسية كلها لازم سواء كان مزيدا على الثلاثي ملحقا او غير ملحق او مزيدا على الرباعي
قوله فانها مشتقة بمعنى ان بعض الافعال الجائز منها متعة وبعضها لازم فيكون الباب
 المشتمل عليها مشتقة كالمبين للزائم والمتقدي **قوله** وابواب السداسية كلها لازم سواء
 كان مزيدا على الثلاثي ملحقا او غير ملحق او مزيدا على الرباعي يرد على المحصر احولية
 واخر ورية واعلوتن فلان اي لزمته **قوله** وهمة افعل يوهم ظاهرا ان يكون
 الهزة في باب افعل حرفا من حروف المعاني فيكون نحو اكرم مركبا من حرف وفعل فلا
 يكون كلمة وليس كذلك لان الالف في الصورة مثلا ليس هي الهزة فقط بل مجموع
 حروف الكلمة مع الهبة غاية ما في الباب صار دخول الهزة سببا للمعنى الى
 الصورة وجزء من الالف عليها ولهذا اسند المصنف المعاني المذكورة اليها مجازا و
 فس عليه سين يستعمل **قوله** والدخول في شيء بعضه هذا المعنى دخل في معنى
 التصديرة فاقولوا معنى اصبح الرجل صار ذا صباح ولكن اعتبار المصنوع اولى لان المفعول
 من اصبح هو الدخول في الصباح لا صورة ذى صباح وان لزم والمراد بيا معناه
 المطابق لا الاتساع **قوله** والتكثير وغير المصنوع يذكر هذا المعنى ولعله اظهر في
 التصديرة ايضا لكونه معنى اليه الرجل صار ذا ليل كثير فليكن لكن لما كان الهزة
 بهذا الة على معنى زائد على الصورة وهو التكثير كان اولى ان يفرد معناه عن
 معنى الصورة الخالية عن معنى التكثير فيكون اضبط فيكون مراد المصنوع من الصورة
 ان يفتح هو الخالية من معنى التكثير بقرينة المقابلة واكتفى بقوله للتكثير وان كان
 في الحقيقة له معنى الصورة لتعلق الغرض به **قوله** وسين يستعمل قد عرفت ان
 تعيينه الاستناد المذكور مجاز لكونها سببا واما وجه تعيين السين دون الهزة والتأني كقول الكل
 زائد كوجوده في باب يستعمل فلانها لو كانت سببا لهذه المعاني لوجدت في سائر
 الابواب ما فيه هزة الوصل نحو انفع او التأني نحو انفعول ما لم يوجد علمنا انها لا
 ليست سببا واما السين فلم يوجد في غير هذا الباب كما ان هذه المعاني لم يوجد
 في غير **واعلم** ان ما ذكرناه من الدلائل وكذا ما ذكره غيرنا في العلوم العربية اكثرها
 خطا بية مفيدة للفظ مستخرجة بقوة القويحة وليست بقطعية مفيدة لليقين

حتى يفرها الاصلات العقلية فأنظر قوله للطلب اعلم ان المصنف بين الطلب
والسؤال كما فعل بعضهم بان الطلب يكون بالسؤال والسؤال بالطلب ولم يفرق
الاكثر ونحوه لذا جعلوا هذين المعنيين واحداً قوله اي انقلب الخمر خلا هكذا وجدنا
النسخ الموجودة عندنا ولكنهم سهوا عن النسخ والتصحيح انقلب الخمر الى الخمر
لان باب انقلب انقل لازم ولذا افاد في الصحاح المقلب مصدر او مكان

تدبر قوله وحروف المد واللين والعلة واحد اعلم ان حروف الزوايد حروف
مباني لا تكون ككها ولا اجزاءها الاصلية ولا مقبولة عنها من العشرة المذكورة و
حروف العلة الواو والياء والالف كلمة كانت او غير كلمة اصلية كانت او
مقبولة عنها او زائدة متحركة كانت او ساكنة بجانب حركتها ما قبلها لها او غير
بجانب و حروف اللين هذه الثلاثة مفيدة يكون لها ساكنة وغير مقبولة من حرف
صحيح ومطلقا من غيرها وحروف المد واللين بشرط بجانب حركتها ما قبلها لها
وقد اقصى المصنف هذه محل تأمل فتأمل قوله وكل فعل ماضٍ وانما خص الماضى بالذكر

[illegible]

واللغيف المقرون المهور الفاء واللغيف المفروق المهور العين واتى الاسم
قد مت جازوا المشهور ما ذكرنا **قوله** باب المعتكلا **الحلم** ان ما ذكر في هذا الباب
من القواعد عند عدم المانع كالالتباس وغيره كما اشار اليه في آخر الكتاب
بقوله وقد يكون في بعض المواضع لا تتغير المعتكلا وجود مقتضى **قوله** قلبا
الفا اي يلفظ الالف مكانها اذ القلب لا يتصور في الامر **قوله** لا قلبا الفا
لوجود مانع وهو الالتباس للفرد على تقدير القلب والحذف لاجتماع الـ كـ
قوله لان الواو تعليل لقوله ولا قلبا ايضا خاصة **قوله** الآ في موضع ولم يذكر
فتر ما قبله من كونها شرط ايضا لفهم من سياقه وسياقه **قوله** بان نقلت

مطلب حروف المد والعلة
والزوائد واللين

[illegible]

وكتبه ابن الأثير وعين الفعل
في عين علة وافية انما ظا
الفعل مصدر في لغة
من يقول في تقديرها
وزنه في تقديرها
فاد الفعل و هو ظ و لام اللفظ
مصدر في لغة
و فاد الفعل مصدر في لغة
اذا صله حاد و على وزن
مكسوب واحد و عين الفعل
في ضد فاض تدبر

بأن نقلت حركتها إلى ما قبلها الباء متعلقة بكونها وانما قيد به احتمال انما
 ذكره اولاً لان سكون الواو والياء في نحو غز و ن و ر مبن غير اصيلي لانه حصل من
 بحرف الضمير لكن لم يكن بالنظر لكون ما قبلها متحركاً بل بالحذف بخلاف نحو اقام و باع
 ويجوز ان يتعلق بتقلب ان المقدر بعد الاستثناء وبحصل الاحتمال ان ما جاء
 من ضمير الفاعل في حكم الاصيلي عندهم كونه كالحذف من الفعل على ما بيناه سابقاً له
 فحذف الالف المقطوعة دون الواو لاجتماع لانها فاعل وحذفه بدون اقامة المفعول
 مقامه لا يجوز لان الفعل لا يعتد بدونها قوله فحركته عارضة والعارض كالمعروف فيه
 سواء لان احدها ان هذه الحركة حصلت من ضمير الفاعل لان الالف يقتضيه فتحه ما
 ما قبلها وقد سبق ان ما جاء منه في حكم الاصيلي عندهم وثانيها انها اذا كانت عارضة
 في حكم المعلوم اجتمع ساكنان الياء والالف فلم يحذف احد هما وجوبهما ان هذه
 الحركة لها شبهان بالاحطة والعارض فعلنا بالشبهين كما هو القاعدة المستحقة
 عند المحققين بيانه ان هذه الحركة من حيث انها جاءت بالضمير كانت في حكم
 الاصيلية كسكون الواو غز و ن ومن حيث ان محلها عارضة ليست في حكم الاصيلية
 لانها ليست بحذف من الفعل على الحقيقة ولا كالحذف منه لانها ليست بفاعل بل حرف
 جاءت لعلامة تأنيث الفاعل عارضة ليست في حكم الاصيلية بخلاف سكون الواو غز و ن
 لان محلها حرف ومن الفعل حقيقة فبالنظر الى الاول لا يجتمع ساكنان اصلاً في نحو
 غز انا فيلزم ان لا يحذف حرف وبالنظر الى الثاني يجتمع فيه ثلث ساكنين فيلزم
 حذف حرفين والعمل بمقتضاها من كل وجه متمتع وباحدهما ترجيح بلا مرجع واهمال و
 عدم اعتبار الآخر وهو مناف للعدل فان قلت جانب العروض راجح لانه بالنظر
 الى الحقيقة والمحل المقوم واما الاصلية فبالنظر الى ضمير الفاعل الغير المقوم فقط
 فلجانب العروض رجحان من جهتين فلا يلزم من اعتباره ترجيح بلا مرجع ولا عدم
 العدل قلت في اعتبار العروض فقط يلزم اما حذف الالف وهو فاعل لا يحذف و
 لانه يلزم الاتساق بالمفرد المؤنث لانه اذا حذف الالف يحذف الحركة العارضة
 الحاصلة منها ولو سلم فالعارض لا يعتبر او حذف الياء وهو علامة لا تحذف ولانه يلزم
 الاتساق بالمذكور في اعتبار الاصلية فقط لا يلزم فاد اصلاً لكن يلزم نوع نقل
 في البعض وهو ليس بفاد ولذا اعتبر الاصلية في لغة ردية ولم يحذف فيها حرف
 وايضا صورة الحركة تمنع اجتماع الساكنين حقيقة واجتماعها اعتباراً وبلا منتهى

وتأمل حطة هذا الف في جانب العوض وعدم في جانب الأصلية واعتبار
صورة الحركة لا رجحان بجانب العوض بل يحصل الماواة بانضمام ما ذكر في
السؤال إلى ما ذكر في الجواب فيلزم الترجيح بلا مرجح وعدم العدل من اعتبارهما
فقط فلما لم يمكن العمل بمقتضاها من كل وجه ولا باحدها فقط فعلنا بكليهما من
وجهين وتركناهما من وجهين آخرين تعادلا بينهما وقضاء حقهما بقدر الامكان
فاعتبرنا في الالكين الاولين العوض لما فيه خفة مطلوبة ولانه ليس فيها ما
حصل منه اعتبار الأصلية وهو الف الضمير فيها ما حصل منه اعتبار العوض وهو
الياء فكان اولى بخلاف اعتبار الأصلية لانه فيه ثقلان مفروقان وليس فيها سببه
فكان ان لا يعتبر فيها واعتبرنا في الالكين الآخرين الأصلية لانه لو لم يعتبر فيها
ايضا لزم اعتبار العوض فقط فوقعنا فيها هربنا منه ولانه فيها الف الضمير وهي
سبب لا اعتبار الأصلية فكان اولى بالاعتبار **قوله** ثم قلبت اه واما نحو خفت
ما هو مكسور العين فانما كسرت قاءه مع كونه واوياً ليدل على البنية وهي الهم
من الدلالة على ثبات الواو ايلاً لتعلقها بالمعنى وتعلق الثانية باللفظ
ولما روي الاول لم يكن رعاية الثانية بخلاف باب هبت فانه قد امكن
فيه رعاية الدالتين ففعل ولما لم يكنهم الدلالة على البنية في قلبت وبعث
اذ لو فتحوا فيها لم يدل على حركة العين لوجودها في الالف قصدوا الدلالة على ثبات
الواو ايلاً وقد امكن على ما ذكر في المتن وقال بعضهم نقل فعل بالفتح في باب
قلن الى فعل بالضم وفي باب بعن الى باب فعل بالكسر دلالة على الواو
والياء ثم نقل حركة العين الى الفاء بعد حذف حركة **في** في العين لا التقاء
الالكين ولا ينقل باب خفف الى باب آخر لانه رعاية دلالة البنية اولى
فيما امكن وهذا القول ليس سديد لما يلزم من النقل الى باب بخالفه لفظاً و
معنى اما لفظاً فلفظ واما معنى فلا خلاف معاني الابواب وقال الكوفي اصل
باب قلن فعن بالضم فاعل كما سبق وفيه ان المعمل اذا اشكل امره يحل
على التصحيح ولم ينجح في التصحيح نقل بالضم متعباً فان **قالت** يعلم ثبات الواو
والياء في باب قلبت وبعث والبنية في باب خفت من المضارع والمصدر والاه
والاجوف لا ينجح من الباب الثالث وايضا عدم حرف الحاق في البعض دليل على
انه ليس منه قلبت قد سمع الماضى او الفاعل فقط فيحتاج الى نصب علامة فيفعل

على ثبات

قوله

فيفعل فيما امكن بلا عسرة فلا ينافيه عدم نصبهم فيما لا يمكن تيسره اذ
المسورة لا تقطع بالمعسورة ولانه ليس في كثرة الادلة مضرة بل فيه منفعة
كما لا يخفى والحاصل ان المتن في ماضي الاجوف شيئاً الدلالة على حركة العين
والدلالة على كونه واوياً او ياءاً لانهم لما قلبوا العين وهو اماً واوياً الفاء
اشكل على السمع ان عينه مفتوحة او مكسورة وانه واو او ياء وفيما امكن ر
رعاية هذين المقصودين فعلوا وهو باب هبت وفيما لم يكن الارعاية احدهما
قدموا الاول لكونه اهم كما سبق وهو باب خفت وفيما لم يكن الارعاية الثانية
فعلوها وهو باب قلبت وبعث لانه ما لا يدرك كله لا يترك كله **قوله** والاصل
غزوا واو اصله غزوا ولم يذكره لانها من سياقه **قالت** لم لا يجوز
ان يلحق الضمير بعد اعلان المفرد قلبت ياءه قول المصنف فيما سبق اصل غزوا وروا
غزوا وروا وروا الجوهول في المعلوم وقولهم غزوت ورمت فلو صح ما ذكرته
لقل غزوات ورمت **قوله** استكتا ما لم يكن منصوباً فيه إشارة الى ان كل واو
ويا قلبت الفاء سكن او لا بالنقل او السبب ثم قلبت فقامت قوله ويحرك
الواو والياء اذا كانا منصوبين اي اذا لم يكن ما قبلهما مفتوحاً والاقبلت الفاء
نحو من يخشع وانما لم يذكر هذا لانها من سياقه **قالت** ياء يخشع الفاء
لحركاتها وانفتاح ما قبلها **قوله** في التشية اي في تشية الفاء من مضارع التاء
وكذا قوله في الجمع وقوله في واحدة المخاطبة بقية السباق والسياق **قوله**
ويخشع انما لم يقلب ياءه الفاء لئلا يلتبس بالمفرد لفظاً عند دخول الجازم او
الناصب **قوله** وضمت الميم من يرمون في اعلان يرمون وجه آخر سهل من هذا
وهو ان ينقل ضمة الياء الى الميم بعد حذف حركتها استثقالاً للكسرة قبل الضمة
ويحذف الياء لالكين ولما علم هذا الوجه مما ذكر في غزوا لم يتوض له ههنا نقلاً
وتوسيعاً لطرق الاعلان **قوله** لم يفتح واو الجمع لانه لو لم يضم الميم لقلب الواو
ياء لسكونها وانك ربما قبلها فيلزم تغيير الضمير وذلك لا يجوز الا عند الضرورة
كأنه مكمل ولا ضرورة ههنا **قالت** قلبت الالف المقابلة من عين الفعل ههنا ولم
يقلب الف الفاعل لانها علامة والعلامة لا تتغير كما سبق **قوله** فحذفت الياء
وبقي التنوين لانه التنوين علامة التكملة **قوله** وتقول في مفعول الاجوف اعلم
ان الصريهين اخافوا في المحذوف في مفعول الاجوف واوياً كان او يائياً

ذهب الاخفش ومن تبعه الى ان المحذوف عين الفعل لان القياس اذا اجتمع الزائد مع الاول المحذوف هو الاول كما في غاز واذن يبقى ال كنان والاول حرف محذوف الاول كما في قلوب وغزوا ولان واو المفعول علامة والعلامة لا تحذف كما سبق وانما غيرت في الثاني لانه لما وجب كسر ما قبله لدفع الالتباس والعلامة على الياء المحذوفة لزم الانقلاب اعني لما لزم في الثاني ان يكتب احد المحذورين حذف العلامة وليس له ان يكتب الا الذي هو التقييد واختار المصنف هذا المذهب وذهب سيبويه الى ان المحذوف واو المفعول لانها زائدة والزائد بالحذف اولي ولان التقاء ال كنيين انما يلزم عند الثاني فحذفه اولي ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له ولو قيل العلة دفع الالتباس فالجواب انه لو قيل بما قال سيبويه لدفع الالتباس ايضا وقول الاخفش واو المفعول علامة مما بل هو اشباع للضمة لم يفسد مفعلا في كلامهم الا ما هو معناه العلامة انما هي الميم يد على ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو وقوله لان القياس اه مم ايضا وانما ذلك اذا كان الثاني حرفا صحيحا لان الاول حينئذ حرف علة ويعرضها الحذف كثيرا بخلاف الحرف الصحيح واما ما نحن فيه فكلاهما حرفا علة ولا خفت ان يقول حرف الزائد وما يحصل التقاء ال كنيين انما يكون اولي اذا لم يكن علامة وجائيا للمعنى وقول سيبويه ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له مردود لان حاصل ما ذكره انه فيما قاله الاخفش لم يلم قلب الضمة الى الكسرة وهو خلاف ما لا يتركب الا عند علة موجبة وضرورة مقتضية كما في قلوب وغزوا وتخمين ولا علة ولا ضرورة لها ودفع الالتباس انما يكون علة اذا لم يحصل الا بالقلب المذكور وقد حصل بما قاله سيبويه هذا وانما يصح ما ذكره لم يلم قلب الضمة الى الكسرة على مذهب سيبويه وقد قيل في العلامة على مذهبه نقلت حركة العين الى ما قبلها وحذفت واو المفعول لا تقا ال كنيين ثم كسر ما قبل الياء مثلا بنقلب واو فيلبس بالواو فلا فرق بين سيبويه والاخفش في قلب الضمة الى الكسرة بعلته اذ دفع على ان العلة فيما ذهب اليه الاخفش ليست بمنحرفة في دفع الالتباس بل الالة على الياء علة ايضا نعم يرد عليه ان يقال انما يكون تلك علة ان لو حذف الياء ولا ضرورة في حذفها وبجواب بيان الضرورة في حذفها وما قاله سيبويه وقوله بل هي اشباع للضمة

للضمة قلنا بعد التسليم لا ينافي ذلك كونه علامة للمفعول ولاف ايضا في وجود علامتين اذا لم يكونا من جنس واحد كما في جليا وغيره على ان الالتباس بالمكان لا يدفع بالكلية بالميم فقط اذا الاجام تنكرت كثيرا فيحتاج الى زيادة حرف آخر وقد تيسر بها فريدت الواو فيكون هذه الثلاثة علامة واحدة اذا لا معنى للعلامة الشئ سوى ان يختص به ولا يوجد في غيره وهذا المعنى حاصل في الواو وقوله والعلامة انما هي الميم مم اذ ضم العين منها بالاتفاق وقوله يدل على ذلك اه ممنوع ايضا كيف ويلزم منه ان لا يكون ضم العين علامة وليس كذلك ولان كون شئ علامة لشيء في الثاني لا يستلزم كونه علامة له في المزيد كما ان الالف علامة للفاعل للثلاثي دون المزيد وقوله وانما ذلك اذا كان الثاني حرفا صحيحا مردود بخبر غزوا ومصطفون ونحوها ولو زيد او ضمير بناء على ان الضمير لا يحذف لم يتوجه هذا الرد ويبطل الاستدلال بالقياسين المذكورين لكن دليل الاخفش غير منحصر فيها وادلة سيبويه كلها فائدة على ما بيناه ولذا اختار المصنف ما ذهب اليه الاخفش في كسر ما قبل الياء هذا مطرد في مفعول الناقص واما في غيره فقد لا يكسر نحو طي وشي ولي وغيرهما من المصادر ويجوز ريان من الصفا فاحفظ هذا قوله فعاد الواو بحركة اللام وهذه الحركة في حكم الاصلية من كل وجه لجية لالف الضمير وكونه محله جزء من الفعل حقيقة بخلاف حركة تاء رمتا لان محله عارضة ليست في حكم الجذر وقوله في المستقبل والامر والنهي المجزئات اما المستقبل فنقلت الواو في جميع تصاريفه ياء ثم قلبت في مفاريد الفاعل نحو كذا واتقاع ما قبلها ويدل على هذا كتابتها بالياء واما الامر والنهي فنقلت في ثنائيهما لو جوب حذفها في مفاريدهما وانما قدم القلب الاول لرعاية تبعية الفرع مع امكان القلب الثاني بعده فكان فيه رعاية الشيين بخلاف ما لو قدم الثاني فان قلت فعلى هذا ينبغي ان قلب الواو اولاً ياء في مفاريد الامر والنهي ثم تحذف فيكونان كما مستقبلات يلزم من تأخير عمل الجازم من غير اثر اذ لا يكتب اللام في مفاريد ما حتمت يكتب بالياء بخلاف مفاريد المستقبل وبخلاف جوهها فانها وان لم تكن في قلب الواو فيها ياء الا في غير لعدم كتابتها لكن لا يلزم تأخير عامل و اجتماع ال كنيين قبل القلب بل بعده فيحكم بقلب الواو ياء او لا رعاية

الشيئين

بفرعية قوله وفعل بفعل بفتح العين في الماضي والغابر **علم** انهم قالوا في
 سب حذف الفاء انه يلزم الصدور والهبوط بسب وقوع الواو بين ياد
 وكسرة واورد عليهم نحو يرب ويطأ ويقع ويسع ويدع ويضع ويضع فاجابوا
 بانها في الاصل بفعل بالكسرة تحذف الواو ثم فتح العين طلبا للحقة فيها فيه
 حرف الحلق ثم اورد يدر فاجيب بانهم لم يدرع لكونه بمعنى وكلام المص
 نحو لعل الظاهر او على ان مذهبه ليس بمذهب الجمهور وهو الظاهر المبني
 من كلامه واري انه الحق لانه لا دليل على ما ذكرنا وحذف الواو لا يدل عليه
 يجوز ان يكون حرفه لكونه من الباب الثالث اللازم له حرف طين ثقيل و
 لهذا حذف الواو من كل ما كان من الباب الثالث بخلاف ما كان من سائر
 الابواب وان كان فيه حرف طين واما حرفه من يبطا ويسع فلا ان
 المعتل من الباب الرابع لا يكون الا لازما فلما جازا آمن بين اخواتها معه
 متعديين خالف بها نظائر مما يحى ان فيها حرف طين ثقيل ويلزم ان يحل
 يسع ويطأ على الشذوذ وان يعاد الواو بعد الفتح ولم يعد لانهم قالوا
 اذا ازليت كسرة ما بعدها اعيد الواو نحو لم يؤعد قوله **الحكم الصحيح** الا
 في مصدره ان كان عينه واوا ولاه ياء نحو طوى طيا وروى ريا وسوى
 سيا ونوى نية قوله فالادغام لازم اذا لم يكن مانع نحو الاحاق والانباء
 كقود وجود وقود **قوله** ولاه ساكنة سكونا اصلها بان جاء من ضمير
 الفاعل **قوله** وان كانتا ساكنتين في العبارة مساحمة يعني ان كان ساكنة
 عارضا بان لم يحى من ضمير الفاعل فالادغام جائز بان سكنت الاولى للتحقيق
 فتكونان ساكنتين واذا كانتا ساكنتين حركت الثانية وادغمت الاولى
 فيها **قوله** ويجوز تحريكها بالصم والكسر اما الضم فلا تبايع العين لكونه مضموما
 واما الكسر فلانه الاصل في تحريك الساكن لان الجرزم عوض عنه في الفعل
 فعوض الكسر عنه عند الحاجة وكذا في مد واما في **القص** فم وعوض فلم يجز
 فيها ضم اللام لان عين مضارعها ليست بمضمومة حتى يتبع له **قوله** وتقول في
 الماضي اي ياضي المضاعف ومضارعه من افعل فاكثفي بذكر الماضي بناء على
 الظاهر **قوله** ادخلت بدله شديدا اي شدة في التلفظ للحرف الثاني فيكون
 المدغم والمدغم فيه كانهما حرف وبعض حرف يرتفع الساكن منها **قوله** ويجز

ادخل بدله
 م

يجوز تركها على حالها ينبغي ان يستثنى ما كان قبلها همزة فان القلب
 فيه واجب لحصول النقل من التكرار نحو آمن واومن وايمان فايزاد
 ايذن في المثال ليس بوجه لان القلب فيه واجب له لا تنقيص الهمزة
 ينبغي ان يستثنى الصورتين الهمزة المقومة المضمومة ما قبلها نحو موبل
 او الكسرة نحو مائة لان في الاول يجوز قلبها واوا وفي الثاني ياء و
علم ان الهمزة وما قبلها اذا كانتا متحركتين غير الصورتين المذكورتين
 يجعل بين بين المشهور فيكون مراد المص من التغير التغير الكامل في نفس
 الهمزة كالحذف والابدال او في وصفه كالاسكان فلا يكون جعله بين
 بين تغيير بهذا المعنى لبقاء الهمزة مع حركتها هذا اذا لم يكن ما قبل الهمزة
 همزة متحركة واما فقد قالوا واجب قلب الثانية ياء ان الكسرة ما قبلها
 او الكسرة واوا في غيره وهذا ايضا اذا لم يكونا في كلمتين والآن يجوز نحو
 تخفيفها وتخفيف احدها وكيفية تخفيفها وجهان ان تخففوا الاولى على ما يقتضيه لو انفردت ثم تخفف الثانية على
 قياس التخفيف لو اجتمعا وان تخففا معا على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحدة
 منها لو انفردت وكيفية تخفيف احدها انه لو لم يحل اما ان يكونا متفقيين في
 الحركة فان كانت الاولى في آخر كلمة جاز ان يحذف احدها ويستعمل الاخرى
 وجاز ان تقلب الثانية بحرف من جنس حركتها ما قبلها كالسكنة وان لم تكن
 آخر كلمة جاز ان يخفف ايها شئت على حسب ما يقتضيه قياس التخفيف في كل
 واحدة منها لو انفردت او مختلفين تخفف ايها يراى على حسب ما يقتضيه الجو
 التخفيف في كل واحدة لو انفردت وهذا كله اذا لم يكن مبتدأ بها والا لا يتغير
 اصلا **قوله** ويجوز تركها ينبغي ان يستثنى باب يرى فان النقل والحذف فيه
 واجب **قوله** ويجوز نقل حركتها الى ما قبلها هذا اذا لم يكن ما قبلها الفاء والا
 يجعل بين بين المشهور ولم يكن واوا او ياء زائدتين لغية الاحاق والا
 قلبت الى جنس ما قبلها فادغمت جزا نحو خطبة ومقروة وافيئس ولم
 يكن همزة والا ثبت بغية تخفيف نحو **قوله** وقد يكون في بعض المواضع
 لا يتغير المعتلا اسم يكون ضمير ش محذوف والمراد بالموضع الكلمات فتقديره
 وقد كان الشك في بعض الكلمات لا يتغير المعتلا فيه اي لا يقع التغير في بعض
 الكلمات المعتلة ولو لم يكن لفظة في الاستقام الكلام بلا كلفة **قوله** وبعضها

ان تخفف كـ
 ما يقتضيه قياس التخفيف
 اي يجعل بين بين
 وجاز الحاق الالف بين الهمزتين
 في هذه الصورة مثل انت

الف بشباعه التباس لازم کلدی یا خود مفرد مؤنث غائبه التباس لازم
 کلدی کلمه ایچون با ایله تشبیه الف کلمه ما بینت بریم سکنه کتوردک
 اجتماع سکنین اولدی ندن میمنه الف ندن اجتماع سکنینه دفع ایچون
 الف ما قبلینک فتحه سکنه اقتضا اندوکی اجله میمنه فتحه حرکه ویردک ما انصرها
 اولدی میمنه ما قبلینک ضم سکنه اقتضا اندوکی سکنه فتحه سکنه ضمیه تبدل
 اندوک ما انصرها اولدی **ما انصرهم** اصلنده ما انصره ایدی جمع
 مذکر غائب ایچون آخرینه بر جمع مذکر وادی ما انصرها اولدی و او بشباعه
 التباس لازم کلدی کلمه ایچون یا خود تشبیه سکنه موافقت ایچون و او ایله
 هائیک ما بینت بریم سکنه کتوردک اجتماع سکنینه اولدی ندن
 و او دن میمنه اجتماع سکنینه دفع ایچون و او ما قبلینک ضم سکنه اقتضا
 اندوکی اجله میمنه ضمیه حرکه ویردک ما انصرها اولدی کلام عربه آخری
 و او ما قبلی مضمر بودن غیر بر اسم بودن و فی اجله وادی حذف اندوک
 مانع کدی ممنوع کلدی ما انصرهم اولدی **ما انصرها** اصلنده ما انصره ایدی
 مفرد مؤنث غائبه ایچون آخرینه مفرد مذکر غائب ضمیه سکنه حذف اندوک
 موضع مفرد مؤنث غائبه ضمیه اولان های کتوردک ما انصرها اولدی
 بشباعه التباس لازم کلدی کلمه ایچون یا خود تشبیه سکنه موافقت ایچون و او ایله
 کتوردک ایکی دانه الفان جمع اولدی کلام عربه ایکی دانه الفانک جمع
 کسیر اولدی و فی اجله مفرد مؤنث غائبه علامته اولان الف حذف اندوک
 ما انصرها اولدی الف بشباعه التباس لازم کلدی یا خود مفرد مؤنث غائبه
 التباس لازم کلدی کلمه ایچون الف ایله سکنه ما بینت بریم سکنه کتوردک
 اجتماع سکنین اولدی سکنین اولدی ندن میمنه الف ندن اجتماع سکنینه دفع ایچون
 ما قبلینک فتحه سکنه اقتضا اندوکی اجله میمنه فتحه حرکه ویردک ما انصرها اولدی
 میمنه ما قبلینک ضم سکنه اقتضا اندوکی اجله سکنه فتحه سکنه ضمیه تبدل اندوک
 ما انصرها اولدی **ما انصرهم** اصلنده ما انصرها ایدی جمع
 ایچون آخرینه بر جمع مذکر وادی ما انصرها اولدی و او بشباعه
 التباس لازم کلدی کلمه ایچون یا خود تشبیه سکنه موافقت ایچون و او ایله
 کتوردک ایکی دانه الفان جمع اولدی کلام عربه ایکی دانه الفانک جمع
 کسیر اولدی و فی اجله مفرد مؤنث غائبه علامته اولان الف حذف اندوک
 ما انصرها اولدی الف بشباعه التباس لازم کلدی یا خود مفرد مؤنث غائبه
 التباس لازم کلدی کلمه ایچون الف ایله سکنه ما بینت بریم سکنه کتوردک
 اجتماع سکنین اولدی سکنین اولدی ندن میمنه الف ندن اجتماع سکنینه دفع ایچون
 ما قبلینک فتحه سکنه اقتضا اندوکی اجله میمنه فتحه حرکه ویردک ما انصرها اولدی
 میمنه ما قبلینک ضم سکنه اقتضا اندوکی اجله سکنه فتحه سکنه ضمیه تبدل اندوک
 ما انصرها اولدی **ما انصرهم** اصلنده ما انصرها ایدی جمع
 ایچون آخرینه بر جمع مذکر وادی ما انصرها اولدی و او بشباعه
 التباس لازم کلدی کلمه ایچون یا خود تشبیه سکنه موافقت ایچون و او ایله
 کتوردک ایکی دانه الفان جمع اولدی کلام عربه ایکی دانه الفانک جمع
 کسیر اولدی و فی اجله مفرد مؤنث غائبه علامته اولان الف حذف اندوک
 ما انصرها اولدی الف بشباعه التباس لازم کلدی یا خود مفرد مؤنث غائبه

ما انصرها اصلنده ما انصرها ایدی
 ایچون آخرینه بر جمع مذکر غائبه
 حذف اندوک موضع مفرد مذکر غائبه
 کتوردک ما انصرها اولدی

ما انصرها اصلنده ما انصرها ایدی
 ایچون آخرینه بر جمع مذکر غائبه
 حذف اندوک موضع مفرد مذکر غائبه
 کتوردک ما انصرها اولدی

ما انصرها اصلنده ما انصرها ایدی
 ایچون آخرینه بر جمع مذکر غائبه
 حذف اندوک موضع مفرد مذکر غائبه
 کتوردک ما انصرها اولدی

اندوک ما انصرهم اولدی میمنه ما قبلینک ضم سکنه اقتضا اندوکی اجله
 سکنه فتحه سکنه ضمیه تبدل اندوک ما انصرهم اولدی میمنه سکنه فتحه
 قرب مخبرجی اولدی و فی اجله میمنه سکنه فتحه سکنه ضمیه تبدل اندوک
 ادغام اندوک ما انصرهم اولدی **ما انصرهم**

ما انصرها اصلنده ما انصرها ایدی مفرد مؤنث مخاطبه ایچون مفرد مؤنث
 غائبه ضمیه حذف اندوک موضع مفرد مؤنث مخاطبه ضمیه اولان کاف کتوردک
 ما انصرها اولدی **ما انصرها** اصلنده ما انصرها ایدی تشبیه مؤنث
 مخاطبه ایچون آخرینه بر تشبیه ایچون کتوردک الف کلمه ما قبلینک فتحه سکنه
 اقتضا اندوکی اجله کاف کسره سکنه فتحه تبدل اندوک ما انصرها
 اولدی الف بشباعه التباس لازم کلدی کلمه ایچون الف ایله کاف بینت
 بریم سکنه کتوردک اجتماع سکنینه اولدی ندن الف ندن اجتماع
 سکنینه دفع ایچون الف ما قبلینک فتحه سکنه اقتضا اندوکی اجله میمنه فتحه
 حرکه ویردک ما انصرها اولدی میمنه ما قبلینک ضم سکنه اقتضا اندوکی اجله
 کاف کسره سکنه ضمیه تبدل اندوک ما انصرها اولدی **ما انصرهم** اصلنده
 ما انصرها ایدی جمع مؤنث مخاطبه ایچون آخرینه بر نون مفتوحه کتوردک
 ما انصرهم اولدی تشبیه سکنه موافقت ایچون کاف ایله نونک بینت بریم
 سکنه کتوردک میمنه کلمه ما قبلینک ضم سکنه اقتضا اندوکی اجله کاف
 کسره سکنه ضمیه تبدل اندوک ما انصرهم اولدی میمنه سکنه فتحه
 مخبرجی اولدی و فی اجله میمنه سکنه فتحه سکنه ضمیه تبدل اندوک
 اندوک ما انصرهم اولدی **ما انصرهم** اصلنده ما انصرهم ایدی نفس
 و حده ایچون مفرد مذکر غائب ضمیه حذف اندوک موضع بر یا متکلم کتوردک
 ما انصرها اولدی فعلک آخرین جردن حفظ ایچون و او ایله یا نونک بینت
 بر نون و قایه کتوردک اجتماع سکنینه اولدی ندن نون ندن یا ندن اجتماع
 سکنینه دفع ایچون یا ما قبلینک کسره سکنه اقتضا اندوکی اجله نون
 کسریله حرکه ویردک ما انصرهم اولدی **ما انصرهم**

ما انصرها اصلنده ما انصرها ایدی
 نفس متکلم مع الف ایچون مفرد مذکر
 غائبه ضمیه حذف اندوک موضع
 نون کتوردک ما انصرها اولدی

ما انصرها اصلنده ما انصرها ایدی
 ایچون آخرینه بر جمع مذکر غائبه
 حذف اندوک موضع مفرد مذکر غائبه
 کتوردک ما انصرها اولدی

